

فرص العولمة



الأقوياء سيزدادون قوة

نورمان فان شربنبرغ

تعريب : الدكتور حسين عمران

مكتبة العبيكان

العربي

فرص العولمة

الأقويـاء

سيزدادون قوة

فرص العولمة

الأقويـــــــاء
سيزدادون قــوة



نورمان فان شِرپنبِرْغ

تعريب
الدكتور حسين عمران

مكتبة العبيكان

Original title:
DIE GLOBALISIERUNGSCHANCE
Die Starken Werden Stärker

الرياض 11452، المملكة العربية السعودية، شمال طريق الملك فهد مع تقاطع العروبة، ص.ب. 6672
Obeikan Publishers, North King Fahd Road, P.O.Box 6672, Riyadh 11452, Saudi Arabia
الطبعة العربية الأولى 1423 هـ ـ 2002م
ISBN 9960-40-090-5

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

فان شِرِينبِرْغ، نورمان
فرص العولمة: الأقوياء سيزدادون قُوّة ـ تعريب: الدكتور حسين عمران
320 ص، 14,5 × 21 سم
ردمك: ISBN 9960-40-090-5
1 ـ العولمة
أ ـ عمران، حسين (تعريب)   ب ـ العنوان
ديوي 322   4357 ـ 22   رقم الإيداع: 4357 ـ 22
ردمك: ISBN 9960-40-090-5

الطبعة الأولى 1 2 3 4 5 6 7 8 9 10

المحتوى

العولمـــة
أو الخوف من الحياة اليومية

غدت العولمة شعاراً تحفُّ به النزاعات في مجتمعاتنا. ومما يبعث على القلق أن كثيراً من التطورات لم تعد ترتبط بقرارات أولئك الأفراد ممن حملناهم مسؤولية السياسة في بلدنا بعد أن وقع عليهم اختيارنا في الانتخابات. ويوضح التعبير بجلاء أننا نشعر بأنفسنا رهينة لنظام عالمي فعّال له قوانينه الخاصة به، ويحرمنا من إمكانات وضع سياستنا الوطنية. بيد أن مثل هذا الشعار مُغر للغاية أيضاً. فالغواية فيه هائلة في أن تُفسر الأوضاع السيئة أو التطورات الفاشلة، أو التي هي في الحقيقة نتاج الإخفاق السياسي الخاص كنتيجة لتضاعيف العولمة. وهذا ما يوفر على المسؤولين السياسيين وكذلك العلماء والمؤلفين، الذين يدلون بدلوهم في النقاش العلني، إبراز وعرض الأسباب الحقيقية الكامنة وراء التطورات الفاشلة والامتعاض الحاصل في بلدنا. وإن القضية تتعلق ببلدنا، وبنا في اتخاذ القرارات الكفيلة بتحسين الحالة. وهذه القرارات لم تصبح شعبية إلى الآن حيث

أنها تعني الانفصال عن العادات والإيديولوجيات المستحبة.

وهكذا لا يثير الأمر الدهشة في أن مؤلفين يحظون بالاحترام، كالمستشار الاتحادي السابق هلموت شميدت يجعلون العولمة سبباً للبطالة الجماهيرية في بلدنا، على الرغم من وجود دول تتمتع بنفس مستوى التطور كألمانيا وتقع تحت تأثير العولمة كبلدنا، لكنها تعاني من البطالة الجماهيرية. كما أننا نحمّلُ العولمة مسؤولية الأزمات الاقتصادية التي تظهر باستمرار في مناطق مختلفة من العالم، مثلما يحدث ذلك في أميركا الجنوبية. وقد تصبح العولمة سبباً في تأثير هذه الأزمات ليس على المناطق المجاورة فحسب، بل على التطور في بلدنا بشكل مستمر. وعلى هذا النحو تبدو العولمة بتبعاتها السلبية المتعددة القدرَ غير المرغوب فيه، لكنه المحتوم، في العالم الحديث.

ولكي يتمكن المرء من تكوين حكم خاص به إذا كان إلصاق الذنب هذا له ما يبرره، فإنه من الرشاد بمكان تمحيص ما يخفيه هذا الشعار بشكل ملموس. ومن غير الممكن إعطاء إجابة قصيرة عن هذا السؤال، لأنه لا يوجد أيٌّ من التطورات التي نلحقها كلياً في استخدامنا اللغوي بالعولمة بشكل عام، هي حقاً جديدةٌ وثورية بحيث يمكن أن يقول المرء عنها أنها غيرت العالم في العقدين أو العقود الثلاثة الأخيرة جذرياً.

وهكذا فإن هشاشة الاقتصاد العالمي حيال الأزمات المالية ليست بأي حالٍ من الأحوال من جراء التطور في

العقود الأخيرة. وإذا ما بَدَتْ بعض الدول في العالم مستقرة تجاه موظفي رؤوس الأموال بحيث يتعهد المستثمرون الأجانب بالاستثمار الصناعي فيها مجدداً، ليس فقط عن طريق استثمارات طويلة الأجل، وإنما من خلال قروض قصيرة الأمد في إطار حركة النقد ورؤوس الأموال العالمية، فإن هذا في الواقع قضية تبعث على السرور وليست سبباً في توجيه اللوم. ويظهر هذا ثقة المستثمرين في استقرار البلد المَدين وبقدرته على تسديد ديونه.

وليس من قبيل الصدفة أن يطلق على مانحي القروض في اللغة الألمانية تعبير «المؤمنين». لكن هؤلاء المستثمرين هم تقليدياً أكثر توتراً في الأعصاب من المستثمرين الصناعيين الذين يخططون استراتيجياً وذوي الأفق الزمني البعيد المدى.

يفقد «المانحون» في سوق النقد ورأس المال ثقتهم وتفاؤلهم بسرعة كبيرة في استقرار بلدٍ ما وبالتالي يقومون بإلغاء قروضهم له. ومثل انعدام الثقة هذا يُعدي ويؤدي عندئذٍ في الغالب إلى صعوبات في الدفع وهبوط في سعر الصرف في البلدان المَدينة المعنية، لأنها لم تستطع أن تفي بإعادة تسديد التزاماتها كما هو مخطط من جراء تلقيها لقروض جديدة. إن انعدام الثقة بالدول المَدينة كان السبب في الأزمات المالية في العقود الأخيرة. كما كان الانهيار الاقتصادي لألمانيا في سنة 1931 نتيجة لمثل انعدام الثقة هذا، مخافة أن لا يكون بمقدور ألمانيا آنذاك إعادة تسديد قروضها الأجنبية الهائلة المتفق عليها.

وكانت الأزمة التي نشأت عن ذلك ذات نتائج أكثر رعباً من أي شيء عشناه حتى الآن في عصر العولمة.

من الصعوبة بمكان تصور حجم الكتلة النقدية الضخمة والأموال القابلة للتداول، أو بشكل أكثر دقة، الاستحقاقات قصيرة الأمد، التي يجري التداول فيها اليوم على الصعيد العالمي. وينشأ عن الحاجة إلى العملات الصعبة وقروض الأموال القابلة للتداول التي تسببها التجارة العالمية والاستثمارات طويلة الأمد من قبل المستثمرين في العالم بروز صرح من صفقات موازنة سعر الصرف(*) والمضاربات المتعددة والذي فقد منذ زمن كل ارتباط بمجريات الاقتصاد الحقيقي المسببة.

إلا أن ظاهرة تجارة العملات الصعبة، تلك التي انفصلت بحجمها الضخم عن الحاجة الاقتصادية الحقيقية، ليست جديدة على الإطلاق. كانت هذه الظاهرة موجودة في الخمسينات وكانت البنوك الألمانية آنذاك مرتبطة بقوة مع تجارة العملات الصعبة الآخذة مجراها يومياً.

كانت البنوك تشتري وتبيع في إطار موازنة سعر الصرف أو بالمضاربة بالعملات الصعبة أيضاً بنسبة لم تكن لها ما يربطها مع الأعمال التجارية المسببة أي رابط. وجرى حينئذٍ أن انهار

(*) موازنة سعر الصرف: عمليات تقوم بها البنوك تتمثل في شراء الأوراق الأجنبية موضوع الصرف من الجهات التي هبطت فيها أثمانها وبيعها في الجهات التي ارتفع فيها السعر بوقت متزامن تقريباً (المعرّب).

بنك خاص في كولونيا اتسم بالطموح والنجاح من خلال عمليات المضاربة الفاشلة التي قام بها أحد المسؤولين في البنك على صعيد سوق النقد العالمي والعملات الصعبة.

ثمة موضوع آخر ليس بجديد البتة، ويتعلق بالفكرة القائلة إن التجارة العالمية تؤدي إلى فقدان أماكن العمل. فمن قبل اكتشف عالم الاقتصاد البريطاني ديڤيد ريكاردو (1772 - 1823) الأسس النظرية بأن الدول المتطورة لا تورد تلك السلع، التي لا تستطيع إنتاجها بنفسها، وإنما تلك المنتجات التي تُظهر في تصنيعها كفاءةً عالية. وأطلق على ذلك اسم «قانون منافع الكلفة المقارن». ولقد تنامت التجارة العالمية من جراء هذا القانون باضطراد - وبشكل خاص التجارة فيما بين الدول المتطورة. وبناءً على هذا القانون استوردت الولايات المتحدة الأمريكية، وهي أكبر منتج للسيارات في فترة الستينات سيارة فولكسڤاغن من ألمانيا بأعداد هائلة، كرمز لإعادة بناء صناعة السيارات الألمانية. أما من كان يرغب في سيارة فارهة ولديه الاستطاعة لذلك، فكان يقتني سيارة أمريكية من طراز لينكولن أو كاديلاك. ويُسمى اليوم رمز صناعة السيارات الألمانية في الولايات المتحدة الأمريكية ديملر بنز أو بي أم دبليو. لقد تجاوزت صناعة السيارات الألمانية في حجمها حاجة السوق داخل البلاد، عن طريق التصدير الواسع وخاصة إلى الدول التي تنتج نفسها السيارات.

وعلى العكس من ذلك تقلصت فروع صناعية ألمانية

أخرى. ينطبق هذا مثلاً على صناعة الكاميرات، ومعدات المكاتب، وإلكترونيات الترفيه. هنا طورت اليابان ودول آسيوية أخرى ديناميكية صناعية أدت إلى تراجع قوي للصناعة الألمانية المنافسة - ولا تزال هذه السيرورة مستمرة إلى اليوم.

لقد أدت التجارة العالمية في الواقع إلى تغيير دائم لبنية الاقتصاد الألماني أو إلى تطور فروع اقتصادية معينة بشكل غير متوقع إلى فروع تصدير هامة، مثل صناعة المواد الغذائية، في الوقت الذي لم تثمر فيه صناعات أخرى كالكومبيوترات، وأنصاف النواقل. ولهذا أسبابه المختلفة، إن كان في الفروع الصناعية الناجحة أو الأقل نجاحاً، وبالتأكيد لعبت تكاليف العمل في ألمانيا دوراً أساسياً في ذلك. يبقى أن نؤكد في هذا السياق أن ألمانيا عبر كل عقود النصف الثاني للقرن الماضي كانت تمتلك على الدوام فائض تجارة خارجية هيكلي وكانت تُشغّل قوى عاملة أكثر من التصدير مما كان في الجانب الآخر يُعوض عن القوى العاملة من خلال التوريدات إليها. وكان سوق العمل في ألمانيا في ذلك الوقت وكذلك في سياق عولمة التجارة الخارجية يقع في الجانب الرابح. أما أن البطالة ارتفعت باستمرار منذ سنة 1980 فلهذا أسبابه التي لا يبحث عنها في التجارة الخارجية وإنما في التطورات الفاشلة في السوق الداخلية.

بيد أن الكثير من الناس لا يفكرون في شعار العولمة فقط

بالتطورات الاقتصادية. ألا تعني العولمة أيضاً الجمع العالمي بين الفن والثقافة – وعلى مستوىً لا يستحق فيه أن يطلق عليه اسم الثقافة ؟ ألا تعني العولمة في الحقيقة انحسار فرص التنوع الثقافي الوطني وهيمنة ثقافة التلفزيون الأمريكية على كل العالم وقتله بها ؟ ولا يجدر بنا في هذا المقام وضع تشخيص بكل بساطة. ففي الماضي كان التنوع الوطني في الغالب غير نموذجي للتطور الثقافي. كانت الأمم الأوروبية في عصور الرومانسية، والقوطية، والنهضة والباروك تميل على الدوام إلى اقتباس اتجاهات جديدة في الفن والثقافة من بعضها البعض وبدرجة مدهشة من الوحدة. وعلى الرغم من كل «أمركة» الحياة الثقافية اليومية في هذا الوقت من فترة تبدل القرن ما زالت موسيقى القرن الثامن عشر والتاسع عشر الألمانية بشكل أساسي تعزف في كل العالم من لندن وعبر شيكاغو وصولاً إلى اليابان كموسيقى كلاسيكية. وهذا التطور أيضاً أقدم بكثير مما نطلق عليه اليوم «العولمة».

ويفهم من العولمة كذلك تشرد أعداد من الناس تتزايد باضطرار ممن تركوا أوطانهم ويمموا شطر الدول الغنية أو إلى ألمانيا أيضاً. لم يأتوا غالباً بسبب الحاجة الحياتية أو الاضطهاد والخوف على حياتهم، ولكن لأنهم يأملون لأنفسهم، أو على الأقل لأولادهم، حياة أفضل. ألا يستقرأ من ذلك علامة على اجتثاث متزايد للناس في عصر العْولمة ؟ ومنذ زمن الكاتب الروماني شَيْشَرون يقرأ المرء هذا القول المشهور «وطن المرء

حيث يكون المرء في نعمة»(*). ثم إن القارتين الأمريكية والأسترالية مسكونتان في الواقع اليوم على الأغلب من أخلاف الأوروبيين وما كان منهم من ألمان، من الذين تركوا وطنهم واضعين نصب أعينهم حياة أفضل في مكان ما على وجه الأرض. إن الهجرة لأسباب اقتصادية أو لنقل هجرة الشعوب، ظاهرة صاحبت التاريخ الأوروبي منذ وجوده، والذي تغير فقط هو أن دولاً مثل ألمانيا في القرن التاسع عشر كانت منشأً للمهاجرين أما اليوم فأصبحت مقصداً لهم.

هل يعني كل ذلك أن ظاهرة العولمة غير موجودة في الحقيقة، أبداً، وأننا كمعاصرين نبالغ في الوصف ونفترض ما كان موجوداً دائماً وأبداً في تاريخنا على أنه شيء جديدٌ كلية ولا مثيل له؟

إن من يراقب كيفية استخدام ظاهرة العولمة في النقاش الدائر في الوقت الراهن كتبرير يرمي إلى دعم المتطلبات النفعية الخاصة، لا بد له من النزوع إلى إنكار أن العولمة إجمالاً هي شيء يمنحه عصرنا شخصيةً خاصة، غير أن هذه النتيجة يمكن أن تكون خاطئة أيضاً.

لقد رأينا أن كل عناصر العولمة الخاصة غير جديدة. الجديد أنها مرتبطة بدرجة مع التقدم التكنولوجي والتنظيمي،

(*) تأمل ما قاله المتنبي ... وحيث ينبت العز موطني..

الذي له في الواقع صفة جديدة تماماً مقابل الأمثلة التاريخية. فعقد صفقة مالية اليوم لا تتم سريعاً، بتكنولوجيات الاتصالات وشبكات الكومبيوتر كانت تتم به قبل 40 سنة بواسطة الهاتف أو التلكس. غير أن عدد الصفقات ومبالغها التي يمكن تحريكها اليوم أعلى بدرجات عن سابقاتها.

وتلعب التجارة والخدمات اليوم، وكذلك تطور المنتجات، دوراً أكبر بازدياد في الحركة الاقتصادية، وتفقد في الوقت ذاته سيرورة الإنتاج التقنية ذاتها أهميتها الاقتصادية. وهذا يؤدي إلى شروط جديدة تماماً في التجارة العالمية. ويمكن إبراز ميزات التنافس بطريقة أسرع من الماضي، غير أنها تضيع مجدداً. وهذا ليس مشروطاً دائماً بالبراعة وحدها، بل غالباً ما يحدث عن طريق المصادفة.

وهكذا تتضح من خلال ذلك المقدرة على رد الفعل السريع - في المشروع والتخطيط، وفي التسويق وكذلك في مجرى إنتاج المصانع - وأهميتها عندما يريد المرء إثبات نفسه في السوق. وبرزت المقدرة على التكيف السريع هذا اليوم، ولدرجة ما إلى جانب ملائمة الأسعار، كمعيار للمنافسة بشكل لم يكن بإمكاننا تصوره قبل 40 سنة. ويُعزى هذا أيضاً إلى أن تكاليف النقل بالمقارنة مع قيمة البضائع المنقولة تصبح أقل دائماً، كما وتتقلص الأوقات التي يستغرقها نقل البضائع. ويسري هذا على الشاحنات في أوروبا التي لا يوجد فيها موانع حدودية، وعلى سفن الحاويات التي تزداد أهميتها وفاعليتها

نظراً للتطور التنظيمي والتكنولوجي الجاري في هذا القطاع، كما وينسحب ذلك على إمكانيات شحن البضائع عن طريق النقل الجوي، بينما كانت كلفته قبل 40 سنة مرتفعة جداً. يستطيع المنتجون الألمان الآن أن يستجيبوا لتعديلات تطور الطلب في أسواق أمريكا الجنوبية أو اليابان ويطوعوا بنية إرسالياتهم المعدلة في خلال بضعة أيام، الأمر الذي لم يكن يعني في السابق تأخيراً في الوقت يزيد عن بضعة أشهر. بالإضافة إلى أن التجارة مستقبلاً ستضفي إلى تنوع التبادل السلعي العالمي نوعية جديدة عن طريق الانترنت.

إن تكاليف سفر الناس المنخفضة – حتى للمسافات البعيدة – والمصلحة الاقتصادية والسياسية لكل الدول تقريباً في سياحة خالية من المعوقات تجعل من الصعوبة بمكان منع حركة الشعوب عن طريق التفتيش على الحدود. ويوضح حشود الناس في مطار فرانكفورت أكثر من أي مثال بأي شدة وضغط مادي يمكن أن تؤثر هجرة الناس على أمم معينة. إنها نسبة فاقت حجم هجرة الأوروبيين إلى الولايات المتحدة الأمريكية حتى في أوقات الذروة. لقد وصل سفر الناس فعلاً من دولة لأخرى ومن قارة لقارة إلى نوعية جديدة في العقدين إلى الثلاثة عقود الأخيرة.

كانت تبنى إبان العصور الوسطى كنيسة واحدة أو يتم تجديدها في مدينة ما كل بضعة عقود من الزمن. بعدها اهتم المرء تباعاً بالهندسة المعمارية «الحديثة» في أوروبا. ففي عصر الباروك كان الموسيقيون الكبار وقادة الجوقات الموسيقية ينتقلون

من قصر أمير إلى قصر أمير آخر ناشرين بذلك اتجاهات الموسيقى الحديثة. كان ما يزال من الممكن في تلك الأوقات الإحاطة بانتشار الأزياء الحديثة وأساليب الهندسة المعمارية والرسم والموسيقى والأدب عبر القارة. أما اليوم فتظهر الموسيقى الجديدة فوراً بملايين النسخ من الأقراص المدمجة في السوق في كل العالم، وتنتشر غزارة البرامج التلفزيونية بأفلامها ومسلسلاتها على الصعيد العالمي تغير شعور الحياة الأمريكية، ربما بعد بضعة أشهر فقط من صدورها يحتاجها تخطيط البرنامج أو الدبلجة. ثمة أمر آخر يكتسب أهمية خاصة أخرى : ففي عالم يتسم برفاهية الناس الذين يعيشون فيه لدرجة لم تكن تخطر على البال قبيل خمسين سنة غدت الثقافة أيضاً عاملاً اقتصادياً بالغ الأهمية. فالذي يضع قدمه في السوق أولاً وهو يحمل في جعبته تطورات جديدة سيكون له قصب السبق ويحظى بالربح الوفير. وهذا ما يجعل التطور الثقافي اليوم يصاب بالدوار، ويصعّبُ من نضوج الأفكار والبرامج في الفن والثقافة ومن تذوقها وتطورها قبل أن تصبح جماهيرية في السوق.

ولو أمعن المرء النظر في كل هذه التطورات مع بعضها لأدرك أن التغييرات في تبادل الأمم بـ : السلع والخدمات والنقد ورؤوس الأموال والإنجازات الثقافية والناس والسفر. أصبحت هائلة للغاية بحيث أدى التعجيل في السيرورات والزيادة في الحجم إلى نوعية جديدة في الواقع. ولقد أطلقنا على هذه

الظواهر في التسريع وفي تغير الحجم اسم «العولمة».

وبطبيعة الحال لا توجد أمة تضطر لأن تنخرط في هذا التبادل. فثمة دولٌ تبتعد وبإصرار عن مجالات معينة من العولمة أو أنها تعزل نفسها تماماً عنها. ويمكن إيراد أمثلة عنها كأفغانستان وإيران والعراق ولحد ما جمهورية الصين الشعبية على الرغم من الانفتاح في العديد من المجالات، وكذلك أيضاً المملكة العربية السعودية.

بيد أن ميزات التبادل العالمي كبيرة جداً وواضحة بجلاء بحيث لا يستغني عن ذلك في الواقع إلا العدد اليسير من الدول. وإذا لم يستغنِ المرء عن الميزات، فعليه إذاً أن يقبل بقواعد لعبة تبادل السلع والناس ورؤوس الأموال والثقافة. وينطبق هذا على ألمانيا أيضاً. لا ينبغي أن تشغلنا قضية وضع الحواجز والمكابح، إذا قمنا ربما بأعمال مشتركة مع الدول الأوروبية، في مواجهة التبادل العالمي.

لقد طرح أوسكار لافونتين(*) هذه الفكرة في خريف سنة 1998 على المناقشة. وظهر أن هذا لن يؤدي وظيفته. تبرز أمامنا وظيفة أخرى. يجب علينا في عصر العولمة أن نفحص بدقة متناهية فيما إذا كانت مؤسساتنا الوطنية وقوانيننا تضعنا في موقع

(*) أوسكار لافونتين كان زعيم الحزب الديمقراطي الاجتماعي ووزير المالية بعد نجاح الحزب في انتخابات سنة 1998. إلا أنه استقال من كل مناصبه الحزبية والرسمية بعد مدة وجيزة لأسباب خاصة (المعرّب).

نستجيب من خلاله لتحديات العولمة بشكل مناسب. وإذا وصلنا إلى نتيجة توضح وجود عجز هنا، تجعل تصرفنا جامداً، وردود أفعالنا بطيئة، فعلينا إذاً أن نسعى لتطوير برامج تغيير بلادنا. وهذا الكتاب يطرح مثل هذه البرامج. ولا يتعلق الأمر بتخفيض تكاليف العمل في اقتصادنا على حساب العاملين، إنما ينبغي أن يكمن الهدف في تحسين قدرة رد الفعل لاقتصادنا على المتطلبات المتغيرة، بحيث نستمر قدماً في المحافظة على رخائنا.

وليس قصدنا أيضاً إنقاص الأمن الاجتماعي في ألمانيا لتحسين مقدرة التنافس الاقتصادي، بل إعادة هيكلة نظامنا السياسي المراد في الضمان الاجتماعي لكي يغدو مركزاً حاسماً للمزايا بالنسبة للألمان، وأن لا تقود طريقة وأسلوب تمويله إلى تشويه التنافس في تجارة السلع الألمانية والخدمات.

ولا يتعلق الموضوع بضخ المزيد من الأموال العامة في نظامنا التعليمي والتأهيلي لكي نتابع مسيرتنا في الهيكليات التي تم تجاوزها وتخطيها، وإنما نهدف إلى أن نصيب نجاحاً في اجتراح تغييرات بنيوية لخلق نظام تعليمي لا تستطيع دولة في العالم التفوق عليه بالنسبة لفعاليته ونوعيته واستطاعته. أما المعيار الذي يجري الحكم عليه فلا يمكن أن يكون اقتصادياً صرفاً، عندئذٍ بات لزاماً علينا اعتبار ثقافتنا دائماً هدفاً لاقتصادياتنا.

إن النظام التعليمي لا يخدم في الدرجة الأولى تحسين

مقدرتنا الاقتصادية التنافسية، وإنما يخدم تعليمنا كهدف محدد لسياستنا. وهذا يخدم سمعتنا في العالم ومقدرتنا في أن نكون سياسيين مهمين في حل قضايا ومشاكل العالم التي تصبح بحكم العولمة قضايانا الخاصة.

كما أن الأمر لا يدور حول أن نسبح مع قافلة سفن الأمم الساعية إلى تطوير تقنيات وهيكليات الديمومة والاستمرارية، ويعني ذلك في السياسة البيئية في شموليتها واتساعها، بل أن ندفع هذا التطور إلى مركز متقدم ونوجهه ونحقق قفزة من خلال إنجازات رائدة تتبلور على إيقاع الميزات الاقتصادية والسمعة السياسية

وأخيراً، ليس قصدنا أن نضرب سوراً حول «صناعتنا الثقافية» لكي لا يجرفها تيار الاستيراد الأمريكي. ولكن الموضوع يتعلق بتهيئة جو من الإبداع الفني في مجالات الموسيقى والأفلام والمسرح وخلق ظروف ديناميكية في بلدنا، يستطيع الفن والثقافة على إثرها أن يصبحا عاملين هامين في سوق الثقافة العالمي، حتى ولو أنها تستخدم غالباً اللغة الإنكليزية.

إن العولمة تعني بالمقام الأول بالنسبة لشعوب هذا العالم التحدي والقيام بالشيء الضروري واللازم لكي تثبت أنفسها كأمم. ولا يتحقق ذلك بواسطة التقوقع أو الاختباء وراء الأسوار، بل من خلال إثبات الذات في تنافس الثقافات والذي

يلعب فيه الاقتصاد دوراً – حتى ولو أنه دور يأتي في أهميته في الدرجة الثانية.

إنها مسألة أن تفهم الأمم ذواتها وأن يكون بمقدورها وفي صلب إرادتها إثبات أنفسها. كما أنها أيضاً قضية الالتزام تجاه الأمم الأخرى وتجاه السلام في العالم. ويتضح دائماً أن الأمم التي لا تمتلك وعياً ذاتياً متماسكاً ويهرب من بين أيديها شعور القيمة الذاتية هي التي تصبح بؤر توتر وأزمات في العالم. إن القوة الداخلية والوعي الذاتي لكل الأمم يبرزان كشرط للسلام في العالم في عصر العولمة أكثر من أي وقت مضى. وهذا ينطبق أيضاً على الأمة الألمانية.

الأمة أو الوطن
في القرن الحادي والعشرين

من المؤكد وجود الكثير من الناس الذين يقتنعون بأن انحلال الأمم نتيجة معقولة لا بل حتمية للعولمة. وهؤلاء يشعرون أن الأمة قيد تاريخي يجب على الإنسان العصري فك ارتباطه به. أما خيارهم فيتمثل في الإنسان العالمي كما عرفناه في النماذج والأمثلة الرومانية القديمة مثلاً، الستويكريون في روما القديمة. كما وتصادفنا في عصر التنوير في أوروبا في القرن السادس عشر لدى النخبة الفكرية في الدول الأكثر أهمية وثقافة في القارة الرغبة في تجاوز الأمة. أما في ألمانيا فلقد تنامت فكرة تجاوز الأمة بشكل خاص في العقد الأول عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية، وبشكل محدد أرادت النخبة المحافظة الفتية في تلك السنين أن تكون في الدرجة الأولى أوروبية، وأن تجعل من السياسيين الشباب في تلك الحقبة ومنهم بالتأكيد هلموت كول الذي كان لديه الإدارة الحقيقية في أن يجعل من أوروبا الاتحادية وطناً جديداً لكل الأوروبيين، وفي المقام الأول للألمان.

إن فكرة المواطن العالمي - ومنها انطلقت مؤخراً فكرة المواطن الأوروبي كنوع فرضته روح العصر - كانت تحظى على الدوام بجاذبية لدى النخبة المثقفة في العالم التي شعرت بارتباطها مع بعضها البعض في العديد من المناحي. غير أنها لم تكسب إلى جانبها قلوب الشعوب. وهذا شيء مفهوم لأن الناس يحتاجون إلى أمة خاصة، وإلى أرض، ودولة يشعرون بانتمائهم لها، ويتوقعون منها أن تكون ملاذ أمن لهم ولعائلاتهم. والأمر لا يتعلق هنا بالمشاعر فقط وإنما بكل السلطة السياسية الحقيقية للدولة التي تشكل المنطلق كيما يحس الناس بأمنهم وسكينتهم واستقرارهم فيها.

يقول المثل الألماني «القوي يكون أكثر قوة إذا كان لوحده» ويتضح من ذلك لماذا يعتمد، وبشكل خاص، الضعفاء في المجتمع على دولة قوية وعلى جماعة تخدم الصالح العام. وينطلق النزاع السياسي في ألمانيا اليوم بشكل أساسي من تناقض المصالح بين الأقوياء والضعفاء، فكل إجراء تتخذه الدولة يطرح على النقاش أولاً من وجهة نظر تأثيره على توزيع الدخل والثروة.. ويشتكي البعض من أن الأغنياء يزدادون غنىً والأقوياء قوةً بشكل مضطرد. ويطالب جزء من الناس بالدولة «الرقيقة» التي لا تتدخل كثيراً في الحياة، وقبل كل شيء في اقتصاديات المواطنين الناجحين. بينما يقاوم الآخرون، والمرارة تعتصر أفئدتهم، السياسة التي يحسون بأنها ستنتقص من الضمانات المعطاة للضعفاء. وهنا تتعلق المسألة بأكثر من توفر الرفاه أو عدمه في الوقت الحاضر.

هؤلاء الناس يهمهم تحديداً الطمأنينة والتأمين ضد مخاطر المرض والعجز الصحي، والبطالة، وبالتالي تأمين مصروف المعيشة في الكبر. وبالنسبة للقوي يظل هذا الأمر مسألة استخدام الدخل الصحيح والترتيب الملائم للملكية، وللضعيف تبقى القضية مرتهنة بالثقة في تضامن الأمة.. إذاً هي مسألة العقلانية الاقتصادية بالنسبة للبعض وللآخرين مشاعر الخوف والطمأنينة. وإذا لم يكن باستطاعة سياستنا الاهتمام بهذا الفرق وكيفية ملائمته مع قضايا الضمان الاجتماعي في معناها البعيد - ومن ضمنها أيضاً السياسة العائلية والتربوية - بغية وضع الحلول السياسية العملية، فإننا لن نستطيع الحفاظ على السلام الاجتماعي في شعبنا ولن نؤمنه مجدداً.

وفي إطار تكوين التوجهات السياسية يجب أن يراعي «الأقوياء» مصالح «الضعفاء» وكذلك مشاعرهم، إذا أرادوا وضع هدف التعايش السلمي في الشعب والأمة نصب أعينهم. لكن، يجب على الضعفاء أن يدركوا بأن الأغنياء ليس عندهم مصالح اقتصادية فحسب، بل عواطف أيضاً تحدد شعور حياتهم، وهم راغبون في تقديم قواهم ويريدون المساهمة وتحمل المسؤولية (ويطلق المرء على ذلك السيطرة والتحكم). وينطبق على مضمون حياتهم ما قاله الشاعر الألماني فريدريش شيللر في أغنية «الجرس»:

على الرجل أن ينطلق إلى الحياة الصاخبة

ليعمل ويسعى

ويزرع ويجني

ويحصّل

عليه أن يراهن ويتجرأ

ليقتنص الحظ اقتناصاً(*)

وما يزال هذا مضمون حياة الأقوياء آنذاك وفي هذه الأيام، أما الفارق عن زمن شيللر أنه ذكر الرجال في شعره بينما ينطبق اليوم على الكثير من النساء.

وفي آخر الأمر فإن الأمة تستمد ينبوع قوتها من الجهتين. فقط عندما يستطيع الأقوياء إطلاق مقدراتهم وطاقاتهم دون عائق لتصبح إنجازات على الصعيد العلمي والفني والثقافي، عندها يشعرون في بلدهم على المدى البعيد بالتأقلم معه وأنهم يريدون أن يصبحوا جزءاً من الأمة. وحين يتوفر الشعور لدى الضعفاء بأن هذه الإنجازات في حجمها المناسب إنما تصب في صالح الشعب، وينشأ عنها فيض من الأمان والرفاه، فسيحبذون السياسة التي تعطي للأقوياء الحرية والتي يحتاجونها بدورهم لانطلاق قواهم.

هل وظيفة الدولة إذاً أن تسنّ القوانين وتضع المؤسسات التي من شأنها إبراز هذا التعادل بالمصالح بالتفصيل؟ حين

(*) ثمة تشابه واضح بين شعر شيللر وما قاله الشاعر العربي قبل ذلك بأمد بعيد : «غامر بنفسك كي تصيب غنيمةً   إن القعود مع العيال قبيح».

انتخب فيللي براندت مستشاراً اتحادياً قال، ما معناه، بأنه يرى وظيفته في أن يكون وسيطاً صادقاً بين مصالح المجموعات الاجتماعية وهذا ما قدّره آنذاك الناخبون المحافظون أشدَّ تقدير. لأن هذا كان يعني أنه يريد أن يستغني عن سياسة المصالح المكشوفة ولصالح مجموعاته الانتخابية الخاصة. وعلى الرغم من ذلك لابدّ للمرء من أن يسأل نفسه، هل هذا كافٍ؟ وهل يمكن للمرء أن يقلص الأمة إلى جملة مجموعات مصالحها ألا يوجد شيء جمعي للأمة يتخطى مصلحة الأفراد والمجموعات الاقتصادية ؟ وإنها لظاهرة عجيبة أن تصبح وفي ألمانيا بالذات وبشكل متزايد وبدرجة كبيرة المصالح الاقتصادية محور السياسة ومعيارها الأساسي، بحيث يستلزم النجاح الاقتصادي المضطرد حقيقة دفع الأهداف الاقتصادية إلى الخلف. إن تماسك الأمة وتقوية ثقافتها الخاصة، وصورة البلد في العالم، والحفاظ على الشعب وشخصيته الخاصة، أيضاً لدى الأجيال القادمة، كل هذه المواضيع تحظى بأهمية كبيرة وتعتبر من المسلمات للأمة أكثر مما ينظر إليه عندنا.

وفي ألمانيا أُتْبَعتْ هذه المواضيع إلى هدف زيادة الناتج الاجتماعي «والمنازلة الظاهرية» على مقدرات التنافس العالمية والنزاع الداخلي حول توزيع الناتج الاجتماعي. ولم يكن الفخر بالأمة في ألمانيا في السنوات الأخيرة إلا «الكمال السياسي» عندما اعتمد على فائض الميزان التجاري أو على قوة المارك الألماني، ولكن ليس عندما كان يشمل العناصر العاطفية.

ثمة العديد من الأسباب لهذا المنحى الرامي إلى كبت الناحية الوطنية وإبراز الناحية الاقتصادية في ألمانيا. لقد كان التاريخ الألماني من سنة 1933 – 1945، وكذلك الإخفاق السياسي الذي أفضى إلى كارثة تولي هتلر السلطة في سنة 1933، قاعدة سيئة بالتأكيد لوعي قومي يمكّنه من استنباط تصورات قيمة من شيء آخر غير الإنجاز الاقتصادي. ولقد جعل تقسيم ألمانيا بين نهاية الحرب العلمية الثانية وسنة 1990 من الصعوبة بمكان تطور وعي قومي، لأن الدولة والأمة لم يكونا متطابقين وظلَّ الأمر غائماً بالنسبة للكثير إذا كان متوقعاً توحيد الجزأين الألمانيين أو حتى الرغبة في ذلك.

وبعد أن قُيّض لألمانيا وحدتها سنة 1990 وبرزت بدايات المشاعر القومية لتقوية المشترك القومي بين الشرق والغرب، ارتدَّ الألمان بسرعة كبيرة إلى أحضان النزاع المألوف حول القضايا الاقتصادية – المجال الذي كان لهم سابقاً خبرةً خاصة فيه.

غير أن كل ذلك أصبح جزءاً من التاريخ. وتنبري أمام الألمان الآن العولمة كتحد لا مناص لنا من مواجهته، إذا قُيّض لنا وضوح الرؤية تجاه بعض المسائل التي ينبغي أن يتصدى لها الألمان كافة. أولى هذه المسائل تتبلور في أن ندرك أنفسنا بشكل واعٍ كأمة، وأن نستوعب القيم والأهداف التي تربطنا مع بعضنا وتجعلنا مختلفين عن غيرنا. كما وعلينا أن نتجاوز الوهم بأننا نسير على طريق الأمة الأوروبية.

سوف لن يسير الشعب خلف قيادته السياسية على هذا المسار. وإنه لمن قبيل تكليف الألمان أكثر من طاقتهم أن ينظروا إلى البرتغال وفنلندا بنفس الطريقة كما لو أنهم ينظرون إلى وطنهم مثل سكسونيا وبافاريا. وإنه لمن قبيل الإرهاق لو أنهم يعتبرون اليونانيين والاسكتلنديين بنفس السوية كأبناء جلدتهم، مثل سكان الراين أو الشغابيين. غير أن الأمر الحاسم هو أن الأمم الأوروبية الأخرى، كالفرنسيين أو البريطانيين، والإيطاليين أو الأسبان لا تراودهم على الإطلاق فكرة التخلي عن هويتهم القومية التي تبلورت عبر القرون، لكي يصبحوا أوروبيين. ثم إن الحجة الأهم تبقى أنه من غير المعقول بالنسبة لشعب يبلغ تعداده 80 مليون نسمة أن يتخلى عن نفسه كأمة وينخرط في علاقة قومية أكبر. ويتوجب على الأمة في عصر العولمة تحديداً أن تكون في وضع تصل من خلاله إلى الاتساق الداخلي الأشمل والأهداف والأولويات، لكي تستجيب إلى التحديات بصورة موحدة. ولن يكون ذلك متاحاً إلا بالكثير من الموروث المشترك في اللغة والثقافة والعادات والخصوصيات.

ولا يمنع ذلك من أن تُطَوِّر الدول القومية حلولاً مشتركة لأعمال محددة ينتج عنها تخل محدود عن السيادة. فالقواعد الملزمة لتبادل السلع والخدمات، حتى ولو أنها تتطابق مع قواعد السوق الداخلية هي «تقنيات» اقتصادية لا تحتاج إلى أن تتعرض لاستقلالية الأمة، مثلما يترتب على تبني نظام نقدي موحد. كما أن التبعية لأنظمة تحالف عسكرية، وحتى انتقال

المهمات الدفاعية إلى قوى عسكرية مندمجة متعددة الجنسيات، لا يتحتم عليها بعدئذٍ وضع المسألة القومية مثاراً للجدل إذا لم تعد من الأولويات الوطنية العليا المسلم بها بأن يكون لها الحرية في خوض الحرب.

وتوضح هذه الأمثلة عبرتين اثنتين أولهما أن الاستقلالية والبديهية كأمة لا يتعلقان بأن الدولة تمتلك في كل القضايا الدولية السيادة الكلية من منظور القانون الدولي التقليدي للقرن التاسع عشر. حتى ذلك الشعب الذي يخول سيادته في مجالات وظيفية محددة لمؤسسات «فوق قومية»، يستطيع الحفاظ على استقلاليته وعلى وعيه الخاص كأمة دون أدنى تقييد. أما العبرة الثانية فتتعلق بإمكانية توفر العديد من الأهداف والأولويات التي يمكن للشعوب المختلفة النظر إليها كأشياء جمعية لأممها. ولربما يعتقد الأمريكيون والبريطانيون التحكم غير المحدد بقواتهم العسكرية الوطنية كعنصر لا يمكن الاستغناء عنه لهويتهم القومية. ولا يحظى الأمر بالنسبة للألمان، والإيطاليين والهولنديين إلا بأهمية أقل شأناً. وبالمقابل فإن تحقيق العدالة والضمان والأمن الاجتماعي لكل المواطنين يحتل موقعاً عالياً في البديهية الوطنية الخاصة. وينطبق الشيء ذاته على التعامل بعناية مع البيئة والطبيعة.

وبهذا تكون مهمة سياستنا الألمانية في مطلع قرن جديد وهي بنفس الوقت بداية لعصر جديد، الآتي :

- ينبغي علينا أن نوضح الأولويات التي يعتبرها شعبنا أهم العناصر التي تميز الأمة الألمانية في القرن الجديد.
- وعلينا أن نوضح من ينضوي الآن وفي المستقبل إلى أمة الألمان هذه، وكيف نؤمن استمرار بقائهم.
- ويجب علينا استنباط المخططات لسياستنا على المدى المتوسط والبعيد والتي من شأنها الإمساك بزمام الأولويات والأهداف بشكل ينسجم مع بديهيات أمتنا.

وانطلاقاً من هذه السياسة يجب علينا الفهم بأن البداية تضلل بأن السياسة هي إدراك وقراءة لمصالح فصائل الأغلبية. وينطبق الشيء ذاته على بداية فيللي براندت، الذي رأى في السياسي وسيطاً صادقاً بين مصالح هذه المجموعات. وستبقى الأمة عندئذٍ قوة يُعوّل عليها في عصر العولمة المليء بديناميكية التغيير، إذا أطرتها وشائج العواطف والمشاعر.

وعلينا، نحن الألمان، أن نمحص النقاط الأساسية الموجودة لدينا، بشكل مشترك. وأنا على يقين من أمري أن المجالات التالية تستأثر بأولويات السياسة :

1 - نريد أن نعيش حسب الإمكانية في رفاه. ولا يعني ذلك مجرد الحصول على دخلٍ جيد. إنما المهم، هو أن نعتبر الحياة في بلدنا ذات قيمة، وأن نتعامل مع بعضنا بالحق، ونمد يد العون للضعفاء اجتماعياً، وأن تتراجع الجريمة وتعمل الدولة على كل الأصعدة، بشكل جيد وموثوق.

2 - يجب أن تتأمن قضية الأمن الاجتماعي، وفي الدرجة الأولى، أثناء المرض، والعجز عن الكسب في الكِبر، لكل فردٍ في الأمة من خلال نظام التضامن والتكامل.

3 - ينبغي أن يرتكز فخرنا الوطني على مقدرتنا في استخدام العلوم، والتكنولوجيا والقدرة التنظيمية والالتزام الثقافي. وهذا لن يأخذ مجراه إلا إذا تثبتنا من تبوأ كل مؤسساتنا التأهيلية والتربوية من حيث النوعية مركز الصدارة بين أفضل مجموعات الأمم، وبالتالي نحافظ عليه. ومن واجب كل الألمان، انطلاقاً من موهبتهم، وباستقلال عن إمكانياتهم المالية، أن يتلقوا أفضل تأهيل ممكن في هذه المؤسسات. كما هو من اللازم علينا السعي إلى أن يسري ذلك على الكثير من الشباب من الأمم الأخرى، الذين نرحب بهم في جامعاتنا ومعاهدنا العالمية ضيوفاً يسددون أقساطهم.

4 - نريد أن نحافظ على بيئة وريف وطننا ونعتني بهما. ولا يمكن أن يكون الهدف إبقاء الطبيعة على حالها دون تغيير، وذلك في بلدٍ يعيش فيه ثمانون مليون نسمة على رقعة ضيقة بالمقارنة مع غيرها. لكننا نريد الحفاظ على جمالها وتكوينه بإبداع.

5 - ونرغب أن يُطلب منا المساعدة حيث ثمة حاجة ومخاطر في العالم وأن نبادر عندئذٍ إلى تقديم العون، ليس عن

طريق المال في الدرجة الأولى، بل بعلمنا وإمكانياتنا التنظيمية وجهدنا. ومن واجبنا أن نتعرف على المزيد في هذا السياق.

ولكي تتحقق هذه الأهداف في عالم «العولمة» لا يفترض أن تتقوقع أمةٌ حول نفسها، بل عليها أن تشارك في القواعد السارية فيها. وإذا أردنا أن نعدل من أنظمتنا السياسية ومؤسساتنا ونكيفها طبقاً لذلك، فإننا نتجنب أن تتعرض بلادنا إلى الإكراه والعسف من الخارج تجاه أهدافها القومية. ومن المجدي تطوير سياسة تحافظ على خصوصية أمتنا في سعيها لتحقيق قيمها الخاصة، وفي عصر العولمة.

تنافس الأمم
أو أسطورة حرب الاقتصاد الشاملة

يتعلم الطلاب في فرع الاقتصاد في الفصل الدراسي الأول أو الثاني من دراستهم، كم هي التجارة العالمية «مباركة» بالنسبة للأمم المشاركة بها. والأساس لهذه المقولة القانون الذي قام بوضعه داڤيد ريكاردو في بداية القرن التاسع عشر حول منافع التكاليف المقارنة. ويعتبر هذا ضمن علماء الاقتصاد الوطني قاعدة لكل تفكير عن تأثير التجارة الخارجية. ويشرح القانون أساساً حقيقة أن مادة الاستيراد ليست في أي حالٍ المنتجات فقط التي لا تمتلكها دول معينة أو أنها تمتلكها بشكل غير كافٍ. فتبادل السلع المكثف يظل مفيداً حتى بين الدول التي تمتلك «كل شيء»، لأنه يدعم رفاهية الأمم المشاركة. ويقدِّم برهاناً على أن الجزء الأعظم من التجارة العالمية يتم بين الدول المتطورة، وهذا هو الدليل العملي على سداد نظرية ريكاردو وصحتها.

وتقول الفكرة الرئيس في نظرية ريكاردو، إذا طبّقناها على واقعنا الحاضر: إن الدولة الصناعية المتطورة جداً تربح من

التجارة مثلاً مع دولة صناعية أقل تطوراً أيضاً. وحين تستغل هذه الأخيرة أجورها المنخفضة في إنتاج وتصدير السلع الصناعية، لأن هذه الدولة الصناعية المصدرة ستستخدم من جانبها العوائد أو شيء لشراء أمثال هذه السلع الصناعية، التي يجري إنتاجها بشكل ملائم أو جيد للغاية نظراً لمستوى التطور المتفوق فيها. ويبقى الأمر الحاسم في آلية التأثير هذه أنها تحافظ على أدائها أيضاً، عندما تكون الدولة الصناعية المتطورة في الإنتاج لكلا المجموعتين أكثر إنتاجية من الدولة الأقل تطوراً. وفي هذه الحالة ستسعى الدولة الصناعية المتطورة جاهدةً للتركيز على تلك المنتجات التي تُظهر فيها الإنتاجية تفوقاً عالياً جداً. أما المنتجات التي يبدو فيها التفوق أقل درجة، فإنها تُترك بالمقابل للدولة ذات الأجور المنخفضة. وطالما أن الدولتين لا تتعاملان «بالنظرة الحنونة» لتهدي إحداهما الأخرى شيئاً لذا يقابل لتوريد توريد مماثل. وهكذا يكون كلٌ من الاقتصادين الوطنيين الاثنين في وضع أفضل، من أن يقوم كل منهما بإنتاج حاجته بنفسه.

وتختلف الصورة بالتأكيد إذا لم يُنظر إلى الاقتصاد الوطني نظرة كلية، بل يُصار إلى مراعاة الشركات والمؤسسات بشكل إفرادي. عندئذٍ ستحتج المؤسسات ذات الميزات الأقل في الدولة المتطورة، لأن أماكن عملها تصاب «بإغراق الأجور من غير هوادة» من قبل الدولة الأقل تطوراً ويجري القضاء عليها، ومن ثم ستطالب بتأمين الحماية لها وستدعم النقابات المعنية هذه الحجج بكل قوة. وعلى العكس من ذلك ستوظف

مؤسسات التصدير عالية الإنتاجية، وكرد فعل على الطلب الخارجي الإضافي، استثماراتها في توسيع منشآتها وفي تعيين قوى عاملة جديدة تتمتع بتأهيل كبير يخولها الحفاظ على التفوق في إنتاجيتها.

وطبقاً لذلك سيكون رد فعل المؤسسات في الدولة الصناعية الأقل تطوراً. إذ يقوم منتجو السلع التصديرية بتوسيع إنتاجهم على نفس المنوال، في الوقت الذي لا يواجهون فيه مشاكل للبحث عن قوى عاملة مناسبة. وهكذا يتم إقصاء الموردين المحليين المنافسين الذين يتمتعون بإنتاجية عالية من السوق. ثم يتقدمون بطلب دعم أبحاث وتطوير ويطلبون إعانات استثمارية كي يستطيعوا مماشاة «التنافس الساحق لمنتجات التكنولوجيات العالية» ويدعمهم في هذا الأساتذة والعلماء بقوة.

يتّضح من خلال العرض السريع لتأثيرات التجارة العالمية انطلاقاً من ميزات التكاليف المقارنة تناقض يحدد اليوم النقاش العلني الدائر حول تأثير تجارة الدول الصناعية الخارجية. ويشير علماء الاقتصاد الوطني في مختلف تخصصاتهم المالية والتنظيمية والإدارية إلى أن التجارة الخارجية التي لا تشوه عن طريق القوانين أكثر فائدة لكل الأمم المشاركة. فهي تدعم رفع الإنتاج والإنتاجية على حدٍ سواء. وبما أن الاستيراد والتصدير على المدى المتوسط وضمن مراعاة الخدمات متكافئين، لا يمكن أن تكون التجارة الخارجية سبباً في فقدان أماكن العمل في الاقتصاد الوطني هذا أو ذاك، لأنه تنشأ عن تجارة المعاملة

بالمثل ظهور أماكن العمل، التي يجري إزاحتها من خلال الاستيراد، في اقتصاد التصدير المتنامي. وتنطبق هذه القاعدة أيضاً عندما لا يكون الموضوع مرتبطاً بدولتين، كما هو مشروح في هذا المثال، وإنما بالتجارة الدولية المتعددة الأطراف. وهنا ينصب سعي الدول في المدى البعيد على موازنة الاستيراد والتصدير.

بينما ترى المؤسسات واتحاداتها ونقاباتها شيئاً مغايراً تماماً، فأولئك الذين يستفيدون من النظام على قاعدة إنتاجيتهم العالية يرون في إمكانات تصديرهم المحسنة وحدها نتيجة جهدهم وكفاءتهم (من أين تأتي موارد العملات الصعبة التي يدفعونها لزبائنهم، هذا ليس موضوعهم) وكي لا يثيروا حفيظة الحسّاد، يلتزمون بالصمت(*).

وأولئك الذين تتم إزاحتهم من الأسواق الخارجية من جراء تنافس الاستيراد - أو من قبل المنافسين، فإنهم يتبرمون من الحرب الاقتصادية الشاملة بين الأمم. وبمساعدة من الكتّاب وخاصة المنضويين في اتحادات الفيزيائيين، والمهندسين والحقوقيين واللاهوتيين ما عدا الذين يتبعون الاقتصاد الوطني، يرسمون قائمة عن الحرب الضروس الدائرة في مجال الاقتصاد (ليستر توروف) حول التحكم في اقتصاد العالم (جفري جارتن) وعن الحكم الأمريكي المهدد (إدوارد لوتفاك) وعن مصيدة

(*) استعينوا على قضاء حوائجكم بالكتمان (المعرّب).

العولمة كهجوم على الديمقراطية والرفاهية (هانس بيتر مارتن وهارالد شومان). كل منطلقات التفكير هذه تتشابه في أنها تضع منظور مؤسسات التجارة العالمية والاقتصاد الوطني على سوية واحدة. ينشأ عن الخطأ في التفكير هذا مجموعة من القرارات الخاطئة.

وكان عالم الاقتصاد الأمريكي الشهير، پاول كروغان، في كتابه «أسطورة الحرب الاقتصادية الشاملة» قد عالج هذه الآراء التي لا تستند من منطلق العلوم الاقتصادية إلى أساس متين، بحيث يهزأ بعدم تقدير النظرية السائدة التي لا جدل فيها وكذلك الحقائق الإحصائية - ما بين السخرية والقنوط وبكثير من التجاهل. وتوصل إلى نتيجة مفادها أن التشخيصات الخاطئة اليوم تخفي مخاطر جسيمة في أن يجري تناول مشكلات الاقتصاديات المتطورة الحقيقية بالمعالجة الخاطئة. وبدلاً من التصور «الحربي» عن حرب الأمم الاقتصادية وكذلك التصور الخاطئ بأن الرفاهية والاستخدام يرتبطان مباشرة بمقدرة الاقتصاد الوطني على التنافس، يطرح فكرة أن غالبية مشاكل الاقتصاديات الوطنية وكذلك نجاحاتها، لا تنشأ من داخل المنزل وإنما لا تتأثر بالتجارة العالمية إلا بالقدر اليسير، لا سلباً ولا إيجاباً. ولا بد من البحث في هذه الفكرة من حيث استخدامها العملي والتعمق فيها أو بالأحرى إجراء تعديل عليها. وينبغي أن يعالج ذلك في أربعة مقاطع لاحقة تأثير التجارة الخارجية المتبادلة، والاستخدام، وتطور الإنتاجية، وسيرورات

جسر الفارق الزمني لدول «العتبة»، وكذلك مسألة جني الدول مزايا تنافسية خاصة في التجارة الخارجية على عكس نظرية كروغمان.

التجارة الخارجية والاستخدام

تتوزع من 70٪ إلى 75٪ من إنتاج القيمة في اقتصاديات الدول المتطورة على تعويض طاقة العمل للمشتغلين والعاملين وأصحاب المهن الحرة والباقي يتوزع على استغلال رأس المال والأراضي والملكية الفكرية (براءات اختراع ... إلخ) ويمكن للمرء أن ينطلق من أن هذه العلاقة تطبق أيضاً على مجموع الصادرات وعلى مجمل الخدمات التي تعوضها الواردات. ولا داعي للاعتقاد أن الصادرات الألمانية لها قوة رأسمال أعلى تُذكر من المنتجات الداخلة في المنافسة مع الواردات. فمن المعروف أن قسماً كبيراً من العمل ذي الكفاءة العالية والباهظ الثمن يوظف في صادراتنا. ومن ناحية ثانية تكون هذه الواردات غالباً منتجات صناعية ذات تكلفة رأس مال عالية مثل آلات النسيج والحياكة الحديثة في صناعة النسيج. وحتى الخدمات المستوردة، كالسياحة مثلاً. لها من خلال احتياجاتها للطائرات وسفن نقل الركاب والفنادق والمؤسسات الترفيهية، حاجة كبيرة لرأس المال. ولذا لا يمكن الأخذ بالفكرة القائلة أن النسبة المرتفعة من تصدير واستيراد الناتج الاجتماعي لها تأثير إيجابي أو سلبي على التشغيل.

إن هذه المقولة تنطبق على ميزان الخدمات المتكافئ. غير أن الصورة لا تتغير بشكل جوهري في المساعدات الدائمة أو العجز في التجارة الخارجية. وإنه من الصحيح أن الفائض التجاري الخارجي يوظف قوى عاملة إضافية، إلا أن معادلة الزيادة في التوظيف لا تتم من خلال تنافس الصادرات في درجة معينة، لكن من ناحية أخرى أيضاً فإن المال المكتسب عن طريق الفائض التجاري لا يتحول إلى الطلب من داخل البلاد.

ويبقى لزاماً على المُصَدّر أو أي مستثمر في البلد، أن يوظف أمواله في عجز الميزان التجاري - أكان ذلك بالعملة الرسمية أو العقارات - إلى أن يحصل تغير في رصيد الميزان التجاري أو بالأحرى ميزان الخدمات الذي أدى إلى تراجع الاستثمارات الأجنبية. إن هذه القاعدة الاقتصادية أشد ما تكون وضوحاً في العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية واليابان.

ففي النصف الثاني من تسعينات القرن الماضي امتلكت اليابان فائضاً في ميزان الخدمات مع الولايات المتحدة الأمريكية. وكان لازماً، طبقاً لذلك، معادلة هذا الفائض باستثمارات مالية يابانية في الولايات المتحدة الأمريكية. ثم تردت حالة التوظيف في اليابان باستمرار وبدرجة كبيرة، في حين سجل الاقتصاد في الولايات المتحدة الأمريكية، بوجود عروض رؤوس أموال ضخمة وفوائد منخفضة، نمواً مضطرداً.

لقد دحضت التجربة، وبقوة، القاعدة أن الفائض في

التجارة الخارجية يجرّ زيادة في التوظيف وأن العجز يلحق الضرر به. وتبرز من وجهة نظر بعض المؤسسات والعاملين فيها بصورة أخرى لتأثير المتغيرات في التجارة الخارجية. فبالنسبة لمنتج السلع الاستهلاكية الداخلية مثلاً، التي يهبط رواجها بسبب منافسة عارض أجنبي في الداخل أو في الأسواق الأجنبية، فإن الموضوع غير ذي بال إذا ربح منتج آخر، مثل الآلات الخاصة من القوة الشرائية المرتفعة. ويتوجب عليه تخفيض عدد المشتغلين. ومن مفهوم داڤيد ريكاردو لديه ميزة المقارنة السلبية. يبقى السؤال بالنسبة للسوق، فيما إذا كان العامل المسرّح سيجد عملاً جديداً عند صانع الآلات الذي سيكون الرابح من هذا التعديل نظراً لتفوق إنتاجيته ونوعيتها المرتفعة. يمكن للمرء أن ينفي ذلك دائماً تقريباً. ومن المصادفة أن يكون مكان الرابح والخاسر في نفس المنطقة وأن يكون تأهيل العمال المطلوب واحداً مع القوى العاملة المسرحة. حتى ولو أنه حصل توازن في الاقتصاد الوطني بصفة عامة في الأرصدة بين التسريحات والتوظيفات الناجمة عن التجارة الخارجية فإن التوازن في الحالات الإفرادية صعب المنال. المهم أن يكون سوق العمل في هذه الحالة مرناً قدر الإمكان. وكلما حدثت حركة في العاملين من جراء قرارات التغيير كان الأمر أكثر سهولة لتحقيق تعديلات تمليها التجارة الخارجية، ذات تأثيرات سلبية أقل على الاقتصاد الوطني وعلى العمالة. وغالباً ما يتم في هذا الخصوص الإفصاح عن التوقع، أنه في سياق التغير

في التجارة الخارجية في الدول عالية الإنتاجية تضيع أماكن عمل لا تتطلب تأهيلاً كبيراً ويحل محلها أماكن عمل ذات متطلبات عالية. على هذا النحو فإن التجارة الخارجية قد تظلم الضعفاء وتُؤْثر الأقوياء. ومن المحتمل أن يكون ذلك صحيحاً للصناعة في الأرصدة. أما بالنسبة لتجربة الدول المتطورة فليس لذلك أهمية تذكر. ففي ألمانيا يعمل الآن في المجال خارج الصناعة حوالى 75٪ من كل العاملين يتوفر لديهم طيف واسع جداً من التأهيل بدءاً من خدمات مؤسسات التأمين وصولاً إلى الاستشارات في المؤسسات والأعمال الخاصة. ويمكن للمرء الاعتقاد بأن هذا المجال يتمتع بمرونة كافية في طيف التأهيل الأدنى أو الأعلى على حدٍ سواء، كما يصب تغيير متطلبات التأهيل في قطاع الصناعة الصغير نسبياً.

إذاً ينبغي التمسك بالتأكيد التالي : لقد ثبت بالتجربة أن التجارة الخارجية ليس لها تأثير أساسي لا في سقف التشغيل ولا في هيكلية متطلبات التأهيل في مجمل سوق العمالة. وتعني هذه المقولة في شكلها الآخر : ليست البطالة في اقتصاد وطني متطور ناجمة عن التنافس العالمي الواسع الذي تمليه العولمة، بل هي نتيجة للسياسة الاقتصادية الخاصة. ولا تتاح إزالتها إلا من خلال سياسة اقتصادية صحيحة في البلد المعني.

التجارة الخارجية وتطور الإنتاجية

تؤدي التجارة الخارجية في رأي داڤيد ريكاردو إلى زيادة

رفاهية الأمم المشتركة فيها. لأن كلّ أمة تركّز على مجالات الصناعات تلك التي تكون فيها أفضل من المجالات الأخرى. إنما، لا يعني ذلك أن تكون أفضل من الأمم الأخرى. هنا تتعلق المسألة في أنه يتوقف تصنيع المنتجات التي لا تتمتع بإنتاجية عالية في البلد الخاص ويجري تعويضها عن طريق الاستيراد. وعلى العكس من ذلك يتم توسيع تصنيع المنتجات عالية الإنتاجية والجودة لغرض التصدير التي يتم تسديد ثمن المستوردات من عوائدها.

وليس الارتفاع في سوية الرفاهية، حسب ريكاردو مشروطٌ بزيادة الإنتاجية من مفهوم التقدم التكنولوجي، بل هي مجرد نتيجة سياسة تجارية يتخصص فيها كلٌ بالمجال الذي يؤديه على خير ما يكون (بالمقارنة مع أنشطته الأخرى الواردة، وليس بالمقارنة مع دول الإنتاج الأخرى). إذاً التجارة الخارجية ترفع بالتالي مستوى الرفاهية فقط إلى درجة أعلى دون أن تنشأ ديناميكية من خلال ذلك، أي نمو رفاهية دائم، لأن ذلك يتطلب بإلحاح وجود التقدم التكنولوجي.

يصف الاقتصاديون التقدم التكنولوجي بأنه تطوّر واستخدام الطرائق والأساليب التي تمكّن من تصنيع منتجات عالية الجودة أكثر من ذي قبل، باستخدام القوى العاملة ورأس المال. ومن هذه الطرائق استخدام التجديدات الثورية في معالجة المعلومات والاتصالات ومبادئ تنظيمية جديدة وتجهيزات ومعدات نظافة تستخدم في المكاتب والمشافي ... إلخ. إذاً يمكن تحقيق التقدم

التكنولوجي ورفع إنتاجية العمل المرتبطة به في كل مستويات الإنتاج والخدمات للاقتصاد الشعبي. وينبغي على المرء أن لا يبحث عن ذلك في مجال ما يسمى «التكنولوجيا - العالمية» فقط. أما على المدى البعيد فيكون التقدم التكنولوجي أكثر أهمية بطبيعة الحال لتطوير الرفاهية والناتج الاجتماعي من كمال التجارة الخارجية، ذلك أنه يعتبر سيرورة ديناميكية.

إن الأفكار الجديدة هي نبع التقدم التكنولوجي. وتنشأ الأفكار هذه في عقول الناس الذين يمعنون تفكيرهم في عملهم. ينطبق ذلك على الناس في الجامعات ومؤسسات الأبحاث العلمية وفي الشركات والمكاتب. ثم إنه ينطبق على الموظفين في دوائر الحكومة ومؤسساتها. ويأتي التنفيذ عادةً بعد الفكرة. ويتحقق التنفيذ بسرعة كبيرة وفاعلية، كلما كان الإبداع الذي يرجى منه أعم. لهذا يتوفر حق حماية الاختراعات الذي يحمي من «السطو على الأفكار». ولهذا ثمة حق لكل فردٍ في أن يؤسس شركة خاصة به إذا كان يؤمن بنجاح فكرته، ويجد مموليين يؤمنون بدورهم بهذه الفكرة. ومن الصعوبة التنبؤ، أين تنشأ أفكار التقدم الفني من جديد. لهذا يجب على الاقتصاد الوطني، ولمصلحة كل الشعب الذي يكسب من الأفكار الجديدة بشكل غير مباشر أن يوفر المناخ لتحقيق وتطوير الأفكار الجديدة، وبمعنى آخر لتحقيق التقدم التكنولوجي في معناه البعيد، دون حدود وأن يرعاها في كل موقع.

إنّ كلّ تقدم فنّي يلامس السلع القابلة للتجارة والخدمات

يغّير من ميزات التكاليف المقارنة ويؤدي إلى تبادل التجارة التي تربح منها كلُ الأمم المشاركة. كما أن استيراد نتائج التقدم التكنولوجي من اليابان تحقق للاقتصاد الألماني فوائد، حتى ولو أن التوريد المقابل لا يقع ضمن مجال «التكنولوجيا العالمية» وإنما يحتوي مثلاً على المنتجات «المكتملة» كالسيارات ذات الفئة الممتازة. وإذا كانت اليابان أو ألمانيا تأخذان الميزة الفضلى في ذلك فإن هذا الموضوع يتعلق بالمكافأة التي تُعطى لمخترعي التقنية الخاصة ولأصحاب الشركات والعمال طبقاً للأسعار المحسوبة في كل بلد وتنفيذها. و اختصاراً يمكن التأكيد بأن التجارة الخارجية، وخاصة تلك الجارية بين الدول الصناعية، تؤدي إلى أن يتحقق التقدم التكنولوجي بسرعة واتساع كبيرين، ويكون له تأثيرات أكبر على الرفاهية في كل البلاد المشاركة. كما سينتقل النجاح في رفع الإنتاجية بسرعة كبيرة إلى كل البلاد، حتى ولو أن بلد المخترع حاز على فائدة إضافية في السعر. وأخيراً، يبدو أن تأثير الرفاهية لا يتعلق بشكل التقدم التكنولوجي، سواء كان ذلك تصميم الكومبيوترات أو تصميم موضة نسائية – الحاسم في الأمر هو النجاح في السوق.

التجارة الخارجية وسيرورات اللحاق لدول «العتبة»

تتسم السنوات الخمسون الماضية من تاريخ الاقتصاد بوجود مجموعة من الدول أظهرت معدلات نمو مدهشة في اقتصادها جعل المراقبين يبدون قلقاً حيال ذلك ويصفون ما

حدث فيها حرباً اقتصادية شاملة. غير أن مرحلة القلق تصل إلى نهايتها بعد انقضاء فترة من الوقت من جرّاء أزمة يتبعها دائماً نمو معتدل.

الحالة الأولى لهذه المجموعة اشتهرت بما سمي «معجزة الاقتصاد الألماني» في الفترة ما بين 1949 إلى منتصف الستينات. وتمثل الحالة المدهشة الثانية اليابان حتى أزمتها في بداية التسعينات. ثم لحقت بها دول جنوب شرق آسيا، تايوان وكوريا الجنوبية، وماليزيا وسنغافورة التي أطلق عليها «النمور الصغيرة» بسبب النمو السريع والمفاجئ الذي كان مدعاة لخوف البعض وقلقهم. وفي بداية القرن الجديد نعيش مرحلة انتعاش جمهورية الصين الشعبية.

وإنها لعبة محببة في غلوّ التعليق أن توصف هذه التطورات بالمراحل الجديدة في الحرب الاقتصادية الشاملة. بينما لها أسبابٌ بسيطة وواضحة وليست في أي حال أسباباً «حربية». فعندما تبني دولة متخلفة نظامها التعليمي بنجاح لحدٍ ما، ثم تقوم بترتيب نظامها السياسي بحيث يستطيع النظام الاقتصادي لاقتصاد السوق أن يعتمد على الحد الأدنى من الأمن القانوني، ويصار إلى ضبط العسف البيروقراطي والفساد في حدود معينة، فإن الدولة أصبحت ناضجة لسيرورة اللحاق. إضافةً لذلك ينبغي توفر بناء رأسمال كاف من المدخرات المرتفعة للمواطنين أو - أكثر خطورةً - من استيرادِ رؤوس الأموال ومن ثمّ الأخذ بكل التقدم التكنولوجي من الدول المتطورة والذي هو رخيص الثمن

من خلال شراء وقراءة المنشورات ذات الشأن، ولكنه يصبح أكثر غلاءً في حال استقدم الخبراء الأجانب. وفي إطار سيرورات السوق الاقتصادية وأيضاً من التوجيهات السياسية المضبوطة، فسيبني المرء عندئذٍ منتجات صناعية أمّن لها المرء المعرفة الفنية الضرورية. ويتم تصريف هذه الصناعات في السوق العالمية لكي ينال من عائداتها في السوق العالمية سلعاً استثمارية وسلعاً استهلاكية والتي من شأنها دعم السيرورة في البلد نفسه. وتكتسب السلع الاستهلاكية المستوردة وظيفة هامة، في أن تكون حافزاً للكفاءة وللنهوض الاجتماعي للطبقات الوسطى الناشئة.

ويجري في سياق هذه العملية تفحص منتجات جديدة دائماً حيث تتوفر أكبر مزايا التكاليف المقارنة. وسيمتد التصنيع حينئذٍ إلى هذه المجالات، وفي أثناء ذلك ترتفع الأجور بسبب الإنتاجية المتنامية ويزداد مستوى العيش الرغيد للمواطنين. وعلى عكس الرأي الذي يتردد باستمرار فإن هذه السيرورة لن تتوقف من خلال الأجور لأنها لا تلعب دوراً بالمقارنة مع الأمم فيما بينها. تتباطأ السيرورة أكثر نظراً لأن حدود تكاليف الأخذ بالتقدم التكنولوجي المتنامي تزداد باضطراد. وكلما اقتربت الدول من موقع الدول المتطورة ازدادت الحاجة لأخذ تقدم الدول المتطورة التكنولوجي إلى رأس المال، وتتضاءل في الوقت ذاته فائدته الإضافية القابلة للتحقيق. وستنخفض معدلات النمو تدريجياً لدى التوجيه القصيّ على طريق الدول المتطورة. ومن الجائز أن تقدر أزمات القروض وطنياً (مثال اليابان) وعالمياً

(مثال النمور الصغيرة) وبتوجيه سيئ إلى أن يكون الهبوط من الطيران المرتفع والمرحلي وعراً نوعاً ما. إما هذا أو ذاك: وفي النهاية لا يقف معادٍ جديد في الحرب الاقتصادية الشاملة بل على الرحب والسعة في نادي الدول المتطورة؟.

مع ذلك: ثمة تنافس بين الأمم

إن الاعتقاد السائد بوجود الحرب الاقتصادية الشاملة الجارية في الأسواق العالمية بين عمالقة الصناعة، يجافي الصواب. فمشاكل سوق العمل في الدول المتطورة تحل بمعزل عن التجارة الخارجية. ولا يوجد عملياً احتكار للتقدم التكنولوجي: فمن لا يبلغه في سياق التجارة الخارجية لن يكون بمقدوره في نهاية المطاف الاستفادة منه بالكامل..

لكن، هل يتم تقرير الاقتصاد العالمي في الواقع من جراء تنافس الشركات القاسي فيما بينها، أم من خلال تنافس الأمم؟ ألا تدور المسألة في الواقع حول السباق المتكافئ (رأس بجانب رأس) في الحرب الاقتصادية الشاملة التي نوه عنها ليستر توروف، أو حول التعاون «يداً بيد» دون تنافس؟

ألا تقدم الأخبار الاقتصادية الدليل كل يوم تقريباً على أن الدول مهتمة في المقام الأول بالتعاون الاقتصادي. أكانت باڤاريا أو سكسونيا السفلى في ألمانيا، فرنسا أو ألمانيا في أوروبا أو الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية في العالم نرى التعاون في تنظيم الحركة التجارية ظاهراً للعيان. ولا شك فإن

ثمة مصالح خاصة لا مناص من حمايتها. وفي ذلك يوجد بطبيعة الحال تنافس بين الأمم أيضاً. فكل أمة تسعى إلى زيادة مستوى شعبها قدر المستطاع. ولقد رأينا كيف تعمل تقييدات التجارة - في الاستيراد أو التصدير - على إفراز العكس وأيضاً لا تصمد حجة مكان العمل المبسطة للغاية للاستيراد والتصدير في هذا الشكل.

وإنه من قبيل المصلحة الوطنية أن تتوصل البلد في المجالات التي تتوفر فيها لها ميزات تكاليف المقارنة، إلى خلق قيمة مرتفعة يجري إيصالها إلى العاملين، إما بعلاوات تأهيل أو تعويضات مخترعين، للذين كانوا سبباً في التقدم والإبداع، أو ببساطة كربح إضافي يعطى للشركات الناجحة و مالكيها. وتجدر الإشارة على هامش الموضوع، أنه يجب في كل الأحوال مراعاة نصيب مؤسسة الضرائب في ذلك. ويمكن أن يكون السبب، في خلق القيمة المرتفعة، متعدداً. والفُرص طبعاً جيدة في أن يؤدي التفوق في مستوى التطور في مجال التكنولوجيا العالمية إلى خلق قيمة إضافية مرتفعة. لهذا السبب فإنه من المجدي تجنب أية معوقات لا ترد لأسباب قسرية تتعلق بالصالح العام. غير أن التنافس في هذا المجال كبيرٌ ولا يمتد غالباً زمن استخدام التفوق طويلاً. لهذا ليست مأساةً أن لا تكون دولة مثل ألمانيا في القمة مرةً وتبتاع منتجات التقدم العلمي، بدلاً من إنتاجها. وتتراجع الأسعار والزيادة الإضافية للمخترع غالباً بسرعة كبيرة في هذا المجال.

وإذا كانت المنتجات الجماعية بسمعة نوعيتها الجيدة على الأقل مربحة كالتفوق في مجال منتجات التكنولوجيا العالمية، فإنها تجعل من الممكن الحصول على علاوة إيرادات إضافية. ينطبق هذا على السيارات والأجهزة الإلكترونية وعلى المنسوجات والألبسة والمأكولات والعطورات كذلك.

كما أن المسألة مفيدة في مجال السلع الاستثمارية، أي قبل كل شيء صناعة الآلات والمنشآت وأيضاً خارج موقع سوق مجال التكنولوجيا العالمية، والتي توفر عائدات مرتفعة أكثر مما يسمح به التنافس. وكذلك من المفيد أن يؤمن المرء الأولوية في مجال السلع الاستهلاكية والمواد الغذائية والرفاهية، والسلع الثقافية بالنسبة للمستهلكين، والتي تجعل من الممكن ضم مبالغ إضافية لخلق القيمة. ومن المحتمل أن تكون (قوة) الثروة في خلق القيمة الإضافية التي يجنيها الأمريكيون من سلعهم الاستهلاكية الشهيرة مثل الكوكاكولا أو ماكدونالد أكثر استقراراً من الثروة التي تأتي لليابان من صناعة أنصاف النواقل.

ثمة شيء مشترك في هذه الأمثلة يوضح بجلاء أنه من العسير التوصل إلى موقع مفيد دون بذل الجهد الخاص، وليس من خلال النزاع العدائي. وهذا يتم التوصل إليه عن طريق تطوير الدولة إمكانات وقوى جديدة لخلق القيمة، من غير أن تكون مضطرة لإلغاء الدول الأخرى.ومن الثابت في مجال التقدم التكنولوجي أن التنافس بين الأمم لا يعتبر لعبةً خالية من الأخطاء وإنما تنافس على حصص نماء «قالب الكاتو». كما أن

تنافس الأمم هذا يأخذ مجراه على ظهور العاملين في الاقتصاد سواء كانوا شركات أو عمالاً. ففي الوقت الذي قد تتاح الفرصة لبعض الشركات لتحسين مواقعها في التجارة الخارجية من خلال رفع أجور أقل للعاملين فيها، يجب أن يكون هدف المسؤولين في السياسة عن الأمة تمكين الشركات من دفع تعويضات عالية لعوامل الإنتاج، وفي الدرجة الأولى للعاملين. لأن نجاح أي اقتصاد يُقاس في نهاية المطاف بما تبقى للمواطنين من دخل ومن محسنات يجنونها من نشاطهم الاقتصادي.

والآن نصل إلى بيت القصيد من كل هذه الطروحات: مهما كانت العملة المشتركة نافعة، يبقى الأساس لنجاح الأمة الاقتصادي يعتمد على تحسين شروط الإنتاجية والمقدرة على الإبداع والاستعداد للتكيف بشكل متواصل. وفي هذه السيرورة تظل السياسة الوطنية أهم قاعدة لاستقرار الاقتصاد والرفاهية والشعب.

السياسة السكانية
أو نهاية المحرمات

في الواقع يجب أن ينقل إلى وزير الاقتصاد الاتحادي اختصاص شؤون السياسة العائلية. ولا تقتصر قاعدة المستقبل الاقتصادي للشعب الألماني - ويجب على وزير الاقتصاد الاتحادي أن يشعر بمسؤوليته تجاه ذلك - أن نوجد في الجيل التالي اقتصاداً يتمتع ببنية تحتية كاملة وعصرية وجهاز إنتاج فعّال للصناعة وبنظام مؤسسات للتدريب والبحث العلمي يستطيع أن يجاري كل مقارنة مع الدول الأخرى في العالم. إن قاعدة مستقبل بلادنا تكمن في أن ينشأ جيل شاب من الألمان، يستغل كل ذلك ويحوله إلى رفاهية لكي يخلقوا بدورهم وسائل استمرار التطور لبلدنا وأمتنا ويوصلوها إلى ورثتهم.

ولاستكمال ذلك ينبغي أن يعيشوا في جماعة يتوفر لها التوظيف، والتدريب، والتأهيل الذي يتجنّب الخطأ، والمميز بالنسبة لنا نحن الألمان في العالم بشعوبه المختلفة. وهذا ما يحتاجونه بالتأكيد لكي يستخدموا الموروث الخاص الذي ورثوه

ويستخلصوا منه الأمثل، عن طريق ذلك فقط نستطيع أن نتوصل إلى أن يبدي الجيل القادم استعداده للتضامن والتماسك ضمن شعبنا، الشيء الذي يكوّن شخصية شعب ويهيئ لكبار السن حياة جديرة بالاحترام ويضمن الأساس لحياة الأجيال القادمة.

يرتبط كل هذا بالقيم الأخلاقية غير أنه يعتمد على برنامج استثماري هائل. حيث تبلغ تكاليف المعيشة والتدريب لأولادنا 270 مليار مارك على مدار السنة الواحدة. ويوظف رأسمال ما مقداره 2400 مليار مارك للشبيبة دون 18 سنة والبالغ عددهم حوالى 15 مليون فرد. ويكتسب هذا الرقم أهميته طبعاً من حقيقة أن حوالى 4 مليون طفل أو أيضاً 650 مليار مارك أقل مما نحتاجه، لكي يكون للشعب الألماني في الجيل القادم الحجم والمقدرة التي تنسجم مع موقعه الحالي. إذاً، لقد استهلكنا 650 ملياراً كجيل نشيط اليوم في السنوات الماضية، بدلاً من أن نوظفها للجيل القادم لشعبنا. وهذا يعتبر تطوراً فاشلاً مما يستدعي التفكير جدياً بإلحاق المسؤولية للسياسة العائلية بطريقة جديدة.

ولو نظر المرء إلى استقراءات مكتب الإحصاء الاتحادي أو رابطة مؤسسات التأمينات المعاشية لوجد أنها تنطلق من كون التصرف التوليدي الخاطئ لشعبنا سيستمر أيضاً في السنوات القادمة. وتفترض هذه الاستقراءات أن قيادتنا السياسية لا تتوفر لديها الرغبة مستقبلاً إجراء تغيير جذري في هذا الخصوص. بيد أن المضي في هذه السياسة لا يخدم مصالح شعبنا الذي يريد أن

تدرج مجدداً قضية «سياسة الشعب» كمهمة عاجلة في برامجنا ضمن إطار الدولة حتى ولو أن هذا التعبير أسيء إليه واستخدم بشكل خاطئ إبان الرايخ الثالث(*).

ومن الطبيعي أن يفكر المرء بالذنب الكبير الذي لحق بالألمان في القرن الماضي وقد يتبادر إلى الذهن أن السياسة الشعبية المثلى هي التي تؤدي إلى زوال الألمان تدريجياً وقد تكون هذه الفكرة واردة، إلا أنها برأيي فكرة عبثية. وإن الذي يمثلها ويريد أن يجعلها سياسة له، عليه أن يفصح عنها لكي تتم مناقشتها علانية. ومن لا يتبنى هذه الفكرة عليه أن لا يوافق على السياسة الراهنة التي تقود حتماً إلى زوال تدريجي لشعبنا. ينبغي أن ترمي السياسة الشعبية العاقلة إلى رفع نسبة المواليد في ألمانيا مجدداً بحيث نحافظ على 75 إلى 80 مليون نسمة في ألمانيا الاتحادية ودون هجرة تذكر وبشكل دائم. وتبلغ نسبة هذا الرقم 1,3٪ من سكان العالم البالغ تعدادهم اليوم 6 مليار نسمة.

إننا نعتبر اليوم أحد الشعوب المبدعة والمتمرسة في حل المشاكل المعقدة. وعلينا أن نحافظ على هذه الطاقة، لكي نزج كل مقدرة وإمكانية في حل المشاكل التي يرغب مجموع الشعوب في إيجاد حل لها حتى ولو أن هذه القضايا والمشاكل لا يمكن استقراء أثرها مباشرة على المدى المنظور. ومن ضمنها تجنب الطعن في السن لشعبنا في العقود القادمة والتي تضطرنا

(*) الرايخ الثالث تعبير يطلق على فترة الحكم النازي في ألمانيا (المعرّب).

إلى استخدام الطاقة والإبداعية في حل قضايانا الداخلية ولا نستطيع تبعاً لذلك تخصيص طاقاتنا وإمكانياتنا الاقتصادية والمالية والشخصية لكي نضع مقدرتنا الإنجازية في العالم وحيث يكون ثمة حاجة لها.

لكن السياسة الشعبية ليست فقط السياسة العائلية بحد ذاتها بل هي أيضاً ما يتعارف على تسميته بـ: «سياسة الأجانب». ونحن نخطئ لأننا لم نوضح للأجانب الذين يعيشون في بلدنا أو الذين سيأتون إليها مستقبلاً، وبشكل بيّن، كيف ستكون سياستنا تجاههم على المدى البعيد.

وعلينا أن نظهر وبجلاء ودون مواربة الشروط التي نضعها على أؤلئك الأجانب الذين يريدون أن يأخذوا الجنسية الألمانية، بمعنى أنهم يرغبون في تغيير وطنهم. وينطبق ذلك على الذين مضى على وجودهم في ألمانيا مدة طويلة وعلى الذين سيأتون لاحقاً. كما ويجب وضع قوانين لأولئك الذين يعيشون ويعملون في بلدنا لفترة قصيرة أو طويلة، لكنهم لا يريدون أن يندمجوا كلّياً في شعبنا، بل يريدون أن يحافظوا على الولاء والترابط مع وطنهم القديم.

كما وعلينا أن نبين دون لبس أننا نفرق بين هذين الصنفين. ماذا يجب أن يحصل في بلدنا ؟ إننا بحاجة إلى سياسة عائلية جديدة وفعالة، وكذلك «سياسة أجانب» جديدة وفعالة من حيث أهدافها الواضحة. ويجب أن تكون كلا السياستين متطابقتين مع

بعضهما بشكل معقول كسياسة شعبية. وبالتأكيد ينبغي مراعاة المظاهر الاجتماعية فيها. لكن من الخطأ لو أننا فهمنا السياسة العائلية «وسياسة الأجانب» كسياسة اجتماعية في الدرجة الأولى.

السياسة العائلية

لم يحدث في الماضي أن توفر للناس في بلدنا من رغد العيش كما هو عليه الآن. ويشمل هذا العائلات بشكل عام. على الرغم من ذلك تراجعت نسبة الولادة إلى معدل لو استمر على وضعه الحالي لتناقص عدد السكان في ألمانيا الاتحادية بعد مائة سنة تقريباً تدريجياً ليصبح نفس العدد الذي كان يقطن ألمانيا الديمقراطية سابقاً(*).

ولا يعزى ذلك إلى عداء الأسرة والأطفال لدى الجيل الشاب، بل على العكس من ذلك، لأن نتائج الاستبيانات المتوفرة تؤكد وجود استعداد كبير عنده لتأسيس أسر. وينعكس هذا في عدد الزيجات وولادات الأطفال الأولين. أما الشيء الذي تغير جذرياً بالمقارنة مع الماضي هو ليس عدد الأسر بل عدد الأطفال فيها. ومن الجائز أن يكون السبب هو أن العائلات الشابة وبعد ولادة الطفل الأول أو الثاني تتكون لها تجارب تتطلب منها الشجاعة في إنجاب أطفال أكثر. ويمكن للدولة أن تدخل بعض التسهيلات من خلال سياستها.

(*) كان عدد سكان ألمانيا الديمقراطية حين زالت 17 مليون نسمة (المعرّب).

ومن الطبيعي أن يطرح السؤال في نقاش تعويض منطقي لأعباء الأسرة عن الهدف من تأثير التعويض. هل يتوجه الهدف إلى الناحية الاجتماعية السياسية، إذاً لا بد من دعم الأسر ووضع الإمكانيات تحت تصرفها التي تحتاجها لتنشئة أبنائها. ويفضي ذلك إلى خطة تعويض للأعباء الأسرية تنص على تناقص الخدمات من تعويض الأعباء الأسرية كلما ازداد دخل الأسر. ولقد نفذنا هذا النموذج في ألمانيا في الوقت الراهن من خلال مراعاة نفقة المعيشة في المساعدة الاجتماعية للأطفال، بينما لا تجد النفقة في تعويض أعباء الأسرة للعاملين تطبيقاً إلا لجزء صغير نسبياً.

إن الهدف من تعويض أعباء الأسرة يكمن في إيجاد عدالة بالتوزيع، وفي هذه الحالة ينبغي أن يكون المعيار المساواة بين الأزواج ذوي الأولاد مع الأزواج الذين ليس لهم أولاد ويحصلون على نفس الدخل. وبما أن الأولاد يتطلبون إنفاق مصاريف إضافية يمكن تبرير مثل هذا التوجيه بأنه تخفيف للعبء المالي في تعويض أعباء الأسر بتأثير تصاعدي، وبحيث يكون تخفيف العبء أكبر كلما كان الدخل أكثر. ومن الناحية العملية يقدم مبدأ مساعدات الأزواج ممن لا أولاد لهم على هذه الطريقة.

ومن الجائز أن يتخذ هدف تعويض أعباء الأسرة أي ببساطة تنفيذ الهدف السكاني السياسي، في رفع الولادات لاحقاً من 25 إلى 30٪.

يجري الاعتراض على التأثير السياسي لعدد الولادات أحياناً، لأنه غير أخلاقي نوعاً ما في أن يُصار إلى التدخل في تكوين إرادة الأسر حول قرارها بعدد الأطفال بواسطة «مساعدات الإنجاب»، كما يقول المنتقدون. وتبدو الحجة هذه مخالفة للحقيقة. ويمكن للمرء أن يعتقد بأن كثيراً من الأزواج الذين لهم طفل أو طفلان يرغبون بطفل آخر، إنما يحجمون عنه لأسباب مالية. فبعد مدة يضيق المنزل بساكنيه، وبعد عدة سنوات يحتاج إلى سيارة أكبر أو ربما سيارة ثانية. ثم يضطر أحد الزوجين للاستغناء كلياً أو جزئياً عن العمل، وفي الغالب تكون الأم التي تترك وظيفتها أو عملها. وثمة موضوع تكاليف المعيشة، والإجازة التي تكلف كثيراً لاعتبارات المكانة الاجتماعية، قياساً لما يتوفر للفرد من دخل. وهكذا يستغني المرء عن الطفل الذي ترغبه الأسرة انطلاقاً من حساب الأولويات. ولكن كيف ينبغي أن يكون شكل السياسة العائلية، إذا أريد لها أن تكون فعالة وتفي بغرض زيادة عدد الولادات المستمر وتنسجم مع السياسة العامة. يجب أن تفي بثلاثة شروط أساسية:

- الاعتراف والتقدير للأسر والأولاد في المجتمع.
- تقوية وتأمين موقع الأم من المنظور الاقتصادي والاجتماعي.
- تحسين الوضع الاقتصادي للأسر من خلال الدعم في إطار تعويض أعباء الأسرة.

الاستئناس بالعائلة في المجتمع

عندما يقرر الأهل إنجاب الأطفال، فإنهم يصيبون قراراً يتعلق بالعاطفة والأحاسيس.وإذا تبين لهم بأنهم بقرارهم سيلقون القبول والاستحسان في المحيط الاجتماعي، فسيكون خيارهم أكثر سهولة، ولا يمكن الوصول إلى مثل الجو الاجتماعي بمرسوم حكومي. يجب على الدولة أن تحتاط من إقحام نفسها كثيراً، كي لا يحصل العكس من الهدف. ومن المفيد إذا لاحظ الأهل أن الأسر والأولاد يحظون باهتمام زائد من قبل القرارات السياسية والبرامج التخطيطية في كل المستويات الحكومية، وبالدرجة الأولى من المجتمع. وهذه مسألة تتعلق بإيجاد أماكن اللعب التي تحوي الأشكال الخشبية للأطفال واليافعين، والدعم الإداري لرياضة الأطفال والشباب، ووضع برامج محددة ومدروسة على المدى البعيد لأوقات الدرس والفراغ في حدائق الأطفال والمدارس مع توفير إمكانية الرعاية اليومية الكاملة في المدرسة. ويتحتم تحقيق كل ذلك في نوعية تتلائم مع مجتمع النماء والرفاه، وليس من المطلوب، على العكس من ذلك، أن تكون هذه الخدمات دون مقابل مالي. ففي السياسة العائلية تحديداً يجب أن تتحاشى المجالس البلدية الخطأ التقليدي في أن تعرض الخدمات الاجتماعية مجاناً، لكن على حساب النوعية. وإنه لمن الأجدى والأصوب إذا قُدمت مثل هذه الخدمات في نوعية راقية لقاء مقابل مالي ثم جرى منح تعويضات إضافية إفرادية طبقاً للدخل. لا تتعلق المسألة

بالتصريحات السياسية الكبيرة بقدر ما لها صلة بتنوع الإجراءات الإفرادية التي تعطي الانطباع أن المجتمع محبٌ للأطفال.

تقوية موقع الأم

على الرغم من كل المساواة أمام القانون وكل فرص التساوي في المهنة بين الجنسين فلا تزال الأمهات هن اللواتي يقضين جلّ أوقاتهن ويكرسن عواطفهن وكذلك استعدادهن للبذل والعطاء لأبنائهن، أكثر مما يفعله الرجال في العادة. واعترافنا بهذه القاعدة لا يعني أن ننعت تلك العائلات التي تقوم بالعكس بأنها خارجة عن المألوف. ولا تراعى ناحية التزام الأمهات الخاص بأبنائهن في العديد من مجالات القانون، وخاصة في الضمان الاجتماعي، كما يجب. وهذا ينطبق على إيجاد نوع من التأمين على الشيخوخة، وعلى تقليل فرص المهنة والدخل على حد سواء. ونتطرق في الفصل الذي يعالج تأمين الشيخوخة إلى المقترحات حول كيفية تقديم المساعدة بواسطة تقسيم المساعدات في الضمان الاجتماعي والتقاعد إلى جانب تعويض الأطفال. ومن المفيد أيضاً، أن تتطور في مجتمعنا مجموعة من الإمكانيات التي تقضي بالسماح للأمهات بالعودة مجدداً كأم إلى عملهن (لا يشكل ذلك معضلة بالنسبة للآباء) بدءاً من السكرتيرة حتى الأستاذة الجامعية. لكن يجب أن تتطور حلول المشاكل في تنوعها، حيث تنشأ هذه المشاكل بشكل ملموس. إن الدولة التي تتدخل بأنظمتها وقوانينها، تميل قليلاً إلى إجراءات معاكسة غير منتجة، أي إلى تلك الإجراءات

التي يقصد منها خيراً، ولكنها من ناحية ثانية تفسد عموماً فرص المهنة أمام النساء.

إن السياسة الاقتصادية وسياسة سوق العمل التي من شأنها أن تخفض البطالة وترفع الطلب على القوى العاملة تؤثر وتتفاعل إيجابياً في العائلات.

تعويض أعباء الأسرة

من الممكن إدخال الكثير من التحسينات في مجتمعنا لصالح العائلات دون الحاجة لصرف الأموال الطائلة. وتفعيل ذلك يرتبط في أن يبدي المجتمع تفهماً أكبر وقبولاً للأولاد والعائلات، أو عن طريق إظهار مراعاة أكبر تجاه مشاكل الأمهات اللاتي يرغبن في العمل لأسباب مالية أو ليتحسن اندماجهن في مجتمعنا المنتج، وذلك في قانون العمل والتأمين الاجتماعي والضرائب. بيد أن كل ذلك سوف لن يكون كافياً لكي تستعاد الديناميكية في تطوير أعداد الولادات التي نحتاجها لاستقرار شعبنا. ولا يمكن الاستغناء عن المساهمات إطار التعويض عن أعباء الأسرة. لا يتعلق الأمر هنا في أن يسترجع الأهل الأموال التي أنفقوها في تربية أولادهم. حتى ولو أبدى المجتمع اهتماماً في أن يولد الأولاد يبقى الأمر قراراً يتعلق بالمسؤولية الشخصية للأهل في الإنجاب. وهذا القرار ليس قراراً اقتصادياً في هذه الأيام، إنما يتخذ لأن الأطفال يُغنون الحياة ويضفون السعادة عليها ويمثلون مهمة فيها تحدٍ. إن تعويض

أعباء الأسرة لا يحتاج إلى التعويض المصروف الذي يترتب على قرار العائلة الشخصي. فالدولة حرة في تشكيل تعويض أعباء الأسرة في إطارٍ إضافي من أجل تحقيق أهداف سياسية. وتراعي المقترحات التالية في تشكيل تعويض أعباء الأسرة المستقبلي هذه الحرية.

المقترحات

1 - يجب ربط الحق في تعويضات أعباء الأسرة بكفالة الدولة بشكل مبدئي. ويجب أن تكون محسنات تعويض أعباء الأسرة من نصيب المواطنين الألمان دون النظر فيما إذا كانوا يعيشون في ألمانيا أو في الخارج. وعلى العكس من ذلك علينا أن ننطلق من إعطاء الأجانب الذين يعيشون في ألمانيا تعويضات أعباء الأسرة التي تدفع لهم في بلادهم وحسب قوانينها. ويمكن التوصل إلى اتفاقيات ثنائية عند الضرورة في هذا الشأن. أما إذا لم يكن ذلك ممكناً، عندها يُلجأ إلى المساعدة الاجتماعية.

2 - ينبغي دمج جميع الخدمات التي تقدم للأسرة (التسهيلات الضريبية، تعويض الأطفال، أموال الأطفال، مساعدات بناء للأطفال، حصة الأطفال في المساعدة الاجتماعية وفي نقود السكن، ...إلخ) في دفعتين واللتان ينبغي أن تتوجها من ناحية إلى النفقة الدنيا وبالتالي يجري تعديلها جزئياً، ومن ناحية ثانية ينبغي مراعاة مساعدات التربية دون أن

يترتب على الدولة نفقات تربية من جراء ذلك. هذه المساعدات هي تعويضات الأطفال التي تبلغ في حساب تكلفة اليوم في حدود 300 – 370 مارك لكل طفل في الشهر، وتعويضات التربية للعائلة بحدود 300 مارك شهرياً إذا كانت العائلة لديها طفل واحد أو طفلان وترتفع إلى 600 مارك إذا كان لديها 3 أطفال وما فوق، ولكن يجب مراعاة الاختلافات والاستخدام المغاير والإمكانيات المختلفة في عمل الأسر الكبيرة.

3 – يجب دفع تعويضات أعباء الأسر حتى سن الرشد فقط أي لسن 18. أما الأولاد الذين بلغوا سن الرشد وما زالوا بحاجة لدعم مالي خلال تأهيلهم وتدريبهم، فيحصلون عليه عموماً في إطار تمويل التدريب من قروض التدريب وباستقلالية تامة عن الوضع المالي لأسرهم.وسيتم شرح هذه الأفكار بالتفصيل في فصل سياسة التعليم.

4 – يجري تكميل مخصصات التربية من مساهمة تتحملها الدولة في تأمين التقاعد، والتي تساهم في رفع مطالبات تقاعد الأمهات أو في حال تقسيم المساهمة المقترح توزيعها في ضمان التقاعد على الزوجين. وليس من الضرورة أن تشكل هذه المساهمة نفقات إضافية على الدولة، وإنما يمكن تمويلها عن طريق تبديل إعانات الميزانية الاتحادية لتأمين التقاعد القانوني.

ويبرز السؤال في إطار عرض هذه المقترحات عن إمكانية تمويل إعادة هيكلية تعويض أعباء الأسرة. لأن الإعانات ستكون أعلى مما هي عليه اليوم، حتى ولو أن اقتراح ضم الإعانات الحالية وتحديد المطالبة بإعانات الأطفال بالسن ما دون الرشد، ستؤدي إلى تخفيض في الأموال التي سيجري تسديدها الآن، كما يظهر من الوهلة الأولى. لكنه يجب أن تكون الصورة واضحة في أذهاننا بأن مهمة تعويض أعباء الأسرة تخدم استخدام الاستثمارات في أمتنا مستقبلاً، التي يعنيها أمور أكثر من مجرد تقديم خدمات رفاه اجتماعية. فكلما كان الحافز المالي للعائلة أكبر، كلما انخفضت إمكانية تبني جو عائلة ودي في كل بلدنا وضمن كل شعبنا، يسهل للأهل اتخاذ قرار الإنجاب وبالتالي ستنعكس سياسة الأسرة غير الودية التي تخفق في تجاوز جو العداء المستحكم تجاه الأسرة في بلدنا إلى هذا الوقت، وفي إيجاد الاعتراف والقبول تجاهها، في الاضطرار إلى الحاجة لأموال إضافية من أجل تعويض أعباء الأسرة، إذا كان التعويض هذا يمثل الحافز الوحيد لرفع عدد الولادات إلى المستوى الضروري الكفيل بتنفيذ السياسة السكانية على المدى البعيد.

السياسة تجاه الأجانب

لا ينبغي عل أي شعب أن يقف حائلاً تجاه رغبة الناس من الشعوب ومن المجالات الثقافية الأخرى في تقبل المهاجرين

ودمجهم في مجتمعه إذا كانوا يرغبونه. ويمثل ذلك في العادة بالنسبة لدولة مثل ألمانيا وللعديد من الدول في أوروبا أقرب ما يكون ظاهرة هامشية، علينا، نحن العلماء والمدراء والفنانين والرياضيين والقوى العاملة من الدول الأخرى أن نلتصق بها. ومن طرف السياسة السكانية لا يمكن لهذه الظاهرة أن تكون بديلاً عن سياسة سكانية منطقية ومعقولة. والصحيح مبدئياً، لا يمكننا تطبيقه في ألمانيا لسببين. فمن ناحية، نعاني منذ جيل كامل من عجز دائم في الولادات لا يمكن إصلاحه للماضي، ومن ناحية أخرى يعيش لدينا قرابة سبعة ملايين أجنبي، وهذا بموافقتنا الكاملة، وطّنوا أنفسهم للبقاء في ألمانيا وتنشئة أولادهم فيها. ينبغي علينا أن نعرض عليهم أن يصبحوا مواطنين ألمان وأن نبدأ بأولادهم. وسوف يلاقي من يرغب بقبول هذا الخيار من طرفنا العون الأكيد على تجاوز الانتقال. ثمة مجموعة من المقترحات نقدمها هنا:

1 - يجب أن تكون الشروط الواجب تحقيقها، لكي نمنح الجنسية الألمانية، واضحة تماماً. فإلى جانب الاستغناء عن الجنسية الحالية وتوفر سجل من الشرطة لا غبار عليه، ثمة شرط توفر معلومات جيدة في اللغة الألمانية، وفي معرفة القوانين الضرورية للحياة اليومية في بلادنا، بالإضافة إلى المعلومات الأساسية في التاريخ والثقافة والدستور. ولا يتم تقديم البرهان عن هذه المعارف عن طريق امتحان بالمعلومات بالدرجة الأولى، بل من خلال

البرهان على المشاركة الطويلة في الدرس المطلوب، بغض النظر عن السن. وتوجد في بعض الحالات صعوبات تتعلق بإجراءات الجنسية السابقة. ومن الواجب علينا أن نعتبر أن من مهمة السلطات في بلادنا تخفيف الأعباء الناجمة عن الجنسية السابقة مع سلطات البلاد التي ينتمي إليها. ويجب أن يعتبر بيان التنازل عن الجنسية الأصلية كافياً في بعض الحالات الاستثنائية الخاصة.

2 - ومن المهام الضرورية لدولتنا أن تزود مواطنيها المستقبليين بالدروس اللازمة - دون مقابل مالي - والتي تؤهلهم ليكونوا ألماناً في ألمانيا. ولا تعتبر نفقات اجتماعية، بل استثمار في التربية والتعرف على الناس الذين سيصبحون في المستقبل مواطنينا دون أدنى تحفظ، وسيصبح أولادهم وأحفادهم بالتأكيد مثل أسلال المهاجرين البولونيين الذين جاؤا في نهاية القرن التاسع عشر واستقروا في منطقة الرور أو مثل أسلال الهيغونوت الذين هاجروا إلى ألمانيا من فرنسا.

3 - يجب القبول بوجود مليوني تركي مسلم بين ظهرانينا حيث يُقبل قسم كبير منهم بالجنسية الألمانية لأن العودة إلى وطنهم لم يعد خياراً لهم في المطلق. وحتى ولو أصبحوا يحملون الجنسية الألمانية فهم يريدون الحفاظ على عقيدتهم الإسلامية. وهذا ما يشكل حافزاً لنا في أن نقبل الإسلام الذي يعتنقه العديد من المواطنين الألمان،

كجماعة إسلامية في بلادنا. ولهذا ينبغي أن يكون درس التربية الدينية لتلاميذ المسلمين في المدارس الألمانية، في دينهم، تماماً كالتلاميذ المسيحيين (وهذا يتم حسب ما هو معمول به في قانون كل مقاطعة) ومن ثم يجب أن يُعطي الدرس عادة معلمون ألمان، تلقوا التأهيل المناسب. وينظر إلى درس الدين في المدرسة كجزء من تقاليد ثقافتنا الألمانية. وينبغي أن ينطبق الشيء ذاته على المسلمين الألمان.

4 - ويحق للمواطنين الأجانب الذين لا يريدون أن يصبحوا ألماناً، أن يعيشوا ويعملوا في بلادنا طبقاً للأنشطة والقوانين المرعية. ويتعلق حقهم في الإقامة بشروط محددة منها مثلاً؛ تحديد الفترة الزمنية للإقامة، العمل لدى رب عمل معين. وطبعاً استمرار تلك الشروط التي تسببت بالحرب أو الطرد من أوطانهم يمكن أن تكون الاتفاقات الدولية قاعدة للحق من أجل العيش في ألمانيا كتلك القواعد والقوانين ضمن الاتحاد الأوروبي المنظِّمة لحرية التنقل.

إن أهم واجب لسياستنا حيال الأجانب تتعلق بشرح علاقتنا مع الأجانب الذين يعيشون اليوم في ألمانيا. وانطلاقا من هذه الناحية نستطيع وضع القواعد لأولئك الراغبين في نقل أماكن عيشهم إلى ألمانيا، وبكلمات أخرى علينا إعادة صياغة سياسة الهجرة الخاصة بنا. تعالت أصوات معارضي المهاجرين اللاجئين تحت شعار «القارب ينوء بحمله». ولا ريب فهذه صورة خاطئة

ولا تعطي أي نوع من العون. وتعود إلى الرحلات البحرية وتعبر عن حالة امتلاء قارب النجاة مما يحتم التخلي عن بعض الناجين من السفينة الغارقة لكي لا تتهدد حياة من هم ضمن قارب النجاة. بيد أن هذا ليس ما نسعى إليه في حديثنا. فبلادنا تستطيع أن تستقطب ملايين عديدة من الناس لتؤمن لهم الحماية من الخطر الذي يتهدد حياتهم. ولا تتعلق المسألة بماذا نستطيع أن نفعل، بل ماذا نريد. ويجب علينا في نهاية الأمر أن نتعلم الاعتراف بأننا أيضاً في مسائل الهجرة، وحتى بمنح اللجوء، إنما نهدف إلى تحقيق مصالح وطنية، لكن ما هي المصالح التي يجب أن نناقشها مع بعضنا البعض. يجب أن تطرح المناقشة المحاور التالية:

- لا نريد أن تعيش أسر على مدى أجيال كأجانب في بلادنا، وتشكل هنا «مستعمرات» للغرباء، من غير أن تندمج في الثقافة والحضارة الألمانية. ومن الواجب أن نطلب من هؤلاء الناس أن يندمجوا في ألمانيا ويتخلوا عن جنسيتهم القديمة ويتقبلوا الجنسية الألمانية بخيارهم. أما إذا رغبوا عن ذلك، عندئذٍ يجب أن يكون جزءٌ من تخطيط حياتهم الملموس، العودة إلى وطنهم.
- لا نريد حل مشكلة تناقص الشعب الألماني بسبب تراجع عدد الولادات عن طريق الهجرة، وإنما بتبني سياسة تحفز الأسر الألمانية وتدفعها لتحقيق رغباتها في الإنجاب. ومن المفيد أن نعلن بأن ألمانيا ليست بلداً للهجرة.

- وفي الحالات الفردية يمكننا أن نقبل الهجرة مستقبلاً ونرحب بها، إذا كان المهاجرون من أصحاب الكفاءات العالية ممن لنا مصلحة في عملهم، أو إذا كان الموضوع يتعلق بقرارات عائلية لمواطنين ألمان (الزواج، التبني) وتعني الهجرة على الدوام أن هدف منح الجنسية ما يزال قائماً ويُسعى إليه. لكن من واجبنا اتخاذ الاحتياطات من حالة لأخرى.

- ويجب علينا أن نبادر، ودون تردد، إلى دعم المواطنين الأجانب الذين يريدون أن يعيشوا ويعملوا لفترة في ألمانيا، إذا قدموا الدليل على ضمان اجتماعي كاف في بلادهم أو من خلاله. وليس من حقهم المطالبة بالتعويضات التي يمنحها نظام الضمان الاجتماعي الألماني. ومن ناحية أخرى ليسوا مطالبين بتسديد الاشتراكات هنا. ويُلغى حق الإقامة إذا خرق الشخص المعني قواعد العيش المشترك في ألمانيا. ومن ضمن ذلك تجاوز القانون، والعمل في السوق السوداء، أو الإدمان على المخدرات.

- يُلزمنا دستورنا أن نمنح الملاحقين والمضطهدين حقّ اللجوء. وتدعونا قواعد سلوكنا الأخلاقي أن نتقبل اللاجئين الذين يجيئون لبلادنا. ومن واجبنا الحفاظ على كلا المبدأين. هذا ولم يكن الأوائل الذين وضعوا دستورنا يقصدون أولئك الأفراد الملاحقين سياسياً، لأنهم أنفسهم

مارسوا الإرهاب في وطنهم، أو الذي أُقصي من منصبه السلطوي، ومنحهم حق اللجوء نصاً مكتوباً في الدستور. وليس من واجبنا أن نحل بأنفسنا مشاكل أسراب اللاجئين الذين يمكن أن يتحولوا مع ازدياد عدد سكان العالم إلى هجرات جماعية، وإنما سويةً مع الأمم الأخرى. ويبقى معمولاً به على أي حال منح حق اللجوء وقبول اللاجئين والمشردين من أمم أخرى لكن لفترة زمنية محددة في بلادنا.

سيبقى الشعب والأمة في عصر العولمة يحافظان على أهمية مشاعر الطمأنينة والسكينة للناس، لا بل الارتقاء بها. بيد أنهما سيغيران من شخصيتهما. لا العرق ولا الدين ينبغي أن يكونا الأواصر التي تربط، بل الجماعة، واللغة والثقافة والتقاليد والقانون والثقافة الخاصة. فهي تشكل القاعدة لبناء جماعة متضامنة من الألمان تكون فاعلة حتى آخر نقطة في العالم وهي الأساس لإنجازات الأمة الاقتصادية والثقافية، وإنه من مصلحة الشعب برمته أن يحافظ على هذه الأسس.

السياسة التربوية
أو نحن نكون ما تعلمناه

ما الذي يجمع شخصين ألمانيين إذا التقيا مصادفةً في ازدحام مدينة مثل مكسيكو سيتي أو طوكيو أو في رحلة عبر الصحراء أو في جزيرة معينة لدى سباق الزوارق الشراعية ؟ إنها اللغة المشتركة في المقام الأول، وتبعاً لذلك وحدة الاقتناع والمواقف الأساسية. وإنه الحنين والشوق، رغم كل شيء، للوطن وما يعنيه من جمال الطبيعة، والنظام والثقة والأمان الاجتماعي ودولة القانون مما جعله يحظى بشخصية مميَّزة. ويدرك المرء هذه البنى الأساسية الراسخة أكثر عندما يكون بعيداً عن وطنه. بينما لا نرى إلا النواقص والمثالب عندما نكون في وطننا.

يعرف كل امرئ بوعي أن المدرسة قاعدة للغة المشتركة. لكن قد يغيب عن بالنا أحياناً أن ما نثمنه في بلدنا ونقدره حق قدره أو حتى ما نلومه، إنما هو نتاج لنظامنا التربوي أيضاً. ومن نتاج المدرسة الأساسية الشاملة ومفارقاتها أن يجلس على طاولة

واحدة الأستاذ الجامعي مستقبلاً أو صانع الأقفال ويمارسان مساواتهما الاجتماعية. ومن نتاج المدرسة الثانوية أن تكون مقدرة التلاميذ وليس موقع الأهل الاجتماعي معياراً للمضي والتقدم في طريق العلم. ومن الطبيعي أن يكون من ضمن التجارب المبكرة أنه ليس المقدرة الذهبية فحسب هي التي تحدد الاعتراف العام، وإنما المقدرة على التكيف مع الجامعة والميل الرياضي والاستقامة والإخلاص.

ومن ثم، يأتي نظام الجامعات والتعليم العالي في تنوعه الكبير، والذي لا يعرف تدرج الرتب لجامعات النخبة، كما هو الحال في إنكلترا والولايات المتحدة الأمريكية، وإنما لكل جامعة وكلية فيها الفرصة في أن تكون سمعتها في مجالات الاختصاص المعنية أو خلق ظروف الدراسة الجيدة من خلال سياسة مهنية صحيحة تفضي إلى السمعة الجيدة أفضل مما هو عليه واقع الحال في أي مكان من العالم. والمجتمع الألماني اليوم يُعد في مقدمة الدول الصناعية التقليدية من حيث المرونة والفاعلية.

يشكل النظام التعليمي الذي يميز بين الناس حسب المقدرة والإمكانية والإنجاز وليس حسب المركز الاجتماعي والمنشأ، قاعدة لذلك. بيد أن هذا النظام يكشف وبطريقة متزايدة في السنوات الأخيرة عن بعض مكامن الضعف لا تظهر بجلاء لدى الوسط بقدر ما تبرز لدى الضعاف ويشتكي منها الموهوبون. فعدد التلاميذ الذين لا ينهون مرحلة التعليم الإلزامي دون

الحصول على الشهادة يزداد في المدارس الرئيسية. حتى التلاميذ الذين حازوا على الشهادة تلك أيضاً تظهر لديهم نقاط ضعف في القراءة والكتابة والإملاء وبشكل مُتنام. وتزداد المسألة تعقيداً على الدوام لبناء نظام تأهيل مهني ثنائي مجرب يجمع بين التدريس في المصنع والمدرسة المهنية على قاعدة النظام المدرسي هذا. ومن ناحية ثانية يمكن القول، أن جامعاتنا أفضل من سمعتها. لكنها أسوأ بدرجات مما ينسجم مع إمكاناتنا. وفترات التأهيل الجامعي طويلة جداً ولا يتم التركيز على الأهداف التأهيلية للطلاب ولا على إمكانات البحث العلمي عند العلماء الشباب، التي يجب أن تحظى باهتمام خاص لكي نحافظ على موقع بلادنا في طليعة مجموعة الدول العلمية.

لكن لا شيء جديد في هذه الطروحات. فالرئيس الاتحادي السابق هرمان هرتسوغ طرح بجدية موضوع الإصلاحات الضرورية للنظام التعليمي وتحسينه في ألمانيا وكان ذلك بشكل خاص في خطابه الذي ألقاه في برلين بتاريخ 5 نوفمبر/تشرين الثاني سنة 1997. غير أن هذه المناقشة تعاني من نقص رئيسي يتمثل في الخلط بين محتوى ومضمون المسائل التربوية والتأهيلية وبين القضايا التنظيمية والمالية. ويؤدي هذا إلى أن لا تختلط مقترحات التنظيم مع حجج المضمون والعكس بالعكس. وهكذا يتفاقم التنافس بين المدارس والجامعات دون أن يكون ثمة ارتباط بالمقترحات، مثل كيف يمكن للمرء أن يوحد السوق بآلياته والذي هو الوحيد القادر

على أن يكون قاعدة لأداء التنافس. ويقترح أن يُعطى أساتذة الجامعات والمعلمين تعويضات ترتبط بجهدهم على منوال ما تقوم به الشركات الاقتصادية. لكن الإجراءات المقترحة غير معروفة في الاقتصاد ولدى الشركات وتتوجه أكثر إلى الإيفاء بمتطلبات الإدارة المنظمة «والمقوننة»، التي لا تعرف الفوارق التعويضية هذه في تجربتها أيضاً ولأسباب واضحة. وبالنسبة لمضمون المراحل التربوية يجري عرض طروحات تؤدي إلى تقليص حرية عرض الأساتذة وطلب الطلاب، وهذا يحدث في وقت نعيش فيه انفجاراً بالمعرفة وبظهور وسائل إعلام جديدة كلية لتقديم المعرفة، ومن الجائز أن نشهد تطورات جديدة جداً ومختلفة في العلوم الاجتماعية، دون أن نعرف اليوم في أي اتجاه سيكون مسارها.

مشاكل نظامنا التربوي

على الرغم من حماس رومان هرتسوغ للموضوع، ينبغي علينا أن نضع نصب أعيننا لدى مناقشة المسألة بالإضافة إلى الحماس هيكلية إضافية للأمور حسب أهميتها، وما يمكن أن تؤدي من خلالها إلى حل لها. ثمة ثلاثة أسئلة تكتسب أهمية خاصة:

1 - ما هو موقع قيمة التربية والتأهيل الذي ينبغي أن يتبوأه شعبنا ؟ هل من هِدفهما أن يخدما غرض تكوين ثقافة وتربية مشتركة ووعي جمعي لأولئك الذين يشعرون

بأنفسهم أنهم يتبعون لأمتنا ؟ أو أن التربية والتأهيل وسيلتان في المقام الأول لكي تقويا اقتصادنا وترفعا من الناتج الاجتماعي ؟

2 - من الذي يقرر محتويات ومضامين التربية والتأهيل ؟ هل هذه وظيفة سيادة تؤديها الدولة أو تجري باختيار حر من الأساتذة الجامعيين والمعلمين من طرف والأهل والطلبة والتلاميذ من طرف آخر في إطار تحدد الدولة سياسته من بعيد.

3 - كيف ننظم الشأن التربوي الذي تفوق مساهمته الاقتصادية في الناتج الاجتماعي أهم فروع الصناعة الهامة؟ وهل من المصلحة الوطنية أن تقوم الدولة مقام المدارس والجامعات في البداية والتنفيذ أي كمنشئ «ومقاول»، أم علينا التكيف مع متطلبات السوق بشكل أفضل، مثل تنوع أهداف التأهيل والتدريب وضرورة تلمس الطرق الصحيحة ضمن الخيارات المتعددة - التي لا تزال إلى اليوم غير معروفة - مثل الاستغلال الأمثل لاحتياطي التربية من خلال ملائمة الحالة الفردية للتلاميذ والطلاب؟ وهل يقودنا ذلك بشكل قسري إلى تنظيم جديد لشؤون التربية حسب نماذج «البنى التجارية» كما نعرفه في غالبية فروع الاقتصاد الكبيرة؟

والآن سنناقش هذه الأسئلة كلاً على حدة:

هدف التربية

تحدد مسار النقاش الدائر الآن حول أزمة التربية والتأهيل في ألمانيا الأصوات التي ترتفع محذرة من فقدان المقدرة التنافسية العالمية إذا لم نسخر مزيداً من الجهد نحو التربية والتأهيل في بلادنا. وسنتعرض إلى مصداقية الحجة الاقتصادية في التنافس العالمي عندما نناقش الفصل الذي يعالج موضوع أسطورة الحرب الاقتصادية العالمية.

ثمة العديد من المعايير لتقويم تنافس الأمم فيما بينها. وغالباً ما تتخذ الشركات الخاصة واتحاداتها من الناحية الاقتصادية ودرجة ارتفاع الناتج الاجتماعي أو الرخاء المقاس بمعايير أخرى، موضوعاً مركزياً. إنما لا يمثل هذا إلا النزر اليسير من المواضيع الأقل أهمية لأنه قد يأخذ المرء بحجج خاطئة إذا قللت من أهمية الهدف الصحيح.

بيد أن الخطر كبير في أن تقود النظرة الاقتصادية هذه إلى أولويات سياسية خاطئة. وما من شك فإن الإجابة عن السؤال، ما الذي نراه من أهداف لسياستنا التربوية والتأهيلية جديرة بأن نسعى إليها لصالح شعبنا وأمتنا، وهذه الرؤية تكون أكثر أهمية من التقويم الذي تطلقه الدول الأخرى عنا.

هل نعتبر أنفسنا حقاً نشطاء لموقع ألمانيا الإنتاجي، وهل نحن من الذين ينظرون إلى مساهمتهم لرفع الناتج الاجتماعي

هدفاً أعلى لمدارسهم وجامعاتهم. أو أننا نعتبر أنفسنا دولة الفن والثقافة والأدب والموسيقى التي من شأن النشاط الاقتصادي أن يخلق فقط القاعدة لكي نتوجه كلنا نحو الفنون الجميلة ؟

أو أننا ننظر لأنفسنا أمةً للسلام الاجتماعي، ترى هدف مؤسساتها التربوية في إيجاد إيقاع اجتماعي للمواطنين تترسخ فيه مشاعر المواطنة والتعاون والمسؤولية في ما بينهم ولا تفسح المجال للعدوانية والجريمة والحقد والكراهية.

أو أننا نريد تحقيق كل ذلك دفعة واحدة ؟ وحسبما نضع المحاور الرئيسية لأهداف أمتنا، ينبغي أن تكون الجامعات والمدارس متجهةً صوب هذه الأهداف.

مسؤولية شؤون التربية

لقد أوكل دستور بلادنا مسؤولية السياسة التربوية إلى المقاطعات. وبعد خمسين سنة من العمل بهذه القاعدة يمكن القول أن التجربة كانت خطأ. إن فرص الفدرالية تكمن في أن كل مقاطعة لها الحرية والاستقلال عن المقاطعات الأخرى أن تضع حلولها الخاصة بها في إطار اختصاصها وبالتالي تطبق أفضل هذه الحلول. والفدرالية تعني دائماً التنافس. بينما سارت السياسة المدرسية والجامعية في ألمانيا على طرق مختلفة. فبدلاً من أن تتطور المسؤولية الذاتية من خلال التنافس ولإيجاد أفضل الحلول لشؤون التربية في بلادنا، أنشأت المقاطعات سكرتارية مؤتمر وزراء التربية في المقاطعات واسند إليها مهمة تحقيق

توحيد ومقارنة شؤون التعليم في ألمانيا. أي أن السكرتارية لها نفس صلاحيات وزارة التربية الاتحادية، واتخذت من بون، بناءً عليه، مقراً لها. وهنا جرى وضع المتطلبات الدنيا لشهادة الثانوية العامة (أبيتور) في كل المقاطعات الألمانية وأنفق عليها من قبل كل وزراء التربية في المقاطعات. وهنا تقرر أن يُعهد إلى الاتحاد صلاحية وضع تشريع إطار للتعليم العالي يكون من شأنه توفير قدرٍ من الوحدة في التعليم العالي. وهنا تقرر أن لا تكون الجامعات هي الجهة التي يسمح لها باختيار طلابها بنفسها، وإنما تتولى مهمة توزيع الطلبة على مستوى الاتحاد «المؤسسة المركزية لتوزيع المقاعد الدراسية».

لم يكن مؤتمر وزراء التربية في المقاطعات تطوراً فاشلاً، بل كان التصحيح الضروري لممارسة غير موفقة للدستور. والآن يجب أن يكون الوقت قد أصبح مهيئاً لكي تنفذ الخطوة الثانية في الإصلاح وأن يعهد إلى الاتحاد دستورياً صلاحية شؤون التربية، لأن التربية انطلاقاً من هدفها ونوعيتها ولتكتسب أهمية متزايدة في عصر العولمة من أجل تأكيد هوية الأمة وإثبات ذاتها، يجب أن تكون شأناً من شؤون الاتحاد. كما أن القضايا المتعلقة بالقرار حول موقع الشؤون التربوية في سلم الأولويات الحالي، وكذلك القرار عن المنظمة الصحيحة للمدارس والجامعات، وعن دور المبادرة الذاتية في عرض الإنجازات التعليمية، كل هذه القضايا الرئيسية تتمتع بأهمية قومية لا ينبغي أن تترك إلى «التذويق الاتحادي المتنوع» ولا إلى جمود مؤتمر

وزراء التربية في مبدأه بالتصويت بالإجماع. تحتاج هذه القرارات شرعية ديمقراطية أكثر مما يتوفر لمؤتمر وزراء التربية، وكم سيكون ذلك مجدياً لو أن السياسة التربوية أصبحت جزءاً من الحملة الانتخابية على مستوى الاتحاد.

ثمة سؤال آخر له صلة بموضوع نقل الصلاحية تلك إلى المستوى الاتحادي وهل يعني ذلك أن تتولى الحكومة الاتحادية وظيفة تقرير هدف ومحتوى البرامج الدراسية في المدرسة والجامعة ؟ يطرح السؤال هذا في مرحلة لاحقة عن إذا كانت الدولة، أي السياسيون، هي التي تقرر ما ينبغي على الشبيبة في بلادنا أن تتعلم أو بالأحرى من المسؤول عن هذا القرار في بلادنا، إذا لم نرغب بأن نعهد للسياسيين بهذه الوظيفة.

هناك ثلاث إمكانيات تنظيمية أساسية:

- حل السلطة الحكومي: تقرر الدولة بأجهزتها الخطط الدرسية والخطوط الأساسية في توجهات الدولة، ومضامين الكتب المدرسية أو سياسة القبول وبالتالي درجة ومناحي الآيديولوجية المتبعة في المدرسة.

- حل المشاركة في القرار: تشكل في هذا الحل المجموعات المعنية، من نقابات، واتحادات الأهالي، ومنظمة الطلبة، ...إلخ. الدوائر التي تقرر محتويات المناهج التعليمية، والاتجاهات العامة، ومتطلبات الامتحانات ومحتويات المفردات الدرسية، وكذلك الدرس العقائدي.

- الحل نحو اقتصاد السوق: يترك الخيار في هذا الحل - من الجائز أن يتم ذلك في إطار ميزات المناهج التعليمية للدولة وبقدر معين من المتطلبات - إلى القائمين على المدارس والجامعات التي تتنافس فيما بينها في السوق لكي توضع مناهجها وخطوطها العريضة وتوجهات معلميها وأساتذتها والكتب التي ستستخدمها. وللأهالي والتلاميذ مطلق الحرية في اختيار المدرسة التي تتطابق مع تصوراتهم بأنها تقدم التعليم الأمثل.

تتحدد السياسة التعليمية في ألمانيا الاتحادية في الوقت الراهن من حل السلطة الحكومي. غير أن المدارس الخاصة أو التي تقع ضمن إشراف الكنيسة تشكل الاستثناء، حيث تتاح لها بعض الحرية بمنأى عن الدولة. لكن هذه الحرية الجزئية الممنوحة تسمح لهم بالتفوق الكبير، الذي لا يجد له تبريراً في نوعية الدرس إطلاقاً. ويجب علينا تجنب حل المشاركة في القرار، لأن هذا الحل يؤدي إلى تبديل المجالس الوزارية التابعة لوزير التربية بموظفي الاتحادات. وبمعنى آخر يعني هذا الحل عملياً التخلي عن الديمقراطية لصالح الأقليات التي تتحكم بالاتحاد والروابط. أما المستقبل فهو بالتأكيد لصالح التنوع والمنافسة وحرية الخيار، أي لصالح حل اقتصاد السوق.

تنظيم شؤون التربية

لا يوجد مجال في اقتصادنا تتنوع فيه متطلبات الزبائن كما

هو واقع الحال في شؤون التعليم. وهذا لا يقتصر فقط على مجال الأطفال المعوقين ذهنياً إلى الأطفال الموهوبين. ثمة مجالات اهتمام إضافية من رياضة إلى اهتمامات موسيقية، والموهبة الخاصة للغات، وللرياضيات والعلوم الطبيعية، وكذلك لمواضيع العلوم الإنسانية وعلى المدارس والجامعات أن تفي هذه الاهتمامات المغايرة حقها، وأن تعطيها في الوقت ذاته مضامين تربوية مشتركة. ومن أرضية التعليم هذه يكتسب الطالب تدريس تقنيات التعليم الأساسية كالقراءة والكتابة والحساب، وكذلك تقنيات ثقافة التعامل مع العلوم الحديثة من تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، التي لا يستغنى عنها اليوم، وتلك التي ستدخل السوق مستقبلاً. بالإضافة إلى ذلك يأتي تعلم الثقافة والتاريخ والدين والبنى السياسية والقانونية لبلادنا، أي تشرُّب كل ما من شأنه إضفاء صفة المشترك على أمتنا.

إن كل عالم اقتصاد ينظر لمسألة الفعالية الإنتاجية للشركات ذات الأنظمة الاقتصادية المختلفة بنوع من الدقة ودون أدنى تحيز ليتوصل في رؤيته بالتأكيد إلى نتيجة أن حل مثل هذه الوظيفة الصعبة والمتشعبة التنسيق مثل توصيل التربية والعلم لا يمكن إلا عن طريق وسائل اقتصاد السوق. ومع ذلك فإن ألمانيا تنظم شؤون التعليم كمهمة حكومية إدارية تقريباً؛ فالمدارس والجامعات هي سلطات لا يتفاوض معها المرء في حال الضرورة من أجل التسجيل في المدرسة أو الجامعة بل يتخاصم معها أمام المحاكم الإدارية. وتباعاً لا يتوصل إلى حل الوظيفة

التي من شأنها الإيفاء بتنوع المتطلبات، كلما توسع هذا التنوع. إن تنظيم شؤون التعليم في ألمانيا لم يعد يفي بحاجات ومتطلبات الحاضر وبالتأكيد ولا المستقبل الذي سيطرح قضايا وأموراً أكثر تنوعاً. تكمن مصلحة التلاميذ والطلاب الملحة في التحول إلى هيكلية الشركات. وتتصدى لهذا التوجه إلى جانب التحفظات التقليدية الأخرى، تلك القوى التي تخشى أن لا يكون بمقدورها الإمساك بزمام متطلبات الحلول الجديدة والوقوف مكتوفة الأيدي أمام مشكلة لم يطوعوها. وتبقى الحلول ذات طبيعة اقتصاد السوق تأخذ مجراها بالنسبة للمدارس والجامعات، عندما تتقدم هذه للمنافسة بإنجازها ولتلبية حاجة السوق واستيفاء تعويضات الإنجاز وعندما يختار الزبائن، وهم الأهل والتلاميذ والطلبة في هذه الحالة، بحرية أياً من العارضين سيختارون ويعوضون له عن جهده.

غير أن التعويض الإفرادي لإنجازات التدريس من الدخل الموجود للأسرة يصطدم مع هدف مجتمعنا، الذي يجب عليه أن يؤمن الدخول للمدرسة والجامعة دون اعتبار لوضع العائلة أو الأهل المالي. إذاً نحتاج إلى حل لهذه المشكلة، لكي يكون بإمكاننا إرساء قواعد بنية تعليمية مؤهلة للتنافس في ألمانيا. والحل هذا يجب أن يتسم بالكثير من إمكانية التكيف ومرونة الشركات المالية بالنسبة للمدارس والجامعات. عليها اللجوء إلى التطورات الجديدة الحاصلة في العلوم وإيصال المعرفة، وكذلك مواكبة تنوع أهداف تربية وتدريب التلاميذ والطلبة. ومن الجائز

في الوقت ذاته، أن يستعاض عن الإملاء الحكومي في شؤون التدريس بالحرية في تكوين العرض، الذي يبقى من جراء التنافس الفعال وطلب الأهل والتلاميذ والطب تحت السيطرة.

اقتراحات عن الإصلاح التربوي في المستقبل

لقد ناقشنا في المقاطع السابقة مسائل وقضايا الشؤون التربوية والتدريسية. وسنتقدم في هذا الفصل ببعض المقترحات لتنظيم جديد لمسؤوليات وتمويل المدارس والجامعات. إلا أننا لن نتعرض لمضامين مهمة التربية ولرفع نوعيتها. ولا نرى في ذلك غضاضةً - لأن الثغرة هذه تنشأ عن القناعة بأن هذه الناحية - في الوقت الذي تقلص فيه إطار متطلباتها - متروكة للتشكيل الكيفي لعارضي وطالبي إنجازات التأهيل وإن كان تجاوز «سُخط التنظيم الحكومي» في قضايا المحتوى هو في النهاية أهم عنصر لهذا الإصلاح. ويمثل هذا في الواقع شرطاً ضرورياً لأن يصب التقدم التكنولوجي إلى توصيل المعرفة والتربية بالسرعة الممكنة لتطبيق الشؤون التعليمية. ثمة مجازفة في ذلك، وهي إمكانية أن تأخذ الأفكار الجديدة غير المجربة طريقها إلى التطبيق، فيصبح التلاميذ والطلبة «حقلاً للتجارب». وتنبري مراقبة التنافس أمام الشؤون التعليمية المنظمة ضمن إطار اقتصاد السوق. بينما يستغرق تطبيق الأفكار الجديدة في مجال التعليم المسيطر عليه من الدولة فترة طويلة - ولا ندري هل هذا التأخير ناتج عن تمحيص الأفكار الجديدة بصورة دقيقة ؟ وعلى أي حال لا

يمكن التراجع عن التجديدات المعتمدة، والتي تثبت عن إخفاقها، لأن التراجع يعني الاعتراف بالفشل السياسي. وتاريخ الشؤون التربوية الحديث في ألمانيا حافل بمثل هذه الأمثلة.

إصلاح المسؤولية الحكومية تجاه المدرسة والجامعة

إننا بحاجة إلى تغيير في الدستور من شأنه نقل صلاحية تنظيم قضايا المدارس والجامعات الرئيسية في ألمانيا وجعل المسؤولية عن الشؤون التعليمية مسألة اتحادية. ويمثل ذلك شرطاً هاماً لخطوات إصلاحية لاحقة. وسيصار إلى تنظيم النقاط الأساسية بالدرجة الأولى في إطار هذه الصلاحية.

- يجب التأكيد على أن المدارس بأنواعها المختلفة ينبغي أن تمارس عملها من حيث شروط قبول وتوظيف المعلمين والمعاملة الضرائبية والتمويل من قبل المصادر الحكومية والخاصة أصحاب هذه المدارس، ومن مختلف الأشكال القانونية، دون أدنى إعاقة تحد من مقدرتها التنافسية. ويعني هذا أن يستطيع الريف والمقاطعة، وضمن نفس الشروط، أن يكونا أصحاب المدارس، مثل اتحادات الأهليين وجمعيات المعلمين، أصحاب اتحاد الروابط، الشركات أو النقابات (مثلاً للمدارس المهنية)، وكذلك مؤسسات رأس المال والشركات الفردية، والشيء نفسه ينطبق على المعاهد والجامعات.
- يجب تنظيم وتطوير نظام مالي من أجل تمويل المدارس

والجامعات عن طريق المساهمات والرسوم لكل طالب بحيث تكفي في العادة لتغطية النفقات والتكاليف ومن ضمنها الفوائد واستهلاك الاستثمارات في الأبنية والتجهيزات بالكامل.

- ثمة حاجة لتطوير المتطلبات الدنيا لتأهيل أصحاب المدارس، يكون تحقيقها شرطاً لمنح الرخصة لافتتاح المدرسة أو الجامعة. وينسحب هذا في المقام الأول على التأهيل التربوي لإدارة المدرسة، والملاءة البنكية الكافية وتنفيذ مستلزمات قانون المهنة وأمن العمل.

- كما أن هناك متطلبات أساسية للخطة التعليمية حسب نوع المدرسة ودرجتها تتطابق مع التوجه التربوي السياسي وتجعل الانتقال بين المدارس المختلفة ممكناً.

- وينبغي اتباع تنظيم موحد بخصوص الشهادات الرسمية التي تمنحها المدرسة والجامعة وتحديد الشروط الدنيا الواجب تحقيقها لمنح الشهادة. ولكي تكون الجامعات والمدارس الألمانية جذابة للأجانب، وفي الوقت ذاته تسهل متابعة التعليم والدراسة للألمان في الخارج، لا بد من أن تتكيف الشهادات مع الشهادات الممنوحة والمنتشرة على الصعيد العالمي، وخاصة من الدول الأنكلوسكونية.

إصلاح تنظيم وتمويل المدارس

من اللازم أن يظهر بدلاً من المدرسة الحكومية ذلك النوع

من المدارس الذي يقدم إنجازاته في المجال التنافسي مع المدارس الأخرى، التي تمارس نشاطها طبقاً لقانون المدارس الاتحادي. ولا بد من التفكير جدياً بالمسائل التنظيمية والتمويلية لتوفير إمكانية التنافس، ولضمان المقدرة على الإنجاز من طرف المدارس كلها، وبالتالي لتجنب أن تكون مقدرة الأهل المالية حائلاً أمام تحقيق فرص المساواة.

- يحق لصاحب كل مدرسة افتتاح مدرسة في القرية دون دراسة الحاجة أو دون تحفظ إداري على الموافقة. وينبغي استبعاد الإعاقة من جانب قانون التخطيط والبناء.

- تتلقى كل مدرسة حسب عدد التلاميذ مساعدات من المخصصات الاتحادية تندرج طبقاً لنموذج المدرسة والسنة الدراسية، وعند الضرورة تراعى الصعوبات الناجمة عن المكان أو الموقع. ويتم هذا بشكل مدروس وموحد على مستوى الاتحاد بحيث يمكن تغطية كافة التكاليف. ومن غير المسموح به التقدم بطلب لتلقي مساعدات إضافية للأهل، أما المدرسة النظامية فستظل مجانية للتلاميذ بشكل مبدئي.

- ويسمح لأصحاب المدارس بممارسة التعليم في المدارس النظامية خارج أوقات الدوام الرسمية التي تتركز عادة قبل الظهر، وذلك لقاء أجور إضافية متعارف عليها تدفع لأعمال التدريس الإضافي والرعاية، ومن أجل تحقيق

رغبة الأهل بفتح أبواب المدرسة طوال النهار. ثمة شرط رئيسي هو أن لا تكون الدروس المعطاة بعد الظهر دروساً تعويضية أو يقصد منها التركيز على المادة أكثر مما يعطى صباحاً للتلاميذ، وأن لا يكون في ذلك فوائد تجنى على حساب التلاميذ.

- يعتبر المعلمون مُعينين لدى صاحب المدرسة وليسوا موظفين، ويمكن تنظيم وضع المعلمين أنصاف «الموظفين» بحيث يستطيع الاتحاد تنفيذ جزء من التزاماته المالية «لمخصصات المدارس» من خلال تأمين معلمين موظفين.
- ويحق لكل مدرسة، بشكل مبدئي، أن تقرر بحرية تسجيل التلاميذ فيها حسب درجة إنجازهم. ويحظر التعامل مع التلاميذ على خلفية التميز بالديانة، أو العرق أو الوضع الاجتماعي. أما الأطفال الذي بلغوا سن دخول المدرسة الإلزامي ولم يجدوا قبولاً فإن منطقتهم تلتزم بإيجاد مكان لهم في المدرسة الابتدائية، ولا يمكن فصل التلاميذ من المدرسة بعد قبولهم فيها، إلا إذا أبدت مدرسة أخرى استعدادها لقبولهم فيها.

إن تغيير النظام المدرسي انطلاقاً من هذه المقترحات يعني إيجاد مجرد قواعد جديدة على المدى القصير للمعنيين في الإدارات المحلية، وبالتالي سيكون ذلك ممكناً وبسهولة. أما على المدى البعيد فسيجلب التغيير دافعاً جديداً لمدارسنا.

إن للمعلمين ولأصحاب المدارس مصلحة حقيقية في أن

تصبح المدرسة جذابة، لأن التلاميذ مصدر تمويل المدرسة كلها، ومن ضمن ذلك رواتب المعلمين. وللأهل حرية الاختيار بين المدارس، ينطبق هذا على المدرسة الابتدائية والرئيسية. ولا شك فإن المعايير التي يقع اختيارهم على أساسها متنوعة جداً - ولا بأس في ذلك - ولا معيار يضاهي أن يحصل التلميذ على شهادة من المدرسة بسهولة. ولكن على الرغم من ذلك تطلب المؤسسات التربوية في المراحل اللاحقة ولأرباب العمل في هذه المرافق قبل الدخول إلى المدرسة طرائقها في الانتقاء. وهكذا لا يهتم الأهل في اختيار المدرسة إذا كان الفحص سهلاً، وإنما يهمهم نسبة التلاميذ الذين سيقبلون مباشرة في التدريب المهني بعد نيلهم الشهادة من المدرسة.أو أنهم سيقبلون في إحدى المدارس اللاحقة لمتابعة دراستهم.

وعلى أصحاب المدارس والمعلمين أخذ هذا المعيار بعين الاعتبار، ومثلاً أن ينتبهوا إلى سمعة خريجيهم لدى أرباب العمل ولدى المدربين على حد سواء. وقد يظهر المرء بعض التحفظ حيال هذا النظام، بأن توجهه اقتصادي صرف ويراعي التدريب ولكن لا يعير التربية جل الاهتمام. غير أن هذه الفكرة تبدي قدراً من التجني وكأن التربية لا تطلب من الأهل والتلاميذ ولا أرباب العمل والمدارس المعنية في متابعة التعليم ولا الجامعات بحيث لا تكون معياراً للنوعية لدى قبول التلاميذ في المؤسسة التعليمية، وأنه يجب أن تُلزم التربية إلى التلميذ العادي، لأنها لا تؤدي إلى شيء في الحياة. يجب علينا أن

نبدي قدراً من الريبة في هذه المقولة، وأن نخلق شعوراً اجتماعياً تساهم التربية فيه بخلق شعور جمعي مثل المعرفة الاختصاصية والخبرة المهنية.

إصلاح التنظيم والتمويل في المعاهد العليا والجامعات

إذا سلمنا بأن المنافسة والتفكير التجاري نافعان للمدارس، فإن هذا التفكير ينطبق أيضاً على المعاهد العليا والجامعات.وإذا كان التأهيل الجامعي المدرسي يسعى غالباً لتقديم نتاج نمطي، فيجب أن يكون التأهيل الجامعي هادفاً إلى تطور العلم الدائم وساعياً نحوه، إضافة إلى ذلك فإن المعهد العالي والجامعة، وبشكل متعادل، يمارسان البحث العلمي إلى جانب التعليم كمهمة رئيسية لهما، هذا بغض النظر عن أنه في ألمانيا جرى إهمال مجال متابعة التأهيل بشكل لا يمكن القبول به.

تحتاج المعاهد العليا إلى الكثير من الحرية والاستقلال الاقتصادي والتمتع بالمسؤولية الذاتية لكي تكيّف ما بين عرضها في التدريب والتأهيل والعلوم والطلب عليها. لذلك نجد أنفسنا هنا أمام نظام يخرج في التمويل عن مساهمة الدولة طبقاً لقواعد قانون الميزانية التقليدي. ويجب أن يحلَّ بدلاً من مساهمة الدولة عوائد الإنجازات البحثية والتأهيلية المكتسبة.

ثمة اختلاف في تمويل التأهيل تجاه المدرسة، وبما أن نسب 100٪ تقريباً من مواليد سنة يذهبون إلى المدرسة من 12 إلى 13 سنة، حسب الشهادة التي سيحصلون عليها، سواء كانت

الثانوية العامة (أبتيور) أو امتحان المساعدين والمعاونين فيمكن للمرء أن يكون مطمئناً على تكاليف المدرسة، أي مخصصات المدرسة، من تمويل مصلحة الضرائب. فالدراسة وكذلك الدراسات المهنية الأخرى، إن هي إلا استثمار في المعرفة الخاصة، لابدَّ لها مستقبلاً من أن تؤتي مداخيل مرتفعة. لكن التكاليف هنا مختلفة جداً، فالاختصاصات الدراسية المختلفة تتطلب مصاريف متنوعة. ويتوجه كثير من الطلاب إلى الدراسة بشكل مختلف، فالبعض يمزج ما بين فرعين لأنهم يأملون من ذلك منافع جمة. لكن الأقلية من مواليد سنة ما هي التي تدرس أو تتابع تأهيلاً مشابهاً بشكل مطلق. لذلك فإن الإجراءات الراهنة المتبعة في تمويل الجامعات من أموال الضرائب تعني أن الأكاديميين يحصلون على الاستثمار في تأهيلهم على الغالب من غير الأكاديميين، بينما يحتفظون بالمداخيل الأعلى فيما بعد حسب عبء الضريبة المفروضة على دخل الجميع. يفتقر هذا النظام إلى نوع من الحوافز بالنسبة إلى الطلاب، لكي يتعاملوا مع عرض منجزات تأهيلهم اقتصادياً وبحرص. ويبدو مفيداً أن يصار إلى تطوير نظام مالي يحمّل الأكاديميين مبدئياً تمويل دراستهم - بما في ذلك نفقات المعيشة خلال السنة الدراسية وأقساط الجامعة - لكن ينبغي أن يضمن النظام هذا مساواة الفرص أمام الطلبة بشكل مستقل عن وضع الأهل.

وفيما يلي سنقدم نموذجاً يراعي هذه المتطلبات ويتكون من النقاط التالية:

- بدلاً من الجامعة الحكومية ستكون الجامعة ذات الشكل الاقتصادي والتي تتوفر للقائمين عليها (أصحابها) كل أشكال وأنواع الشرعية القانونية من خلال اللوائح التنظيمية إلخ.. وليس من خلال قوانين التعليم العالي الخاصة.

- لا يتلقى المعهد العالي (الجامعة) مساعدات مالية حكومية أو مؤسساتية، وإنما يجري تغطية التكاليف عن طريق الرسوم الجامعية التي يدفعها الطلاب، وكذلك من خلال عائدات البحوث العلمية.

- وكما الآن سيقدم في المستقبل كل من الاتحاد والمقاطعات دعماً مالياً أقوى لمشاريع البحث العلمي والتنافس. وينبغي أن يتم الاتفاق على أن تغطي المخصصات بالإضافة للتكاليف المباشرة «النفقات الإدارية» في حساب التكاليف الشاملة.

- يطلق على الأساتذة وأعضاء الهيئة التعليمية في الجامعات مستخدمون وليس موظفون. أما الموظفون المعينون في الجامعة فسيقدم لهم حل انتقالي.

- على عقود الخدمة مع الأساتذة والعلماء أن تراعي أن الجامعات هي المالك الحقيقي للاختراعات والمكتشفات وهي المعطي لعقود البحث العلمي وتقويماته.ويجري مراعاة الإنجازات الإضافية لإعفاء الهيئة التعليمية في إطار التعويض الذي تقدمه الجامعة.

- يتقدم الطلاب بطلب للحصول على كفالة من الدولة لتغطية فوائد ولسداد القرض البنكي العادي الذي من شأنه تغطية نفقات ومصاريف الدراسة والمعيشة أثنائها. وعلى هذا المنوال سيكون بإمكان كل طالب متابعة دراسته الجامعية من غير أن يكون الأهل قادرين على تغطية تكاليف الدراسة أو أن يضطر الطالب لمزاولة عملٍ ما أثناء سنيّ دراسته ولا يبدأ إعادة تسديد القرض إلا بعد البدء بالعمل. ولتجنب المشاكل المحتملة في تسديد القرض البنكي ولكي لا يُرهق الأكاديمي الناشئ بتسديد ما لا طاقة له بها، وتؤثر على موقعه الاجتماعي فإن الدولة تتولى تسديد ما لا يزيد عن 6,5٪ من دخله لتسديد القرض. ولا تستعيد الدولة المبالغ المدفوعة لتغطية فوارق تسديد القرض وفوائده إلا بعد أن يستوفي البنك استحقاقاته. وإذا لم يتمكن الأكاديمي من الإيفاء بتسديد حصة الدولة وقد شارف على أبواب التقاعد، تلغى هذه المطالبة من قبل الدولة.

- ومن الممكن أن يجري تمويل فئات تعليمية أخرى حسب هذه الطريقة، مثلاً تدريب وتأهيل أرباب المهنة، وتأهيل شرطة المرور الخ... كما ينبغي أن يغطي التمويل تكاليف الدراسة العادية أو تغطية الإقامة العلمية المؤقتة في الخارج.

- ويمكن أن يُشمل الدارسون الأجانب في نظام التمويل

هذا. ولا يغيب عن البال التمويل الذي تقدمه برامج المنح الدراسية من قبل الاتحادات أو أموال المساعدة أو الأوقاف(*).

إن مثل هذا التحول في التنظيم والتمويل كفيل بتغيير الأوضاع في الجامعات الألمانية جذرياً، التي لها اهتمام كبير بالطلاب، الذين يؤمنون التمويل بصفتهم «الزبائن»، والتي لم تعد قراراتها رهينة قواعد قانون الميزانية الجامدة. كما ويجب أن تبقى مكتبات الجامعة مفتوحة، طالما يريد الطلاب استخدامها، ولا توجد تقييدات على المقاعد الدراسية، ولا منافذ ضيقة على أماكن حلقات البحث (السيمنار) التي يتقدم الطالب إلى الامتحانات فيها، لأن الجامعة ستسعى، ولمصلحتها المالية، أن تفعل كل ما من شأنه أن يكيف مقدرتها وإمكاناتها مع الحاجة.

تكمن مصلحة الطلاب في فترة دراسة معتدلة بتنافس الجامعات فيما بينها، وسيؤدي هذا، من غير إقحام إضافي لأي قواعد وأنظمة حكومية تأتي من «الأعلى»، إلى إعادة الجو الصحي وتنقيته في الفصول والمراحل الدراسية، ونظام الامتحانات، كما سيحسّن نوعية الدراسة بدلاً من تخفيضها. وتظل سمعة الجامعة أو بالأحرى

(*) قد يخطر على البال الأوقاف بمفهومها الشرعي الديني، إنما هي في ألمانيا مؤسسات شبه رسمية تتبع لأحزاب أو منظمات مثل «فريدرش ايبرت شتيفتونغ أو أدينا وشتيفتونغ وغيرها». وهي تقدم منحاً دراسية للطلاب الألمان والأجانب (المعرّب).

سمعة فرع من الفروع، إلى جانب علامات الشهادة، المعيار الأهم لنجاح الخريجين في سوق العمل بعد الدراسة.

في الوقت الذي لا تبدي الجامعات في الوقت الحاضر استجابةً للوظائف والمهام الجديدة، فإنها ستقوم بسد الثغرات في السوق، ضمن هذه الأوضاع المتغيرة، مما يكفل لها مداخيل إضافية. وستفسح المجال لمتابعة التأهيل كالدراسة المتقدمة. ثم إن دراسة الطلبة الأجانب والعلماء الشباب ستكون بمثابة سوق جديدة. تظهر تجارب الولايات المتحدة الأمريكية بجلاء أن دراسة الأجانب فيها تجلب مزيداً من المداخيل وكسباً إضافياً لدينامية العلوم ونوعيتها. وباختصار: إن تبني هذا الشكل الإصلاحي في تنظيم وتمويل الجامعات سيكون من شأنه أن تفتح فرص أمام ألمانيا لاستعادة سمعتها كمركز للعلوم والأبحاث وقاعدة لها، وفي الوقت ذاته ستستعاد الصلة مع التقاليد التي انقطعت منذ سنة 1933.

إن كينونتنا تتبلور فيما تعلمناه – هذه مقولة لا تنطبق على الفرد فقط بل على كامل الأمة. ووجودنا وتقدير العالم لنا يعتمد أساساً على ما اكتسبناه من ثقافة وتربية وتأهيل بدءاً من البيت والمدرسة وصولاً إلى الجامعة، وفي عالم «العولمة» نحتاج أكثر من أي وقت مضى إلى أن يربطنا مع بعضنا أفضل التعليم والتربية، مما يقوي فينا شعور الوعي كجماعة ويعطي هويتنا القومية سماتها. لأن كل هذا شرط لتطوير التضامن لبعضنا البعض وهو حجر الزاوية الذي تعتمد عليه الأمة في العالم الحديث.

التضامــن
أو الثقة قاعدة الأمّة

«البقاء للأصلح» هذا كان شعار تشارلز داروين الذي اكتشفه في سياق بحثه عن قوانين التطور في الطبيعة. وحين تُرجم هذا المصطلح «Suvirval of the Fittest» من الإنكليزية نشأت عنه نظرية كاملة أطلق عليها «مجتمع الأكواع(*)». بيد أن هذه الترجمة خاطئة، وبهذا سُحب البساط من تحت «حِكَم الحياة» التي بنيت عليها. لأن ما قام به تشارلز داروين باكتشافه يعني بالإنكليزية فعلاً، أن مبدأ البقاء من نصيب الذي يتكيف مع البيئة بشكل أفضل بحيث تكتسب المقدرة على التكيف مع متغيرات البيئة أهمية خاصة، وهي الصفة التي لم تتطور تحديداً عند «الأقوياء» بصورة كبيرة.

ولو نظرنا إلى تطور الإنسان لتبين لنا بكل وضوح أن مقدرته

(*) يقصد هنا بمجتمع الأكواع هو استخدام المرفقين في سعي الفرد للتقدم إلى الأمام تاركاً خلفه الأشخاص الذين أطاح بهم بكوعيه.

على البقاء تعتمد بالدرجة الأولى على العيش ضمن الجماعة والتعاون معها. وهي المقدرة على الجمع بين مكامن القوة والتأهيل، وكذلك الإبداع وتنوع المقاربات للمسائل والقضايا والمشاكل. لقد طوّر الناس من بين الكائنات الحية مقدرة فريدة وهي التواصل اللغوي فيما بينهم، وبمعنى آخر تبادل المعرفة وإثبات الذات في التعاون. كما طوروا إضافة لذلك المقدرة على نقل علمهم من جيل إلى جيل عن طريق الكتب والصور والأشرطة الوثائقية. وتعتبر اللغة والكتابة الأساس في تطور الإنسان الحضاري، فهما ضروريتان ولكنهما ليسا شرطين كافيين له. أما الشيء الذي لا يمكن الاستغناء عنه فهو المقدرة على تنظيم الجماعة البشرية بطريقة يشارك كل فرد في حل الوظائف والمهام المشتركة ويضع كامل طاقته ومعرفته لذلك. إن هذه المقدرة لتنظيم التفاعل هي في الواقع تقنية ثقافة تطورت واكتملت عبر آلاف السنين من تاريخ البشرية. لقد قطعت مسيرة التطور هذه طريقاً طويلة من الصيد المشترك الذي قامت به الأسر والقبائل إلى الممالك المركزية في مصر وبلاد ما بين النهرين وفارس إلى اقتصاديات السوق الديمقراطية في الحاضر، كانت وسائلهم إما الترغيب أو العقوبة، وكانت السيطرة ضرورية دائماً لتنسيق قواعد العمل المشترك.

فاليونانيون نظموا قبل أكثر من ألفي سنة أشكال السيطرة هذه. كانت سيطرة دكتاتوريي العنف تمنح الامتيازات للحاشية وتفرض العنف على الشعب، لكي يعمل ويتعاون خدمةً لمصالحهم. وجاء ملوك تميزوا بتقاليد تاريخهم المشترك بأن

سعت حكوماتهم إلى خدمة شعبهم بالطريقة التي فهموا بها ذلك وبنجاح، إنما كانوا يهدفون إلى تأمين وراثة الحكم فقط. ثم جاءت الديمقراطيات التي قامت بانتخاب الحكام لوقت محدد وبصلاحيات مُقيدة. كان المرء يعتقد أنه من خلال ذلك يؤمن الأفضل لأن يمارس الحكام سلطتهم فقط في خدمة الشعب الذي اختارهم. وبالطبع عرف اليونانيون القدماء حالة أن لا تمارس السلطة من أي طرف، وأن لا يكون على سدّة السلطة من هو مسؤول عن الحفاظ على النظام. أطلق على هذا الشكل «الفوضوية»، ولأن فقدان السيطرة ما هو إلا فوضى شاملة.

يوجد في عالم اليوم عدد كبير من الأمم والدول. ويريد غالبية المواطنين أن تتحقق أهدافهم في الرفاهية والأمن. بيد أن الدول لم تحقق هذه الأهداف إلا بدرجات متفاوتة. ولا يتعلق الأمر إطلاقاً بعوامل منحتها الطبيعة. لأنه لا يمكن أن نوضح مثلاً لماذا استطاعت دولٌ كاليابان وجمهورية ألمانيا الاتحادية السابقة والدانمارك وسويسرا أن تخلف وراءها، خلال الخمسين سنة الماضية دولة كالولايات المتحدة الأمريكية، التي كانت تعتبر أغنى دولة في العالم، فيما يتعلق بدخل الفرد. وعلى العكس من ذلك ثمة كثير مما يمكن قوله، لماذا نجح الناس في هذه الدول بشكل أفضل في التوفيق فيما بينهم والتكيف مع بعضهم، أو بالمفهوم الداروينى أن يكونوا مناسبين لبعضهم البعض. ومن المفيد التفكير جدياً بالأمور التي تختلف فيها الدول المذكورة عن غيرها أو التي تتمَيز فيها عنها.

يمكن طرح تصور عن ذلك سنسعى إلى دعمه وتأكيده فيما سيأتي لاحقاً. لقد طوَرت هذه الأمم لنظامها الداخلي ولعيش مواطنيها قواعد وضعتها حيزَ التنفيذ، كان من شأنها أن أوجدت قدراً كبيراً من ثقة المواطنين بين بعضهم البعض وتجاه دولتهم. وهذا ما جعلهم أكثر حريةً من مواطني الأمم الأخرى في زَج طاقاتهم وإمكاناتهم الشخصية في الجهود المشتركة، دون أن يتثبتوا في كل خطوة من مكسبهم الذي يرجونه من هذه الجهود. إن ثقة المواطنين ببعضهم تبقى القوة الأكثر مضاءً للأمة الناجحة وبالتالي فإن تغير نظام الدولة والمجتمع، حين تضيع هذه الثقة، يعتبر خطراً محدقاً بقوة الأمة لا بل بوجودها في عصرنا.

وتكتسب الثقة هذه أهمية خاصة في مجالاتٍ ثلاثة: فمن ناحية تتعلق الثقة بأن أساليب توزيع الدخل الناشئ عن العمل المشترك في تكوين الناتج الاجتماعي تتم في جو منظم وتهدف لتحقيق العدالة فيه. ومنها كذلك الثقة في تحصيل الضرائب للدولة بطريقة عادلة ومنظمة، بالإضافة إلى الثقة في تضامن المواطنين والمجتمع في الحالات التي لا يستطيع فيها الفرد مساعدة نفسه بنفسه. وقد تكون هذه الحالات ذات صلة بالمرض أو العجز أو التقدم في السن، أو نتائج الحرب والكوارث التي تسببها الطبيعة أو البشر. وثالثاً فهي الثقة في نظام الجماعة الذي يكفل الحماية من أن يقع المواطنون ضحية تعسف السلطات الحكومية أو الخاصة، ويتعرضوا للخديعة والسطو والاعتداء عليهم وعلى حياتهم.

وإذا لم تتوفر الثقة الكافية في هذه المجالات، أو أن يعتريها خللٌ ما، فستنشأ عنها حالات التشتت في المجتمع. ويحل محل التعاون البنَاء والمنتج مظاهر الأنانية والاستهتار والاستعداد للفساد وخرق القانون والانكفاء إلى البحث عن الحماية في التضامن العائلي أو دوائر الأصدقاء. وظهور العصابات وتشكيلات المافيا. وتهبط نتيجة لذلك إنتاجية الاقتصاد الوطني، لأن ما يسمى تكاليف الصفقات التجارية سترتفع، أي تكاليف تأمين المواقع والمتطلبات القانونية، ثم يهبط مستوى الرفاهية بحده، لأنَه سيحتاج إلى أجزاء متزايدة من الدخل في تأمين الموقع الذاتي في محيط لا تسوده الثقة. وتتعدد أشكال هذه الحالة من تكاليف الإضرابات وما يسببه من خسارة لحصص الإنتاج المادي والمصاريف المتزايدة للشرطة والقضاء وأجور مرافقي الجماعة الشخصين ووضع وسائل الحماية ضد سرقة البيوت والشقق السكنية. وكل هذه المصاريف، التي تزيد من الناتج الاجتماعي، لكنها لا تساهم في رفع سوية رفاهية الأمّة.

ماذا يمكن للسياسة أن تفعل، لكي تخلق التضامن والثقة في الأمّة وبهذا تقوي شعور التلاحم بين المواطنين وترفع استعدادهم في نفس الوقت، لكي يدفعوا ثمن الانتماء لهذه الجماعة ؟ وسنتعرض بالتفصيل لهذه المجالات الثلاثة التي نوهنا بها فيما سبق.

الثقة في التوزيع

تنطلق نظرية الاقتصاد الوطني من أن أكثر توزيع للدخل عدالةً وقبولاً، ذلك الذي ينتج عن آليات السوق. ويسري هذا طالما تترك للسوق الحرية الكافية ولا يُفرض عليه سلطة. ولا تنطلق هذه النظرية من الاعتقاد بعدالة أعلى تسود قوانين السوق ونتقبلها برحابة صدر. ثمة منحنيان للتفكير يجب التطرق إليهما.

المنحى الأول يقول أنّه لا يجب أن يبقى أحدٌ في اقتصاد السوق بمنأىً عن الفرصة لجني الفوائد من المشاركة في سيرورة اقتصاد السوق، وإن النجاح أو الإخفاق لا يقرر قيمة أو رداءة إنسانٍ ما، الذي يعتمد تقويمه على معايير أخرى. ويعني كذلك أيضاً أنّ العدالة في المجتمع لا تقاس أساساً بنوع توزيع الدخل.

أما المنحى الثاني فيتعلق بالصعوبة في الرد على السؤال، ما هو التوزيع العادل للدخل ؟ هل ينبغي على المستشار الاتحادي أن يكسب ثلاثة أضعاف، أو خمسة أضعاف أو حتى عشرة أضعاف ما يكسبه حاجب يعمل في مكتب المستشار؟ وهل من اللازم أن يكسب مدير أكبر الشركات الخاصة في ألمانيا نفس راتب المستشار الاتحادي أو خمسة أو عشرة أضعافه؟ يمكن أن تختلف الأجوبة عن ذلك. لكننا لن نتوصل إلى إجماع رأي اجتماعي عن هذه الناحية. وإذا لم نستطع أن نطور معايير مشتركة لعدالة توزيع الدخل، فإننا نحتاج بدلاً عنها على الأقل قواعد للتوزيع يمكننا الاعتراف بها على أنها كذلك

ولا تكون قابلة للمضاربة. إن نتائج توزيع سيرورة اقتصاد السوق تتبع مثل هذه القواعد، وهي لا تتطابق في الواقع مع موافقتنا الجمعية على التوزيع العادل - لأن هذه الموافقة الجمعية لا وجود لها - لكنها نتيجة لندرة نظام العرض والطلب الذي نعتبره وسيلة تنسيق معقولة لاقتصادنا.

وإذا كانت على سبيل المثال، دغدغة الأعصاب التي يسببها سباق فورمولا واحد تكلف ملايين الماركات، فعلينا قبول أن يصبح أحد المتسابقين الناجحين مليونيراً، ويكسب أكثر بكثير من الذي حاز على غالبية ثقة الشعب وعهد إليه بمنصب مستشار ألمانيا الاتحادية.

يشمل هذا الاجتماع في اقتصاد السوق الاجتماعي، والذي هو شكل اقتصادي ألماني خاص بنا، مبدأين تصحيحيين. الأول يتوجه نحو تصحيح الضريبة. وهنا يجب أن يشمل التصحيح أولئك الذين يجنون شخصيا من توزيع الدخل هذا ومن خلال السوق دخلاً مرتفعاً للغاية، للمشاركة في تغطية نفقات الدولة. ومن ناحية أخرى ينبغي أن يؤمن على الذين لم يعد بإمكانهم مجاراة الكسب والعمل في نظام السوق الاقتصادي، بحيث يجدون حياةً جديرة بالاحترام بين ظهرانينا. وهذان المنحيان يحتاجان لشروحات إضافية.

حول توزيع الدخل

لا يوجد توزيع دخل يتم توجيهه فقط من آليات اقتصاد

السوق إلا نظرياً. أما في التطبيق فثمة اعتبارات ومجالات أخرى لهيكليات المعاشات والرواتب. ومن الصعوبة الحصول على ثقة الناس لاستخدام نظامي لهذه الاعتبارات. ومن المفيد بمكان إدخال حرية إضافية، أكثر مما نمارسه في ألمانيا على ذلك. وسيكون من شأن نشر شركات الدعاية لمداخيل أعضاء مجالس الإدارة ومدراء الشركات أثره في تخفيف حدة النقاش الدائر حول ارتفاع المعاشات والتعويضات، إذا بادرت الصحافة بانتظام لنشر تفاصيل المداخيل المعروفة التي يتقاضاها السياسيون والموظفون الكبار عن أعمالهم بشكل عام - لتتاح الفرصة على الأقل لإجراء مقارنة اقتصادية. إن الصراحة هنا يمكن أن تتصدى دائماً للشك بالعسف الذي يبرز على أفضل ما يكون.

حول عدالة الضريبة

إن ما ينطبق على توزيع الدخل، يسري كذلك على الحمل الضريبي. لكن لا يوجد اتفاق حول ما هو توزيع الحمل الضريبي العادل.

إن الشفافية والمصداقية في سنّ الضرائب أكثر أهميةً في تقبّلها من نظام غامض ومعقد، ومثقل بالأمور التفصيلية والجزئية ذات الخلفية السياسية والتفضيلية. بينما يلاقي نظام ضريبة الدخل، الذي يسدد فيه كل حاصلٍ على دخل الضرائب فعلاً، وتخضع كل المداخيل للضريبة بشكل تصاعدي، قبولاً ورضىً. ويجب أن تظل نسبة الضريبة التصاعدية منخفضة

بالحدود المعتدلة تحاشياً لهروب رساميل الأفراد الذين يربحون ربحاً جيداً، إلى خارج البلاد. ومما يشجع على تبني النظام الضريبي المقترح، أنه خلافاً لقوانيننا الآنية فيصرح كل مواطن ألماني في أي مكان يعيش فيه عن المداخيل الخاصة للضريبة في وطنه، ويقوم بتسديدها عند اللزوم مع مراعاة ما يسدده في الخارج من ضرائب. عندئذٍ يستطيع أن يعيش دون حسدٍ أو أن يضطر لتقديم إثباتات دقيقة عن وسيلة عيشه في بلد مثل موناكو أو فلوريدا. وسنقترح في الفصل الخاص عن السياسة الضريبية، وبشيء من التفصيل، أراء حول إصلاح ضريبة الدخل.

حول ضمان حياة كريمة

من المستحيل أن يضع المرء ثقته بمجتمع يتخلى عن أجزائه وأعضائه الضعيفة. وإن قبول توزيع الدخل في مفهوم اقتصاد السوق له حدود ولمصلحة الجميع. والأمة التي لا تكون عوناً لأفرادها أثناء الحاجة، سوف ينتفي عنها صفة التضامن وتختفي الثقة فيها. ومهما كان شكل تطور أنظمة أمتنا الاجتماعي اللاحق، فإنه يجب أن لا نتخلى عن المطلب الأساسي الداعي إلى تقديم العون لأي مواطن يتعرض للضيق أكان مثقلاً بالدين أو خالي الوفاض منه.

وخلافاً للسؤال عن العدالة فسنكون دائماً في وضع نجد فيه مجالاً لتوحيد رأينا وموقعنا عن ما هو الضيق. في الحالات النادرة يمكن إزالة الضيق وتجاوزه من خلال النقود بكل بساطة

لكن هذا لا ينطبق على الناس الذين هم الآن في وضع الحاجة الماسة بل ينطبق عليهم لأنهم اضطروا للوقوع في هذه الحالة الصعبة، ولم يجدوا المساعدة الضرورية في الوقت الذي احتاجوا فيه للمساعدة. ولا تتعلق المسألة بالفئات التي لها صلة على الغالب بقضية التعويض الاجتماعي. إذ ينبغي معاملة العائلات التي فيها عدة أطفال ومن مبدأ السياسة العائلية أن لا يكون سبب حاجتها الاقتصادية وجود الأطفال الكثيرين لديها، كما يجب تأمين عواقب المرض بحيث لا يؤدي المرض إلى الضيق والحاجة، بل يكون لزاماً على الضمان إيجاد حل لهذه الناحية. يعتبر التأمين ضد الحاجة في الشيخوخة والعجز إنجازاً لرعاية الشيخوخة التضامنية التي تسير على خير ما يرام في بلادنا، على الرغم من وجود بعض الثغرات فيها. ويجب على مديريات العمل أن تضع نصب أعينها إزالة الحيف عن العاطلين عن العمل الذين ما زالوا قادرين عليه، وأن تبادر لحل هذه الوظيفة بطريقة مجدية، لأن تخفيض نسبة البطالة لم تعد اليوم وظيفة رواج سياسية؛ فرأس مال سوق العمل يحتوي على مقترحات حول كيفية تنشيط مبادرات الشركات في أماكن تواجدها. أما البعض الذين هم بحاجة للمساعدة، فيمكن تجاوز هذه الحالة عن طريق ضمان الرعاية كفرع جديد من أنظمة التأمين الاجتماعي لدينا.

لكن ثمة بعض الحالات الفردية بين الحين والآخر لم يحالفها الحظ في هذه الأنظمة، ولن تصيب نجاحاً في

المستقبل. وهي حالات أولئك المواطنين الذين لا يبدون همة ولا نشاطاً، وليسوا في وضع لتنظيم أنفسهم أو أن يتدبروا أمرهم المالي حتى ولو كانت كمية نقودهم ضئيلة. إنهم أولئك الذين يقفون حيارى ويُسقط في أيديهم ويتخذون مواقف ضعيفة أو يصابون بالإحباط الشديد عندما يُسرحون من عملهم، فتضيق بهم الدنيا، أو تصاب شركتهم بالإفلاس، أو حتى أولئك الذين ينتهي عقد إيجار شقتهم، أو من يهدد الطلاق زيجاتهم. هؤلاء كلهم لا يمكن مساعدتهم فقط بالمال. إن على الأمة المتضامنة أن تبدي استعدادها لتأمين أماكن مختصة لتقديم الاستشارات والرعاية الضرورية لكي يستطيع هؤلاء تلمس طريقهم بسهولة للمشاركة في المجتمع المنتج.

ومن لا يتصدى بنشاط وهمة للفاقة والحاجة في الحافة الأدنى للمجتمع فإنه سيتلظى بنتائج السلم الاجتماعي آجلاً أم عاجلاً في مختلف مجالات المجتمع.

الثقة في الأمن

تعتبر الحماية من الوقوع في براثن الفقر في المستقبل بالنسبة للبشر، وخاصة حين تضيع المقدرة الذاتية للمشاركة في جهود مجتمع الإنجازات، مهمة بنفس القدر كالرفاهية في الوقت الحاضر. لكن هذه الحماية تتطلب تضامن الأمة على وجه الخصوص. ويبدأ ذلك من الثقة بالنظام القانوني. وليس تجميع الثروة ذا طائل كتأمين للشيخوخة، حين تفقد الدولة

مصداقيتها تجاه مواطنيها من خلال التضخم المالي وبنفس الوقت تقدم من خلال إيقاف الأجرة بتأميم الثروة المدخرة والمستثمرة في الشقق السكنية أو البيوت. وعلى نفس المنوال ينطبق هذا، على الحالة، حين يلجأ إلى تأمين الحياة التي تستطيع عن طريق مجموعة المخاطر أن تؤمن بشكل أفضل على بعض الحالات الإفرادية، كالموت المبكر أو العمر فوق المعدل، لكنها لا تؤمن على خسارة الثروة الناجمة عن التدخلات السياسية العامة أو ما تسببه الحروب من دمار وإفلاس الدولة.

ويبقى من الصعوبة بمكان لكثير من الناس أن يقدروا حجم تأمينهم الفردي الذي يتم عملياً على حساب الرفاهية الحالية، ولكي يتجنبوا الفقر في حالة المرض أو العجز أو الشيخوخة. ولا علاقة لهذه الناحية بالضعف الإنساني الذي يغري بالوقوع تحت تأثير الاستهلاك الراهن على حساب المستقبل فقط، بل بصعوبة استقراء تطور العملة عبر فترة زمنية تزيد عن عدة عقود. ويتم حل مشاكل الرعاية الفردية في ألمانيا منذ أكثر من مائة سنة من خلال الضمان الاجتماعي الإلزامي الذي يؤمن حالات المرض والعجز والشيخوخة، ومنذ فترة قريبة الحاجة للعناية. غير أن الدولة اقتصرت التأمين الإلزامي على العاملين وزوجاتهم وأطفالهم في نظام التأمين الجماعي.

حتى ولو كان نظام تأميننا الاجتماعي الإلزامي يُعد من أعظم المنجزات الاجتماعية السياسية في القرن التاسع عشر، فلا

بد من توجيه النقد إليه في مطلع القرن الحادي والعشرين. إن شخصية الناس التي تجعل إلزامية التأمين مقبولة، لم تتغير. لكن يطرح السؤال نفسه، مثلاً، إذا كان تحديد التأمين الإلزامي على العاملين يتناسب مع الوقت. إذ أن مستوى التعليم وعلاقات الدخل والثروة لم تعد متباينة جداً بين العاملين من جهة والكثير من الذين يمارسون أعمالهم الخاصة أو الحرفيين من جهة ثانية، حتى تبرر معاملة العاملين المغايرة. وينطبق هذا الفارق على فترة المجتمع الطبقي وليس مع واقع حياة العمال في بداية القرن الحادي والعشرين. غالباً ما تغير القوى العاملة المختصة عملها في إطار المهن الحديثة أو أنها تعمل في عدة أعمال جزئياً أو أن تمارس الأعمال الخاصة وعملها الأصلي في نفس الوقت. وسيكون من نتيجة المعاملة المختلفة في الضمان الاجتماعي تعقيد التأمين المنطقي والمقبول والذي يوضع لفترة زمنية طويلة.

ثمة مشكلة مشابهة في التأمين المجاني لأحد الزوجين. فمن المعلوم أن ثلث الزيجات في ألمانيا ينتهي بالطلاق. ويبقى الكثير من الناس غير متزوجين، وحتى بالنسبة للمرأة المتزوجة لم يعد دور تبعية التأمين الاجتماعي القانونية للرجل متماشية مع الزمن. ويبدو أنه لا بد من تبني التأمين الاجتماعي الخاص لكل المواطنين، من عاملين ومستقلين وحرفيين، ومن لا مهن لهم، والمتزوجين، ومن كل المواطنين أن يتنعموا بتضامن المجتمع وما يقدمه من محسنات.

تدور المناقشات الآن بالنسبة لتأمين الشيخوخة حول

مسألتين أساسيتين:

- هل يجب أن يبقى التأمين التقاعدي الذي يضمنه المجتمع على وضعه الراهن، وسقفه مرتبط بحدود الدخل، أم يجب أن يُسعى باتجاه تأمين ضمان موحد أقل.
- هل من اللازم أن يعمل التأمين التقاعدي مستقبلاً كنوع من تأمين الحياة الإلزامي على قاعدة حقوق رأس المال الموفر، أم أنه سيستمر كضمان ضريبي، ويكون بهذا إنجاز تضامني للجيل النشيط تجاه الأهل؟

كثيرة هي الحسابات التي تهدف إلى إظهار أحد هذه الخيارات أكثر جاذبية من صنوها. وهي تعتمد على اعتقاد دقيق عن تطورات العقود الآتية، وبهذا يمكن أن تكون هذه التوقعات خاطئة أو صائبة بنفس المقدار، ذلك أن المستقبل غير مؤكد. لكن ليس من الضرورة حسم هذه القضية الأساسية حول تأمين الشيخوخة طبقاً للمعايير والميزات الاقتصادية الصرفة. إذ أن خَلفَ خيار تجميع رأس المال أو أسلوب الضريبة يكمن السؤال التالي، من الذي سيتحمل عبء السياسة التي تجعل من هذه الثروة المجتمعة غير ذات قيمة، لا بل تدمرها - كما حدث مرتين في ألمانيا إبان القرن العشرين، عندئذٍ سيفقد كبار السن القاعدة الاقتصادية لحياة مقبولة أثناء شيخوختهم وسيضطرون للاعتماد على نفقات النشطاء. أو هل ستستمر الأمة في دعم نظام تضامن الأجيال الذي يلزم النشطاء بالتخلي عن جزء من

دخلهم المستمر، لأن للجيل القديم الحق في تأمين مصاريف حياته بشكل مقبول ؟ ثمة كثير من الأسباب لهذا الحل أو ذاك. والدولة التي تولي نفسها الأهمية والاحترام الواجب، ليس أمامها إلا الحل الضريبي المعقول. ويمكن الحكم على الخيار بين التقاعد المرتبط بالدخل والتأمين الأدنى حسب معايير مشابهة. وبطبيعة الحال سيكون من شأن الذي يكسب أكثر أن يضمن الرعاية الخاصة لنفسه. وينطبق عليه مشكلة عدم المقدرة على حساب إخفاق السياسة وتطور التضخم بنفس الطريقة كما على الذي يحصل على دخل يقترب من حدود المعيشة الدنيا. لكن هذه المسألة ليست ما نرمي إليه، إنما نقصد فيما إذا كان تضامن الأمة في تأمين الشيخوخة سيسمح بهبوط المتقاعدين من الطبقة الوسطى العريضة، تلك الطبقة التي اضطلعت بوظيفة رئيسية في تكوين رفاه الأمة، إلى مستوى التأمين الأدنى، في حال أدت الأخطاء الفردية في رعاية الشيخوخة أو إذا أخفق المسؤولون السياسيون، إلى خسارة الثروة، التي يجب أن تخدم رعاية الشيخوخة. وإذا ما حسمنا أمرنا باتجاه التأمين التضامني لمصاريف الحياة في الشيخوخة، فلا ينبغي أن ينتج عنه المساواة التي لم نردها حتى في الوقت النشيط وبحق. عندئذٍ يجب أن يكون نتيجة إنجازات الحياة المختلفة، مستوى حياة مختلف، أيضاً في الشيخوخة.

ثمة عناصر في التأمين المرضي وتأمين الرعاية من المفروض استكمال مبدأ التأمين فيها عبر التضامن. لكن يمكن

اعتبار هاتين الناحيتين كتأمينات خبرة في الغالب. وعلى العكس من ذلك يكون الأمر مغايراً في تأمين العاطلين عن العمل. ولا يمكن المضي بالسماح لهذا المجال من نظام أمتنا الاجتماعي بأن يظل وسيلة لغموض إعادة التوزيع والتي تجعل من آثار الإخفاق في سياسة التشغيل أكثر تفاقماً بدلاً من تخفيف حدتها. ولا بد من إعادة هيكلية مؤسسة تأمين العاطلين عن العمل وإدارة العمل لتصبحا وسيلة فعالة، ولها صفة التأمين الاختصاصي ليستطيع من خلالها العاطلون عن العمل العودة إلى نظام التشغيل. وسنقدم في فصل إصلاح إدارة العمل بعض المقترحات حول ذلك.

الثقة في القانون والنظام

ليس من شأن الرفاهية والأمن الاجتماعي وحدهما أن يخلقا الشعور بالانتماء والتضامن في أمّة من الأمم . فإلى جانب هذين الركنين ثمة ركن آخر لا يقلّ أهمية؛ وهو الثقة في القانون والنظام. ففي هذا الركن تحديداً تبدأ مظاهر سقوط الأمّة ليتهدد تضامنها. وعند الاختصاصيين في مكافحة الجريمة فهم خاطئ عن مساحة هذه المشكلة، إذ أنهم يصبونَ اهتمامهم على تقصي الجرائم وعلى العقوبة الرادعة للجرائم (الكبيرة) التي ترتكب في الحقيقة لأسباب ودوافع شخصية. بالتأكيد لا بد من ملاحقة هذه الجرائم، لكن الملاحقة وحدها لها تأثير وقائي محدود. ولا تهتز الثقة بالنظام العام من جرّاء هذه الأعمال.

إنما الخطر المحدق ينجم عن الجريمة الواسعة المتعاقبة التي يحسّ المواطن العادي بالخطر منها، لأنه يطالع في الصحافة يومياً ما ينشر عنها أو أنها مسّت بعض الأصدقاء والمصارف. مثل التعرض للسطو على منازلهم، أو سرقة سياراتهم أو النشل في الشارع أو الوندلة(*). أما المجال الثاني من الجريمة التي تسلب المواطن شعوره بالأمن وتتركه فريسة للخوف بحيث يفقد الثقة في بلاده، فهو الجريمة المنظمة، مثل الإتجار بالمخدرات وما تفرزه من غسيل للأموال، وممارسات المافيا في مجالات أخرى، وكذلك أيضاً جرائم تجاوز القانون ونتائجها من فساد وتسلّط.

كما أن ثمة مجال للجريمة غير ما ذكرنا سابقاً، يجعل الثقة في الأمّة تتعرض لهزّات حقيقية، ونعني به التهربّ من الضرائب.

ويبرز القسم الكبير من الذين يتّبعون هذه الممارسة من الناس، بقولهم أن الجميع يفعل ذلك. لقد دخل حجم الخسارة في بلادنا قدراً بات يشكل تهديداً حقيقياً لها. إن السبب يعزى إلى تراخي الشعور بالمسؤولية الذي من نتائجه مثلاً أن يلجأ البعض إلى الخديعة في الحصول على التعويضات الاجتماعية، وإلى الغش في التأمين، وسرقة ثروات الشركات من قبل أعضائها العاملين فيها.

(*) تعبير يقصد منه الدلالة إلى قبيلة جرمانية تدعى الوندال اجتاحت أسبانيا وفرنسا وشمالي أفريقية في منتصف القرن الخامس الميلادي ونهبت روما سنة 400 ق.م (المعرّب).

وستؤدي أشكال هذه الجرائم وخرق القانون إلى فقدان الثقة في الاعتماد على المجتمع والوثوق بتضامنه، لأن مثل هذه التجاوزات تقود إلى الغنى الشخصي عن غير طريق الكسب المهني. إنَ الوقاية من مثل هذا النوع من الجريمة وظيفة هامة جدّاً للجميع، الراغبين في الحفاظ على تضامن الأمّة.

ولا يكفي هنا النداء الأخلاقي طبعاً، وتصعيد الملاحقة والعقوبة. إنما الأهم والأجدى أن نضع نظامنا على محك التأكد من مقدرته على مقاومة خرق القانون والجريمة. وإذا ما طبَق المرء الاقتراح حول إصلاح الدخل الضريبي المذكور في هذا الكتاب، لأمكن تخفيض مدخرات الضرائب لمجموع الملتزمين بالضريبة ما مقداره 5، 12 فنغ(*) لكل مارك صرح عنه خطأً. هنا ينتفي الحافز لخرق القانون. وإذا طبق المرء الاقتراحات حول إصلاح تأمين المرضى، فسيكون الإدعاء بالمرض أقل جاذبية. وإذا قيّض لإصلاح إدارة العمل، والمساعدة الاجتماعية أن يشقا طريقهما نحو التحقيق، حينئذٍ يمكن تجنب الكثير من خرق القانون الذي يتبع أساليب غاية في الدهاء وجعله لا يلقى القبول إطلاقاً.

لكن من الضروري أن يهدف المرء هنا إلى صياغة جديدة في التفكير. إن مكافحة الاستخدام الخاطئ للمخدرات ينظر إليه في بلادنا من قبل المحافظين بشكل خاص من حيث الحماية والرعاية للمدمنين، وبدرجة أقلّ من ضمن منظور كيفية سحب

(*) فنغ هو الوحدة الدنيا في النقد الألماني والبالغ 100 (المعرّب).

البساط من تحت أرجل البنى التابعة لمافيا الاتجار بالمخدرات وتمنع بالتالي تصرّف المدمنين الإجرامي، مثل السطو العام إلخ.... ومن شأن هذا الهدف الذي يراعي أولاً هموم الشعب بكامله، أن يصار إلى تقديم الجرعات اليومية لمدمني الهيروويين والكوكايين المعترف بهم من قبل المؤسسات الحكومية بشكل مضبوط ومجاني، وفي مصلحة الجميع.

إن من نتيجة الإجراء هذا تقلّص الاتجار غير الشرعي بهذه المواد المحظورة وتراجع الجريمة المرتبطة بها جذرياً. وإذا ما أزاح المرء بهذه الطريقة العرض الحر للمخدرات الخطيرة من السوق، فسيصبح الوصول إلى من لم يصبح مدمناً أكثر صعوبة وسيتقلص الحافز المادي لإغواء تجّار المخدرات بالإدمان، لأنهم لن يستطيعوا كسب زبائن جدد.

ثم يمكن النظر في جعل استهلاك وتجارة الحشيش مشروعين، كما هو الحال في النيكوتين والكحول، لكن مع زيادة الضريبة على استخدامه بشكل كبير ومنع الدعاية له. ولربما يحول هكذا في تجارة الحشيش دواعي الجريمة من خلال الاتجار غير المشروع به إلى التهرب من الضرائب.

إننا نعتقد أن سلطاتنا قادرة على الإحاطة بهذه الظاهرة بالشكل المطلوب.

من الجائز أن نطرح أفكاراً حول موضوع آخر يدور في فلك الجريمة المنظمة، ونعني به الدعارة. ينطلق القانون

الألماني من أن الدعارة منافية للأخلاق والعرف لذلك لا يقدم النظام القانوني لبائعات الهوى حماية لما يقمن به، مثل التعويض عن الخدمات الأخرى. عدا عن ذلك فإنّ تشغيل المواخير ممنوع وتخضع المخالفة للعقوبة. تنبثق هذه الضوابط من مفهوم أخلاقي شريف. غير أن الدولة تخلق لذلك فراغاً قانونياً، لأنها تمتنع هنا عن حماية نظامها القانوني، وبشكل خاص القانون المدني وقانون العمل، ولكنّها لا تمنع الدعارة... وتقوم الجماعات المجرمة بسدّ الفراغ.من أمثال القوّادين الذين يقدمون الحماية التي تحظرها الدولة لبائعات الهوى واللاتي يتعرضن للاستغلال بطريقة مرعبة. ثم إن هذا الفراغ يعني في الواقع مدخلاً لتجارة الرقيق الأبيض حيث تسلب حرية النساء في المواخير غير الشرعية ويجبرن على ممارسة الدعارة. ولكن بما أنه لا يمكن منع الدعارة، فلا مناص من إيجاد صيغ لربطها بالنظام القانوني، ولمصلحة من يعمل بهذا المجال أو بالأحرى لمصلحة المواطنين الآخرين الذين يحسّون بالقلق والتهديد من قبل جماعات المافيا التي تجد قاعدتها الاقتصادية في هذا المجال.

إن هذه الأمثلة المستعرضة الثلاثة، والتي يجب علينا أن نوليها اهتماماً كبيراً ولصالح القانون والنظام في بلادنا، تدعونا لنتساءل ألا يتسبب في الواقع كثير من المجالات السياسية التي يقصد منها حسن النية بالأذى وبالشكّ في قواعد نظامنا القانوني بدلاً من المنفعة المرجوّة من الأوضاع المتغيرة من خلال العولمة.

قبالة كل الاقتصاديات ثمة شعورٌ يولد الثقة بفاعلية مجتمعنا، والذي ينشأ عنها الانتماء لأمتنا بالنسبة لغالبية المواطنين. وهذا ينطبق أكثر من أي وقت مضى على عصر العولمة، في أن تنهج السياسة منحىً مقاوماً لتآكل الثقة واندثارها. ومن الصعوبة تقديم الآثار الإيجابية لهذه السياسة، وبنفس القدر تقويم آثار الإخفاق السياسي، ذلك أن الثقة بتضامن الأمّة شيء له سمة الشمولية.

فالتخريب الذي يجري في موقع يستجرّ آثاراً مدمرة في مجال آخر لم يتوقعه التفكير العقلاني إطلاقاً.

التأمين على الشيخوخة
قضية شرف أو الوصية الرابعة

رعاية الشيخوخة كضمان للمستقبل

حين عاد موسى [عليه السلام] من جبل سيناء كانت الوصايا التي حملها تدعو إلى تنظيم حياة الناس مع بعضهم البعض، كانت الوصية الأولى تقول:

«عليك أن تحترم أباك وأمك». وعلى غير كل الوصايا تضمنت هذه الوصية شرحاً «...طوال حياتك التي وهبك الرب إياها».

إذا كانت الوصايا العشر حسب التقاليد القديمة الواردة في الكتاب المقدس كلمة إلهية، ويمكن للمرء أن يعتبرها تشريعاً جاء به موسى بعد صعوده على جبل سيناء.

وعلى أي حال فهي تمثل مقطعاً هاماً من وضع القوانين في تاريخ البشرية. إنما ما يلفت النظر في الوصّية المقدسة هو تبريرها. ويعتقد المرء أن احترام الأهل وشكرهم واجب يعود

إلى ما فعله الأهل لأبنائهم في حياتهم، لكن العكس هو الصحيح فاحترام الأهل هنا ينظر إليه كضمان للمستقبل. وهكذا كانت نظرة الأقدمين إلى موضوع احترام الأهل. أما في التفكير الراهن فيمكن اعتبار احترام الجيل لأهله، بمعنى تأمين مصروف مقبول لهم أثناء الشيخوخة شرطاً أساسياً لأن تحافظ الأمة على نفسها من الزوال. ومن الجدير بالملاحظة، إذا كانت هذه الأفكار المستقاة من الدين ما زالت تشكل قاعدة لسلوك الأجيال تجاه بعضها البعض وما هي النتائج التي تصدر عن تكوين التأمين الاجتماعي لنفقات حياة الكبار في السن، أي الجيل الذي لم يعد منتجاً في مجتمعنا.

ولا ريب، فإن ثمة صلة كبيرة بين المقدرة المستقبلية لأمة من الأمم واستعداد أبنائها لتقديم الاحترام للكبار في السن، ذلك أن ثقة الأجيال تجاه بعضها تعتبر منطلقاً حقيقياً لفاعلية انتقال المسؤولية في المجتمع من جيل إلى آخر. ويبقى في نهاية الأمر الجيل الآتي الذي يتحمل العبء لأن فيه تتجسد المعارف والتجارب التي من خلالها تتحدد مقدرات وطاقات الأمة. ومن ناحية أخرى فلدى الجيل الراهن مواقع القوة في المجتمع سواء كان ذلك مرتكزاً على سلطة التنظيم أو المُلكية. إذ يوجد كثير من الأنظمة الاجتماعية التقليدية يغلب عليها تمركز السلطة في أيدي الآباء حتى وفاتهم. وتعتبر هذه المجتمعات التي يسيطر عليها الآباء، مستقرة حقاً، بيد أنها ليست أهلاً للتطور. ولا تتوفر للأفكار الجديدة التي يتبناها جيل الشباب، والتي يحتاج لتنفيذها السلطة

والمسؤولية في المجتمع، إلا فُرصٌ ضئيلة للتحقيق. وهكذا تفقد هذه المجتمعات دائماً الصلة بالتطورات الجارية في العالم ويتم تجاوزها من قبل شعوب أخرى كانت تعتبرها في الماضي أقل منها وبالتالي تبسط عليها سيطرتها وهيمنتها. وفجأة تجد هذه الشعوب أنفسها لا تتمتع بالحرية التي وهبها الله إياها.

لكن، لماذا يتصرف جيل الكبار بشيء من الخرق في هذه الحالات، ولا يسلم ما في يده بالوقت المناسب ؟ قد يكون وراء هذا السلوك أسباب خاصة. فإذا لم يكن تبدل الأجيال في بلد من البلدان يتم عبر العديد من العقود، فإن ذلك مؤشر على وجود أخطاء جسيمة. وتبقى المسألة الأهم هنا أن تأمين مصاريف مقبولة في الشيخوخة لم يعد مطروحاً، إذا تخلى المرء عن السلطة. ويمكن أن يكون السبب في أن أنظمة الضمان القائمة لا تكفي أو أنها ليست جديرة بالثقة. ومن هذه الزاوية يكتسب ما أطلق عليه وزير العمل الاتحادي السابق نوربرت بلوم بشيء من الافتخار «عقد الأجيال» آفاقاً مختلفة تماماً عما قاله منتقدوه. إن نظام رعاية الشيخوخة الموثوق والفاعل، والمنطلق من العقد المزعوم، على حساب «شخص ثالث» كما يقول منتقدو بلوم، إنما سيكون ضماناً لكي يعيش أبناؤنا وأحفادنا كأمة ديناميكية وحرة في الأرض التي أعطانا الله. لأن نوربرت بلوم أدرك أن تأمين الشيخوخة واجبٌ إلزامي للمجتمع برمته. وهو ليس كما يحاول مخالفو بلوم ترويجه، بأن المسألة يمكن حلها على خير وجه إذا أصبحت مسألة خاصة لكل فرد. ولا

مراء في ذلك بأن هذه الفكرة ستؤدي آجلاً أم عاجلاً إلى سيطرة السادة الكبار الذين لن يسلموا السلطة وهذا على شتى مستويات المجتمع، بدءاً من المصنع الحرفي الصغير، إلى الشركات الضخمة وصولاً إلى قيادة الدولة.

التأمين على الشيخوخة وظيفة اجتماعية، لكنها تشمل أكثر من مجرد نظام تأمين معاشات مُحكم. فمن ضمن ذلك أن يُصار إلى تأمين الشيخوخة الفردي عبر نظام قانوني محدد، وكذلك تبني سياسة مُلكية واضحة يكون من شأنها خلق الثقة لدى المالكين بأن لا يجري استملاك عقاراتهم أو بيوتهم من قبل المستأجرين، بالإضافة إلى وجوب الاعتماد على سياسة مالية ونقدية تحمي أصحاب مؤسسات التأمين على الحياة والثروات المالية من تآكل مدخرات الشيخوخة من جراء إفلاس الدولة أو التضخم المالي. ولا يغيب عن البال السياسة الاقتصادية التي تتحاشى الأزمات أو بالأحرى تسيطر عليها، لكي تتجنب تبدد الثروات من خلال انهيار الشركات المتعاقب. ثم هناك سياسة أمنية وخارجية يتعين توفرها لحماية الثروات الخاصة من التحطيم والتخريب الناشئ عن الحروب والحروب الأهلية.

وفي كل ما ذكرناه لا يمكن أن يتم تبدل الأجيال بشكل صحيح إلا إذا توفرت الثقة في المستقبل. ولكن بما أنه لا يوجد ضمان مائة بالمائة حول القرارات الخاصة غير الناجمة أو الكوارث الاجتماعية، فثمة أمر هام جداً يتعلق بتأمين الشيخوخة الجدير بالثقة، وهو أن المجتمع، أي كل الشعب والأمة، يبدي

عن استعداده لضمان مصاريف حياة أولئك الذين يتخلون عن السلطة. وهكذا تبادر الشركات الكبيرة إلى تكريم القيادات العاملة فيها حين تنتهي خدمتها فيها بأن تضع تحت تصرفها مبالغ من المال تنفقها في فترة الشيخوخة وتؤمن لها مستوى حياة لائق. وتستطيع الدولة أن ترعى وعلى كل المستويات تبدل السلطة في السياسة والإدارة من خلال تأمين حياة مستوى رفيع حين ينهي المسؤولون خدمتهم فيها. ويبقى من وجهة نظر المعنيين في ضمان التقاعد الألماني أن يكون سقف ضمان الشيخوخة منوطاً بالجهد الحياتي وبهذا يكون مرتبطاً بمستوى الحياة المُعاش، دون أن يضمنه بشكل كامل.

وإذا اختصرنا ما قلناه فيما سبق يمكننا التوصل إلى ثلاثة عناصر تتعلق بالضمان الاقتصادي للكبار في السن الذين ينتهون من خدمتهم، والتي من شأنها فسح المجال لتبدل الأجيال بشكل باكر ومريح:

- يتعين على مستوى التأمين أن يكون حسب الجهد الحياتي وأن يأخذ بعين الاعتبار مستوى الحياة التي وصل إليها المرء (دون أن يكون ضمان كامل له).
- ينبغي أن يتوفر إلى جانب الرعاية الخاصة، جزء هام وديناميكي من الرعاية الجماعية، يجعل المواطنين، وبشكل مستقل عن قراراتهم المالية الفردية مشاركين في التطور الاجتماعي لكل الشعب في السراء والضراء.
- ولا يجب أن يكون تأمين «خريف العمر» مسألة خاصة

بالنخبة، وإنما مبدءاً لكل المواطنين. وهنا يجري قبول مختلف أنظمة الضمان إذا كانت خالية من الفجوات وتختار التأمين المتعدد المناسب.

إن نظام حماية الشيخوخة الذي اعتمدناه في ألمانيا عقب الحرب العالمية الثانية، امتداداً للمبادئ السابقة، هو نظام فعال قياساً لهذه المبادئ المذكورة ويعول عليه مستقبلاً. لكن من المهم إدراك أن تطورات جرت في العقود الأخيرة، تجعل من الضرورة بمكان إدخال إصلاحات وتحديثات أخرى عليه.

ضمان المعاشات القانوني بحاجة للإصلاح

كان بسمارك أول من تبنى سياسة إصلاح تأمين التقاعد قانونياً في ألمانيا في إطار خطة إصلاح اجتماعي سنة 1889. وحافظت هذه الخطّة على نفسها في خطوطها العريضة حتى إصلاح المعاشات التقاعدية الذي جرى سنة 1957. وعلى الرغم من إدخال تعديلات جمّة عليه منذ ذلك الحين، فإنه لم يطرأ عليه تغيير جذري. غير أنّه من اللازم إمعان النظر في هذه الخطوط العامة وإعادة تفحصها بدّقة. وليس من الضرورة أن نقع فريسةً لمرض غالباً ما يعتري السياسة الألمانية.

ويتمثل هذا المرض بأننا لا نسأل إطلاقاً عن المبادئ والهيكليات والأسباب التي تكمن وراء المشاكل والإخفاقات في التطور، بقدر ما نطرح الأسئلة عن التكاليف وعن أسهل الطرق لتخفيضها.

بالتأكيد تلعب التكاليف دوراً في الأفكار والمقترحات عن إصلاح تأمين معاشات التقاعد. غير أن المنطق يفرض أن تكون الأفضلية للأفكار الداعية للإصلاح الهيكلي. ما هي إذن العناصر الأساسية لنظام رعاية الشيخوخة هذا؟ وأين هي مشكلاته ونقاط الإصلاح فيه؟

طريقة الضريبة

كان إدخال طريقة الضريبة في تحويل ضمان المعاش التقاعدي القانوني الأساس الذي انطلق منه إصلاح سنة 1957. تلك الطريقة حلّت مشكلة احتياطات رأس مال (التي لم تكن كافية على أية حال) التأمين على المعاشات القديم، والذي ضاع عمليا بإفلاس الدولة بعد الحرب العالمية الثانية. كما هيّأت الطريقةُ إمكانيةَ أن ترتفع تعويضات الكبار في السن سويةً مع دخل الناشطين وبخطئ واحدة. وهذا ما قدّم الحماية من تعويم النقد، وكذلك المشاركة في الزيادات الإنتاجية العامّة وفي تنامي الدخل الحقيقي. كان الشرط في أن بقاء النظام هذا مستمراً في أدائه، هو أن تبقى العلاقة العددية بين الناشطين والمتقاعدين ثابتةً نوعاً ما. لكن هذا الشرط لم يعد متوفراً في ألمانيا منذ زهاء ثلاثين سنة. فمن ناحية تزداد نسبة متوسط عمر المتقاعدين بشكل دائم، ومن ناحية أخرى تراجعت نسبة الولادات في نهاية الستينات وبشكل كبير، مما أدّى في الواقع وبعد سنة 1990 إلى انخفاض عدد الذين يتولون مهناً جديدة من سنة لأخرى، أي أن عدد العاملين يتناقص وهم المنوط بهم تمويل نفقات حياة

المتقاعدين الآخذ في الازدياد. ولم يكن بالإمكان سدّ هذه الثغرة في التطور السكاني إلا عبر الهجرة إنما بشكل غير كافٍ. ثم جاءت مشكلة تخفيض عدد العاملين من جرّاء البطالة والتقاعد المبكر في هذه السنوات، والتي هي مشكلة راهنة لكنها غير دائمة.

تقدم بعض الجهات حلاً لهذه المشكلة في أن تتبع طريقة توفير فئة لغطاء رأس مال، يتم عبرها زيادة الكتلة النقدية للاشتراكات الضريبية. قد تبدو هذه الطريقة حلاً معقولاً لأسباب مختلفة، لكنّها لا تحلّ مشكلة أن يتحمل النشطاء في المجتمع عبئاً ثقيلاً من الضرائب على كواهلهم، ثم إن استخدام تراكم رأس المال يجب أن يكون له صدى اقتصادي حقيقي يكمن إما في تخفيض الاستثمارات الحقيقية للاقتصاد الوطني أو في تقليص الاستهلاك الحقيقي للجيل الناشط. وفي كلا الحالتين يعيش المتقاعدون على حساب النشطاء وأبنائهم.

وقد يكون في تبني سياسة عائلية جديدة ترمي إلى إصلاح الخلل في التوازن بين النشطاء والمتقاعدين الفائدة المرجوة. وهذه السياسة من شأنها أن ترفع من معدل الولادات إلى الدرجة التي يكون فيها الشعب قادراً على الحفاظ على نفسه، وهي النسبة التي يفترض فيها ولادة جديدة مقابل كل وفاة. ولكن بسبب فترات التأهيل الطويلة تؤثر هذه المعادلة بعد مضي زمن يصل إلى عشرين سنة كتسهيل لتأمين الشيخوخة. ومن الممكن تخفيف حدة المرحلة الانتقالية الصعبة قليلاً من خلال سياسة

اقتصادية وتشغيلية ذكيّة تؤدي إلى الحصول على المزيد من أماكن العمل بالاعتماد على فترات تأهيل أقصر والاستغناء عن التقاعد المبكر غير الضروري. لكن هذا لن يغيّر كثيراً من حقيقة أننا سنشعر في غضون العقدين القادمين بالأثر العميق للعجز الحاصل في نسبة الولادات في الثلاثين سنة الماضية. ولن يكون ثمة طريق آخر للمرحلة الانتقالية هذه لحين دخول سياسة الأسرة الجديدة حيز التأثير من أن نخفض مستوى معاشات التقاعد بالنسبة لدخل الناشطين. ولقد برز نزاع له أهميته سنة 1999، حول الطريق الواجب اتباعه في هذا الخصوص. كانت الحكومة الاتحادية بقيادة هلموت كول آنذاك قد عدلت صيغة معاشات التقاعد ذات المدى البعيد سنة 1998 بالعامل الديموغرافي الذي يمكن حسابه على المدى البعيد وبهذا يمكن أن يزرع الثقة للمضي بالتخفيض النسبي والضروري لمستوى معاشات التقاعد تدريجياً. غير أن الحكومة الجديدة برئاسة غرهارد شرودر قامت بالتخلي عن قصد عن هذا الإجراء، وبتعطيل المبدأ الأساسي لنظام معاشات التقاعد، وهو مشاركة الكبار في السن بزيادة الرفاهية في المجتمع، فقط بغية معادلة التضخم المالي.

من الناحية المادية فلكلا الحلّين تقريباً الأثر نفسه. ورغم ذلك يبقى الفرق شاسعاً بينهما. فبينما كان تدخّل الحكومة السابقة منبثقاً عن صيغة المعاشات التقاعدية بشكل منهجي، فإن سبب تدخل حكومة شرودر يأتي من الوضع الصعب للميزانية. وهكذا سيكون التدخل حكماً مسبقاً لتدخل آخر حين بقاء

الميزانية في وضعها الصعب. وسوف تهتز ثقة الكبار في السن النشطاء بتنظيمات الحكومة عن تأمين الشيخوخة مما يستدعي إثارة شكّهم في تبدّل الأجيال وإظهار عدم تقبل هذا التبدّل.

التأمين الإلزامي

جعلت مسألة الحل الألماني لضمان الشيخوخة عن طريق الضريبة الآنفة الذكر، والتي تتعلق بالمعونات الحياتية توفر ثلاثة عناصر ملزمة شرطاً لها. فالمجموعة الواجب تأمينها من الشعب يتعين عليها أن يكون لها على مدى عقود عدة نفس التحديد، وينبغي أن يتوفّر لأعضاء هذه المجموعة نظام تأمين إلزامي، ويجب أن تكون المساهمة مرتبطة بالدخل. بينما لا يراعي قانون المعاش التقاعدي في كل نقاطه هذه المتطلبات بشكل متكامل. ففي سنة 1975 كان العاملون ما يزالون مجموعة واضحة المعالم سوسيولوجياً مستقرة نسبياً. لكن عالم العمل تغير جداً. فالمرء يمارس هذه الأيام عدة أعمال. تتدرج من العمل المستقل إلى العمل المهني وبطريقة تتبدل باستمرار وبنفس الوقت. ولم يعد يستدل على هذه الحدود كفارق واضح لا من الناحية السوسيولوجية ولا من ناحية عالم العمل الواقعي. على العكس من ذلك: حيث تكون المعاملة المختلفة في الضمان الاجتماعي أقرب ما تكون فوضى معوقة للتقدم الاقتصادي، هذه الفوضى التي تخلق قوانين إشكالية «كالعمل المستقل الظاهري». كما أنه بالإمكان تعليل المعاملة المختلفة للموظفين والعمال في تأمين شيخوختهم نظرياً. لكن من غير الممكن تبرير ذلك أمام الرأي

العام لا سياسياً ولا عملياً. إذاً كل الآراء تتفق على الابتعاد عن التفريق. وبما أن إلغاء التأمين القانوني الإلزامي، وتبعاً لذلك إلغاء تمويل الضريبة ليس قابلاً للتطبيق، فإن نتيجة هذا المنحى اليوم، أن يمتد التأمين الإلزامي لرعاية الشيخوخة من العمال إلى الموظفين وأصحاب المهن الحرّة.وعلى هذا الأساس يمكن أن يستفيد كل المواطنين من تأمين رعاية الشيخوخة، إن كان من خلال رعاية الشيخوخة التي يتولاها المصنع أو المؤسسات الخاصة بالضمان التي تتبع لمهن معينة، أو إدخال نوع جديد تنفذه الحكومة لموظفيها. وبالتأكيد ثمّة التأمين الخاص الذي هو من حق كلّ مواطن.

سنسمح لأنفسنا بأن نطرح سؤالاً حول هذه النقطة بالذات. هل من المجدي الآن حيث تزداد حرية الحركة والعبور ضمن الاتحاد الأوربي أن يُلزم الأجانب للمشاركة بهذه الآلية الخاصة بالتضامن الألماني (أو هل يسمح لهم بها؟) يبقى الخيار في أن تظل مسؤولية ضمان الشيخوخة في يد الدولة وأنظمة تأمينها الاجتماعية وبمعزل عن موقع سكن ومكان عمل الشخص صاحب الجنسية.

تأمين أهل المتوفّى ومعادلة ضرائب العائلة

كما هو واقع الحال في اقتصار التأمين الإلزامي على العمّال فإن تطوّر المجتمع تخطّى قواعد رعاية أهل المتوفى. لأنها تنطلق من شكل ومستوى الحياة الكلاسيكي للعائلة والعمل

إبّان فترة الخمسينيات. كان الرجل آنذاك معيلاً للعائلة، بينما اقتصر دور المرأة على الزواج وإنجاب الأطفال - مع توفر قدر ضئيل من العمل السابق أو حتى دون أن يتوفر لها ذلك. وإذا كانت راغبة في العودة إلى عملها، فلم يكن باستطاعتها فعل ذلك إلا جزئياً ومن غير توفر ضمان اجتماعي ذي شأن. لهذا كان من الضروري أن يشمل تأمين شيخوخة الرجل بنداً خاصاً برعاية أرملته بعد وفاته.

لقد اختلف واقع الزواج والعائلات في عقود السنوات الأخيرة حتى ولو أن نموذج الزواج والعائلة مازال قائماً في شكله الكلاسيكي. وتنوعت أنواع الكسب وخاصة بالنسبة للنساء وللرجال. كما ارتفعت نسبة ما يطلق عليه «الآن حان دور الولادة» بشكل عال، أي أن عدد الأمهات اللواتي كنّ يمارسن أعمالهن وحرفهن قبل الولادة ارتفع جداً. كما تراجع عدد الأطفال قياساً لعدد العائلات، كما تراجع عمر العودة مجدداً (للنساء) لأعمالهن، ليس نتيجةً لتخفيض أوقات العمل العامة وتوسيع العمل الجزئي، الذي يجعل إمكانية الجمع بين عمل العائلة وممارسة عمل آخر ممكناً. ولا يجري تقسيم الأعمال في الأسرة على حسب الأنماط الحياتية القديمة. إذاً، نحن نقف قبالة كمّ من طرائق العيش في الأسر لم يعُد ينطبق عليها الأنموذج الكلاسيكي لرعاية أهل المتوفى. وتدور نقاشات مستفيضة في هذه الأيام حول الأنماط التي يمكن أن تعتبر حلولاً للمشكلة.ويمكن اللجوء هنا إلى التصور الأقرب لواقع

المساواة بين الزوجين وهو تقسيم الاشتراكات، حيث يحتفظ كل طرف من الزوجين بعد عقد الزواج بحساب في التأمين على معاش التقاعد وبواجبه في العضوية والمساهمة. ثم يُصار إلى تسجيل اشتراكات التأمين على المعاش التقاعدي المسدّدة أثناء فترة الزواج، لكِلا الزوجين مناصفةً. وبهذا يسقط تقاعد «أهل المتوفى» الآن الأم أيضاً التي كرّست نفسها كلّيةً لتربية الأطفال، هي التي تحظى من تقسيم الاشتراكات بحقها من المعاش التقاعدي الخاص بها.

كما ويراعي هذا الأنموذج استمرار تربية الأطفال الهامة في نظام التقاعد. ويمكن تحقيقه بأن تدفع الدولة إضافةً إلى تعويض الأطفال، أو ما كنّا اقترحناه في فصل سياسة العائلة «تعويض تربية الأطفال»، مساهمةً أخرى إلى ضمان معاش التقاعد، يمكن أن تكون هي الأخرى، كما هو مبلغ تعويض الأطفال الذي لا تحسم منه ضريبة، تخضع «لتقسيم الاشتراكات» بين طرفي الزوجين. وبما أن هذه المساعدة من قبل الدولة لضمان المعاش التقاعدي تؤدي إلى مساعدات إضافية للضمان هذا، حيث أنها تأتي بعد تأخر في الوقت بحوالى ثلاثين سنة، فإنها لا تشكّلُ عبئاً إضافياً على ميزانية الدولة. يمكن أن تتمّ من خلال مناقلة بسيطة تُحفظ فيها إعانة الحكومة الاتحادية العامّة للتأمين التقاعدي طبقاً لذلك، ولكي لا يرتفع مستوى التقاعد كلّه في سنة 2030 من جرّاء التغيير، لا بدّ من إدخال تعديل على صيغة التقاعد.

لا تزال ثمة مشكلة قائمة من مثل هذا التغيير أو بالأحرى من إلغاء تأمين أهل المتوفى، وتتمثل في ضمان عائلة ما لديها أطفال قُصّر، في حال وفاة أحد الزوجين. ومن الواجب حلّ هذه المشكلة في الدرجة الأولى من خلال زيادة المساعدات في إطار سياسة الأسرة. غير أن ذلك لا يموّل جهد العمل والوقت لأحد الزوجين الذي يتولى التربية. وهنا يُقترح إدراج مبلغ في المعاش التقاعدي طوال مدة التربية (كحد أقصى حتى بلوغ الطفل الأصغر سن الثامنة عشرة). بمعنى آخر إدراج ضميمة مالية كنوع من الضمان ضد الأخطار، مثل ضمان العجز المهني النادر الحدوث، ولكنّه يؤمّن على الحوادث المروّعة.

مساعدات التأمين على الأجانب

في النقاش الحاد الذي يدور حول ضمان المعاشات التقاعدية، تلعب مساعدات التأمين على الأجانب دوراً هاماً، غير أنّه لا يوجدُ رأي موّحد حول المقصود بذلك. إذ يعتبر كثيرٌ من المواطنين، وكذلك المختصون أن تقديم معاشات التقاعد للنازحين وللمتقاعدين من المقاطعات الجديدة الاتحادية(*) تعتبر مساعدات ضمان الأجانب، لأنّ هؤلاء لم يشتركوا سابقاً في نظام التأمين إطلاقاً. هنا تبرز فكرة تجميع رأس المال كقاعدة لتسديد المعاشات التقاعدية، بيد أنها ليست أساساً لضماننا

(*) المقاطعات الجديدة تعني ما كان يعرف في السابق جمهورية ألمانية الديموقراطية التي ذابت بعد إعادة الوحدة بين شطري ألمانية سنة 1990 (المعرّب).

التقاعدي في طريقة الضريبة. إن الذي ينطبق على النازحين وعلى مواطني المقاطعات الجديدة أكثر هو أن كلّ فئات الشعب من الطفل الرضيع إلى المتقاعد تنضوي في النظام. وإذا ما أدخلنا المشتغلين من «المواطنين الجدد» في الاشتراكات الإلزامية، فإننا ندرج بذلك ذويهم حسب النظام، في مجموعة المتقاعدين، والذين سيحصلون على إعانات دون أن يطلق المرءُ عليها إعانات تأمين للأجانب. لكن من الصعوبة بمكان الإجابة عن السؤال، إذا كانت مساعدات تكافؤ الأسرة، التي هي مضمّنة في ضمان المعاش التقاعدي تتبع لمساعدات تأمين الأجانب. فمن ناحية تخدم هذه فاعلية الضمان التقاعدي في المستقبل - وبشكل خاص في طريقة الضرائب - حين ولادة الأطفال وضرورة تنشئتهم ورعايتهم ومن ناحية ثانية فإن كل الآراء تتفق على ضرورة تنظيم سياسة الأسرة بشكل كامل وموحّد بالنسبة لكل الشعب، بغض النظر عن الدخل، ونوع العمل والحالة الاجتماعية. إنّ من النافع لا بل من الضروري، وكما اقترحنا في المقطع السابق أن يُصار إلى تبرير مساعدات العائلة في الضمان التقاعدي من خلال مساهمات تؤديها الدولة في إطار تسوية العبء للعائلة، ولا تعمل على دمجها في النظام دون مساعدات إضافية لها.

وقد يكون في اتخاذ قرار الاستغناء عن حساب الأوقات التي لم تُسدّد فيها اشتراكات في الضمان التقاعدي سهولة كبيرة لأنّ هذا ينطبق مثلاً على فترات التأهيل والتدريب التي ليس

لمنفذيها دخلٌ خاصٌ بهم.

وفي آخر الأمر يأتي في مقابل التأهيل وظيفة ذات دخل مرتفع واشتراكات مرتفعة وبالتالي مطالب مرتفعة من الضمان التقاعدي. هكذا لا تحتاج سنوات التأهيل زيادة المطالبة بالتقاعد مرة ثانية. كما لا يجب أن ترتفع أوقات البطالة منطقياً المطالبة بالتقاعد من غير تسديد الاشتراكات، لأن هذا الخلل من شأنه أن يفضي إلى فتح الباب أمام سوء الاستعمال. كما لا يبقى الذين يتخلّون عن الحياة المهنية مؤقتاً عن قصد، كي يتقاضوا الراتب التقاعدي، إلا تسجيلهم كعاطلين عن العمل.

بشكل عام يمكن القول أنه يجب أن يقترن سقف المطالبة بالتقاعد بالاشتراكات المدفوعة واقعياً. لأن المرء يتوصل من جرّاء ذلك إلى تقّبل دفع الاشتراكات كنوع من تكوين الثروة ولا ينظر إليها كعبء مثل بقية الضرائب والالتزامات الاجتماعية المالية.

وضوح الاشتراكات واستقراء المعونات المالية

أظهر الضمان التقاعدي القانوني خطأً له أسبابه التاريخية، جعل كل إصلاح يبدو صعب المنال وشكل عبئاً على النقاش العقلاني: «الموضوع يتعلق بما يطلق عليه أسطورة نصيب رب العمل» في المعونات المقدّمة، حيث يتعيّن على ربّ العمل أن يدفع نصف الاشتراك ويسدد الشخص المؤمن عليه النصف الآخر. وبالتأكيد يعتبر نصيب رب العمل بنفس المقدار جزءاً من التعويض عن العمل المنجز مثل الراتب المقطوع.لكن يُشار إليه

في النقاش «كنفقات جانبية للراتب»، وهكذا يشعر أرباب العمل بالراحة كي يطالبوا في هذا النوع من استخدام دخل العمّال بحقهم فيه، هذا الحقّ الذي لا يرغبون به لحسن الحظّ في استخدام الدخل الباقي للعمال. ومن المنطق أن يطرأ إصلاح عام على الضمان التقاعدي القانوني لاستخدامه ضدّ زيادة الرواتب والأجور المقطوعة من أجل تسديد الضمان التقاعدي من قبل العامل وبشكل موّحد. إن من شأن هذا التعديل أن يصبح ما ذكرناه حول فصل اشتراكات الزوجين أكثر وضوحاً للمشتركين، لأنّ الجزء الذي سيجري تقسيمه يسدده الزوجان فعلاً بالكامل. كما من شأن هذا أن يسهّل امتداد الضمان الإلزامي إلى أصحاب المهن الحرّة والحرفيين والموظفين، لأنه تصبح الاشتراكات اللازم تسديدها أكثر وضوحاً وتسهل مقارنتها مع بعضها.

ثمة سببٌ آخر موجبٌ لتعديل الاشتراكات في ضمان التقاعد القانوني. فغالباً ما تطرح في نقاش الإصلاح فكرة جعل دخل العمل وأيضاً توظيف رأس المال في الإنتاج قاعدة قياس لاشتراك الضمان التقاعدي لأن أهمية رأس المال كمصدر للدخل تزداد في المجتمع. أما فكرة تحميل رأس المال المنتج والمُستَثْمر في الآلات والأبنية نفقةً إضافية لتمويل الضمان التقاعدي فهي فكرة خاطئة، لأنه لا يُلْجأ هنا إلى الدخل وإنما لطرائق الإنتاج كقاعدة للضرائب. وهذا سيتسبب في إعاقة تطور الاقتصاد الوطني. لكن الفكرة الأقرب إلى المنطق هي اختيار الدخل الضرائبي من إيرادات العمل ورأس المال لكل فرد

لاشتراكات التأمين على التقاعد. ولا يمكن أن يكون لهذه الفكرة معنى إلا إذا استبعدت أسطورة «مساهمة رب العمل»

ولو بدل المرءُ تسديد الاشتراكات في الطريقة المقترحة هنا، فإنه سيكون من المجدي أيضاً تبديل انتقال الاشتراك وفي هذا لا يظل ربّ العمل مكلفاً في المستقبل بل الإدارة المالية التي تقوم بتجديد الاشتراك من الإيرادات الخاصة للضريبة ومن مختلف علاقات العمل والفعاليات المستقلّة والأعمال المهنية والحرفية، وكذلك من إيرادات رأس المال ثم تقوم بتسليم مساهمات الضمان التقاعدي. ثم يجري في نهاية السنة التأكد من أنه لم يكن من الضروري تجاوز المبلغ الإجمالي لحدود قياس الاشتراك عن طريق دفعات من مصادر مختلفة. ويتم تحويل المبلغ المقتطع من قبل الضمان التقاعدي إلى الشخص المؤمن عليه، لأنه الوحيد الذي يعرف مدى صحة هذا التمويل له.

إن مؤسسات الضمان عليها أن تتولى سنوياً تبليغ الأشخاص المؤمن عليهم لديها، عن تطور حساب مساهماتهم وعن حقهم التقاعدي تماماً كما تفعل شركات التأمين الخاصة، لكي تشجّع الوعي بأن اشتراكات الضمان التقاعدي تشكل نوعاً من تكوين الثروة، ثم عليها أن تسعى لزيادة الوعي عن التأمين الخاص والطوعي والحاجة للرعاية.

اقتراح تقديم خدمة إصلاح للضمان التقاعدي

يحتاج الضمان التقاعدي القانوني للإصلاح. حول هذه النقطة

يتفق أصحاب الاختصاص. لكن الذي لم يتم الاتفاق حوله هو الأهداف من الإصلاح. ثمة هدف يرمي إلى تخفيف عبء أرباب العمل من التكاليف، وهدف آخر يراعي ناحية تربية الأطفال التي تعتبر شرطاً لعمل «الطريقة الضرائبية» في أن ترتفع حصتهم في التقاعد (أو تنخفض مساهماتهم). وهناك هدف إلغاء مساعدات التأمين للغرباء أو تمويلهم عبر الضرائب بدلاً من الاشتراكات. وكذلك يوجد هدف توسيع دائرة المؤمن عليهم والتعويض عن رعاية أهل المتوفى من خلال إدراج حق مطالبة خاصة بالتقاعد حتى لأحد الأزواج ممن ليس له عمل (ربة المنزل والأم). وثمة هدف يتمثل في تحويل الضمان التقاعدي القانوني من «الطريقة الضرائبية» إلى نظام ضمان تغطية رأس المال، من شأنه أن يجعل الجيل النشيط يتحرر من المسؤولية التضامنية لتمويل مصاريف حياة الكبار في السنّ، وكذلك هناك هدف إتباع التأمين الضريبي بضمان الحد المعيشي الأدنى وإلزام المواطنين بضمان خاص يعتمد على التقاعد المرتبط بمستوى الحياة. كل هذه الأهداف متناسقة فيما بينها، أي يمكن تحقيقها مع بعضها، والبعض يناقض الآخر، أي يمكن اعتبارها خيارات لبعضها. ولا ريبَ في أن بعضاً من هذه الأهداف تتناقض مع التصورات الاجتماعية، وتتميز بتخليّها عن التضامن كمبدأ وعن «عقد الأجيال» كفكرة. ويضاف إلى ذلك التأكيد على المبدأ الفردي «كل إنسان يصنع حظّه بنفسه». هذا المبدأ الذي يمكن أن يؤدي حتى إلى تحمّل تبعات المسؤولية الفردية عن التضخم المالي والحرب.

ومن يودُّ تقديم مقترحات ملموسة لإصلاح الضمان التقاعدي عليه أن يحسمَ أمره بالنسبة لدعم أهداف الإصلاح التي سيبني عليها مقترحاته، وللتصدي للأهداف التي لا يمكن تماشيها مع هذه المقترحات. كما وينبغي عليه أن يكون صادقاً مع أهدافه ويفصحَ عنها بوضوح كامل ولا يترك الانطباع بأنّه قادر على تنفيذ كل الأهداف المتضاربة دفعةً واحدة.

إنّ مقترحات الإصلاح التالية ستسعى لأخذ هذه المبادئ الأساسية في الاعتبار، ولن يكون جوهرها مبنياً على الأحابيل والحيل التي يجري تمحيصها هذه الأيام، والتي يتم من خلالها إطالة تمويل الواقع القائم، بل تكمن دائرة اهتمامها في طرح الأفكار الأساسية والمبدئية التي تعطي نظام رعاية الشيخوخة فرصةَ استمراره لمدة خمسين سنة أخرى.

وهذه هي مقترحات الإصلاح:

1. الطريقة الضرائبية

يجب الحفاظ على نظام الضمان التقاعدي المُموّل من الضريبة والذي لا تخضع اشتراكاته للدخل، كذلك المعاشات التقاعدية المرتبطة بالاشتراكات كتأمين قانوني إلزامي. إنه التعبير المباشر لتضامن الأجيال، الذي يجيء فيه التخلّي عن السلطة المبكرة من قبل الجيل الكبير لصالح الجيل الشاب.

2. الصيغة التقاعدية

علينا أن نسعى عبر سياسة اقتصادية وسياسة سوق عمالة من

شأنها خلق فرص عمل إضافية وعبر سياسة تربوية تقصر فترات التأهيل. وعبر نماذج عمل تمكّن من ممارسة المهن خارج إطار حدود السنّ المعمول بها الآن، من غير أن تعيق المسؤولية الانتقالية للجيل التالي لكنها تحسّن العلاقة العددية بين النشطاء والمتقاعدين بصورة كافية. ولكن إذا لم يكن هذا كافياً، فينبغي أن يدمج العامل الديمغرافي الكامن في صيغة التقاعد الذي يخفّض سقف التقاعد النسبي طبقاً لتطور تركيب الأعمار، بحيث يبقى عبء التقاعد قابلاً لأن يتحمله الناشطون مالياً.

3. السياسة العائلية

لن يتوفّر حلٌّ لرعاية مقبولة للشيخوخة على المدى البعيد، إلاّ إذا أدخلنا تعديلات على سياستنا العائلية تهدف إلى زيادة نسبة الولادات لإعادة توازن الشعب والتصدي لمشكلة الطعانة في السن فيه من الناحية الاجتماعية المالية. وهذا ليس عنصراً لإصلاح الضمان التقاعدي، بل هو القاعدة الأهم لفاعلية التأمين على الشيخوخة بصورة مستّمرة.

4. واجب التأمين الإلزامي

لقد تمّ تجاوز الفصل الصارم بين العمّال وأصحاب المهن الحرّة في عالم اليوم، هذا الفصل الذي يفرضه في الدرجة الأولى واجب التأمين الاجتماعي فهو يعيق الديناميكية الاقتصادية والاجتماعية وكذلك توّفر أماكن عمل جديدة. كما وتكسب لدى المواطن العادي تلك المداخيل، بشكل خاص من عوائد رأس

المال، أهمية أكبر على الدوام في مستوى حياته. لهذا يجب أن يشمل واجب التأمين الاجتماعي كلّ الكَسبة ما بين سن 18 – 65. كما لا ينبغي أن تكون المساهمة منوطة بمدخول العمل بل يكون كل مبلغ المدخول قاعدة للقياس. ومن المفروض تعديل أنظمة رعاية الشيخوخة بالنسبة للموظفين وأصحاب المهن الحرة وغيرها من المهن التي لها مداخيل ثابتة، بالشكل الذي تنطلق فيه أولاً من قاعدة نظام خاص يريدها التأمين.

5. ضمان أهل المتوفى

لم يعد تنظيم رعاية أهل المتوفى المتّبع اليوم ينسجم لا مع واقع الزواج ولا مع طبيعة عمل الزوجين. ولهذا ينبغي إلغاؤه. وبدلاً من ذلك ينبغي العمل بنظام «تقسيم المساهمة» الذي ينظم تسديد الاشتراكات الإلزامية لكل الزوجين في حساب الضمان التقاعدي بواقع المناصفة بينهما. أما في حال وفاة أحد الزوجين قبل أن يبلغ الطفل الأصغر سن الثامنة عشرة ويصبح مستقلاً مالياً يُلجأ حينئذ لاتباع قاعدة خاصة بهذه الناحية.

6. مساعدات التأمين للأجانب

إن إدماج مجموعات جديدة من المواطنين في الضمان التقاعدي (مواطني المقاطعات الجديدة والأجانب) لا يعني التأمين على الأجانب، كما كان يُؤكد سابقاً. لأن مثل هذه المساعدات تعتبر في التأمين الضرائبي منسجمة تماماً مع المجتمع، إذا اندمجت مجموعة جديدة من الشعب، وفيها

المتقاعدون ودافعو الاشتراكات، في النظام. أما الذي يعتبر على عكس ذلك غريباً على الضمان فهو المساعدات التي لا تُدفع قبالتها أية اشتراكات. ومن ضمنها الاعتراف بأوقات لا تُسدد فيها الاشتراكات كالتأهيل، وخدمة العلم والبطالة والمرض وكذلك النوع الحالي الذي يراعي فترات تربية الأطفال. عندئذ يمكن الاستغناء تبعاً لذلك عن التقويم الأعلى للأوقات التي لا تُسدد فيها الاشتراكات إلاّ بالقدر الضئيل، وأخيراً يجب أن ينطبق على كلّ المؤمن عليهم، ومن ضمنهم الأزواج أنْ تكون مطالبتهم التقاعدية انطلاقاً من صيغة التقاعد النسبي ناتجة مباشرة عن الاشتراكات المدفوعة فعلاً.

7. مراعاة الأطفال

فيما لو استثنينا القاعدة المذكورة في البند السادس من هذه المقترحات، فإنه من اللازم إضافة تحسين على رعاية الشيخوخة، إذا قام الأهل بتنشئة أولادهم. ويمكن تحقيق ذلك على أكمل وجه في النظام الإصلاحي، بأن يُسدد من الدولة إلى جانب التعويض المالي عن الأطفال، اشتراك يضاف لضمان الأم التقاعدي - ويخضع الاشتراك مثل باقي الاشتراكات - للتجزئة مناصفةً بين الزوجين.

8. انتقال الاشتراك

تنصّ القاعدة المتّبعة حالياً على أن يسدد المؤمّنُ عليه وكذلك ربُ عمله، كلٌ 50٪ من اشتراكات الضمان التقاعدي.

إلا أن تنفيذ هذه القاعدة لم يكن يتمّ دائماً بالصورة المثلى. أمّا في حالة تطبيق التأمين الإلزامي العام، الذي لا يشمل فقط العمّال والدخل الناجم عن فاعلية عملية، فسيكون من شأن القاعدة آنفة الذكر أن تطبق بشكل صحيح. كما سيصار مستقبلاً أن يُسدد كلّ المؤمّن عليهم اشتراكاتهم 100٪ بأنفسهم، بحيث ترتفع المعاشات المقطوعة والرواتب مرة واحدة للتسوية ثم تُحصّل الاشتراكات مع ضرائب الرواتب والفوائد والدخل من قبل وزارة المالية التي تؤديها بدورها إلى الضمان التقاعدي.

9. الجنسية

يُطرح سؤال في إطار التأمين الإلزامي العام لمن تجاوز سن التاسعة عشرة فيما إذا كان التأمين الإلزامي سيعتمد مكان السكن أو موقع العمل أو الجنسية مرجعيةً له. وفي أوروبا كما هو في العالم بصورة عامة، يعمل المرء على أن تنطبق أنظمة الضمان الاجتماعي على الجنسية، بحيث تعقد اتفاقيات عند الضرورة عن طريق مكاتب المساعدة أثناء انتقال الاشتراك. لكن بشكل عام يجب أن تكون الفكرة المثالية سارية المفعول. إذا كانت رعاية الشيخوخة ستفيد شعبنا بالدرجة الأولى، فلا يجب على المرء أن يلزم أفراد الأمم الأخرى الذين هم ضيوف لدينا، ليساهموا في تمويل نظامنا الوطني.

مشاكل انتقالية

يعتبر تحقيق الإصلاح في تأمين التقاعد القانوني الذي

سيغير قواعد المطالبة بالتقاعد، مشكلة عويصة وصعبة للغاية من الناحية الإدارية. ليس فقط الدستور بل الفكرة الأساسية من التأمين على الشيخوخة وعقل الإنسان الواعي، كلها لا تسمح بأن تلغى المطالبات المكتسبة في إطار الإصلاح المُراد. وعلى المرء أن يختار طرائق التغيير التي تمكّن من تقديم المعونات حسب الحق القديم والجديد بالتوازي. إذا عمل المرء في يوم محدد لتغيير الحقّ، يستطيع أن يتجنب مبكراً حدوث ثغرات في المعونات أو بالأحرى ازدواجية فيها. غير أن الصعوبة الحقيقية لمثل هذا التغيير لن تكون في أن لا يستطيع أصحاب الاختصاص والموظفون المؤهلون والخبراء من الوزارات ومنظمات الضمان التقاعدي السيطرة على المشكلة بطريقة اختصاصية، ويسمح للمرء أن تكون لديه هذه الثقة في كل حيثياتها. أما المشكلة الأكثر صعوبة فستكون في أن تُمنْع في سياق مثل قواعد التغيير هذه التأثيرات الأيديولوجية والسياسة المُسْتقاة من بعض المصالح التي ستحاول مجدداً زرع عناصر معادلة لنظام الضمان التقاعدي الجديد التي ستؤدي إلى جعل النظام برّمته غير فاعل، تماماً كما يحدث لأجهزة الكمبيوتر التي تُصاب بنوع من الفيروسات بين حين وآخر.

وإذا ما قُيّض لنا أن نحقق مقترحات الإصلاح هذه، عندئذ تكون النقاشات الصعبة الدائرة والجهد المبذول قد آتتْ أُكُلها وسيكون من جرّاء ذلك أن يصبح نظام رعاية الشيخوخة الألماني قادراً على الاستمرار لعقود قادمة. كما أن النظام سيسهّل تمويل

ضمان التقاعد القانوني وتسوية أعباء العائلة، ليس فقط لأنه أكثر وضوحاً للمواطنين. لكن من الضروري أن يتوّفر تكيف في صيغة التقاعد لكي يمكن تجنّب أن يرتفع مستوى التأمين كلّه من خلال تعويضات أكثر في مجال العائلة بالمقارنة مع دخل النشطاء. وهذا ما لا نستطيع إنجازه في غضون الثلاثين سنة القادمة، وإذا ما وقع ذلك في أنفسنا موقعاً مقبولاً، فسيساهم هذا الإصلاح في تعميق فهمنا للوصية: بأن نبدي كل الاحترام للأم والأب اللذين كانا السبب في وجودنا في هذه الحياة وفي بلادنا التي فيها نعيش.

السياسة الصحية
أو الخوف من السوق
يهدّد الصحة

المرضى بحاجة للأمان

لقد أظهر لنا السيد المسيح، بصورة معبّرة، كيف نتصرف حيال المرضى. كما فعل هو مع الرجل المريض الغريب في ساماريا. وعلى مثل السامارين الشفوقين يجعل السيد المسيح هذا الغريب يفعل ما يتوقعه المرء من كل واحد منّا: وهو تقديم العون للمريض في وقت الحاجة، دون اعتبار لهيئة الشخص ومظهره، ومساعدة المحتاجين من بين صفوفنا أو من خارجها. إننا لم نعط في ألمانيا كل توصيات الإنجيل ما تستحقه من وعينا الاجتماعي. لكن الذي غدا جزءاً من حياتنا الواقعية هو: من يمرض، يستطيع أن يعتمد على دعم المجتمع له. وقبل أن نعالج بالتفصيل كل مشاكل التنظيم والتمويل لشؤوننا الصحيّة في الصفحات القادمة، علينا أن ندرك أهمية موقفنا تجاه المريض من الناحية الإنسانية والثقافية في مجتمعنا.

يتوقع الشباب الذين يخوضون معترك الحياة ويحبذون نظامنا الاجتماعي، ويقدمون أقصى طاقاتهم وجهدهم في المنافسة القائمة عل قدم وساق أن يتلقوا العناية الكاملة بهم، إذا أقعدهم المرض عن الإتيان بذلك. وأياً كانت الحالة التي أعاقتهم عن سعيهم، أهي نزلة برد شديدة أو احتشاء في العضلة القلبية، فإنهم يريدون أن يكونوا على بيّنة من أمرهم في أن الآخرين يبذلون قصارى جهدهم لمد يد العون لهم وأن لا يضطرّوا وعائلتهم أن يصبحوا من جراء المرض في ضيق ذات اليد. ولا مراء فإن السياسيين والأحزاب التي تلامس هذه الناحية بغير حق سوف تدفع ثمن سلوكها هذا من سمعتها السياسية لا بل من وجودها السياسي برمّته. وفي هذه الناحية لا يؤيد الألمان فكرة إدخال المساعدة المتدرجة حسب الاستطاعة المالية. إن مبدأ: الطب للطبقتين مرفوضٌ غالباً في بلادنا حتى أيضاً من أولئك التابعين للطبقة الأولى.

ويمكن للمرء أن يقول، وبشيء من الثقة، أنَّ نظامنا الصحّي كما تشكّل في أثناء السبعينات والثمانينات يؤمن للمواطن المتطلبات التي يأمل أن تحققها له بلاده في هذا الخصوص. وكم سيكون الأمر جميلاً، لو انخفضت تكاليف النظام الصحي. بيد أن هذه الرغبة تنطبق على الجميع وليس على الشؤون الصحية فحسب. ازدادت التكاليف الصحية من سنة 1975 إلى سنة 1990 فقط بالنسبة للناتج الاجتماعي القائم في أسس جمهورية ألمانيا الاتحادية، ووصلت إلى9٪من هذا الناتج.

لكن الأوضاع تغيرت في غضون ذلك. فلقد تسارعت زيادة التكاليف، بحيث ارتفعت نسبة التكاليف الصحية في الناتج الاجتماعي القائم. حيث وصلت في سنة 1995 إلى حدود 11٪ وما يزال التوجه يشير إلى زيادة في ارتفاعه. وهكذا يتهدد نظامنا الصحي من قبل نظامنا المالي.إننا الآن في مواجهة إمكانيتين علينا أن نختار بينهما، فإما أن نتخلّى عن المنجزات الحضارية للنظام الصحي الذي يؤمن لكل مواطن في حالة مرضه مصاريف حياته والمساعدات الطبيّة الضرورية، أو أننا نجد طرقاً لعقلانية النظام مع الاحتفاظ بالمستوى الذي توصلنا إليه من حيث الأمان والرعاية الطبية.

وإذا صاغ المرء الخيار على هذا النحو، فلقد أجاب المرء عن السؤال قبل أن يطرحه. لكن من الأهمية بمكان أن يتم التأكد من خلال صياغة هذا الخيار، أن نتيجة العقلانية ليست تقليص المساعدات، بل منع هذا التقليص.

لكي ندرك إمكانيات العقلانية في الشؤون الصحية، يجب التصدي للتطورات الفاشلة التي أثقلت كاهل هذا النظام، ويجب على المرء أن يميز هذه التطورات الفاشلة عن اتجاهات التطور التي من شأنها أن تؤدي إلى زيادة التكاليف الصحية بشكل حتمي. غير أن الوجه الآخر يتعلق بإمكانيات التخفيض الكثيرة الناجمة عن التطور المذهل أو تطوير عقاقير طبية جديدة في التشخيص أو الجراحة أو تطوير عقاقير طبية جديدة.

عوامل التأثير على تطور التكاليف في الطب

التقدم والعقلانية

بما أنه طرأت زيادة في السنوات الأخيرة على مجمل التكاليف الاقتصادية للشؤون الصحية بشكل كبير، تدور نقاشات عامة تتمحور حول العوامل المؤثرة التي أدت لهذه الزيادة. من ضمن هذه العوامل ارتفاع متوسط العمر، حتى ولو أنه دلالة على ارتقاء المستوى الصحي. إنما من الناحية الإحصائية فإن الناس الذين أشرفوا على سن الستين ميالون لزيادة حالات المرض بينهم، بمعنى آخر أن طول العمر قد بدأت آثاره تظهر عليهم، وتزداد نسبة التكاليف الصحية في الناتج الاجتماعي مع زيادة نسبة هذه المجموعة من كلية الشعب.

أما الأمر الأكثر صعوبة في مقابل ذلك فهو دور التقدم الطبي. فطرائق التشخيص المعقدة والباهظة الثمن، وكذلك المعدات الطبية الحديثة تؤدي إلى ارتفاع تكاليف التشخيص، لكنها بالمقابل تتيح المجال من خلال الاكتشاف المبكر للأمراض كي تنخفض تكاليف معالجة مرض ما والشفاء منه. وبالتالي تنخفض تبعات المرض مثل الاستمرار في دفع الراتب أثناء المرض، تكاليف الاستشفاء بعد المرض، إلخ... كما أن من شأن التقدم الطبي في مجال الجراحة الدقيقة أن تجرى العمليات الجراحية مقابل كلفة أقل وبطريقة تحافظ على المريض بشكل أكبر. لقد جعلت العمليات الجراحية الدقيقة فترات الإقامة

في المستشفيات قصيرة، لا بل أمكن اجراؤها حتى في المستوصفات. لكن التقدم الطبي الجراحي جلب معه أموراً أخرى، وهو أن العمليات الجراحية تجري بصورة متكررة، دون أن يقدر المرء التقدير الصحيح، ما إذا كان سينتج عنها مستقبلاً ضرورة إجراء عمليات جراحية معقدة، أو أن بعض المعالجات لا ضرورة لها إطلاقاً.

لا شك في أن التقدم والمعارف الحديثة جعلت مدة المعالجة السريرية للمرض في المستشفيات أقصر، كما أمكن من خلال أقسام الإسعاف والطوارئ في المستشفيات تجنب كثير من المضاعفات التي كانت تحصل في الماضي في بداية المعالجة، وزيادة في سرعة الشفاء.

ثمة إمكانيات أخرى في القطاع الصحي لا تضر بالمريض ولا تشكل عبئاً على الأطر العاملة في الشؤون الصحية، وإنما تؤدي إلى تحسين في نوعية المعالجة وإلى تخفيض في التكاليف. ومن ضمن هذه الإمكانيات تخفيض النفقات الكبيرة، التي تظهر في مجال المستشفيات من جراء التخصص الإضافي الممكن في المدن الكبيرة والأماكن الريفية على شكل تخصص غير مركزي، من دون أن تزداد أحجام المستشفيات بشكل جوهري.

ومن الطبيعي أن يكون الفصل الشكلي الصارم اليوم بين المعالجة في المستوصف والمعالجة السريرية، ولأسباب تأمينية فنية ناتجة عن آلية حساب صندوق المرض، عائقاً أمام

تحسينات نوعية إضافية وتخفيضات في التكاليف عبر تعاون فردي بين المجالين.

توسيع إنجازات المهن الطبية

تعتري نظامنا الصحي مشكلة أساسية أخرى تؤدي إلى رفع التكاليف من ناحية، وتعيق التطور الديناميكي لشؤوننا الصحية لتكون فرعاً اقتصادياً يهدف إلى تلبية حاجات المواطنين ورفع سويتهم الصحية وشعورهم بالسعادة. من ناحية أخرى تتركز جهود الأطباء والمستشفيات على تقديم تلك الخدمات المؤمنة أو القابلة للتأمين. كما أن نظام تأمين المرضى اليوم ينطلق من أن كل ما يقدمه الطبيب والمستشفى من إنجازات خاضعة للتأمين الإلزامي. وعلى هذا الأساس بُنيت أنظمتها الحسابية. ولا تراعي آلية حساب المستشفى، أن لدى بعض المرضى ظروف وعلاقات منزلية خاصة لا تهيئ لهم الجو لاستعادة صحتهم بشكل أفضل إلا إذا مكثوا في المستشفى مدة أطول ليوم أو يومين - قبل أن يبدأ الأطفال الثلاثة حرق أعصاب الأم التي هي في طور النقاهة على سبيل المثال. كما أنه من الجائز أن ينتظر المرضى في البيت متابعة التمريض، لأن المستشفى لا يقدم هذه الخدمة بصورة أفضل مما تُقدم في البيت، إذا توفرت العناية الطبية اللازمة. وتكلف متابعة العناية الطبية اليومية في البيت وبإشراف طبي كامل مبالغ لا تستطيع العائلة الشابة تحملها إلا إذا أقر الطبيب المعالج ضرورتها، فيلتزم الضمان عندئذٍ بتسديد هذه المصاريف.

لا يلجأ المرء عادة في نظامنا الصحي إلى الاستشارة الطبية، أو إلى الفحص الاحتياطي والمصحات الوقائية إلا إذا أجرى الطبيب التشخيص الذي يقرر ضرورة المعالجة وبالتالي يتحمل الضمان تكلفة العلاج. ومن هنا يتضح أن هذه الإجراءات الاحتياطية الصرفة نافعة لكنها ليست ضرورية وأنه يمكن هنا نقض إلزامية التعويض عن طريق الضمان.

غير أن نظام العقود وحساب الأطباء لا يُبنى على أن تدفع للمريض بالتوازي «تعويضات صندوق» ومساعدات يجري تحملها إفرادياً. تغيرت هذه الناحية عند أطباء الأسنان في غضون ذلك، لكن ليس من جراء «العقوبة» التي تفرض تخفيضاً على مسترجعات التكاليف التي تسددها صناديق المرضى إذا أخفقت بالإجراءات الاحتياطية.

لم تعد قوانين الحسابات المعتمدة اليوم في المستشفيات ملائمة بما فيه الكفاية، لكي تقدم كما ينبغي، كمؤسسات تدار بأسلوب تجاري ناجح، مساعدات ضمان ومساعدات صندوق بالإضافة إلى مساعدات فردية إضافية، أياً كان نوع هذه المساعدات، مثل المساعدات الطبية النافعة بشكل خاص، أو طبية لكنها مساعدات إضافية غير ضرورية، أو مساعدات تدفع مقابل الأوقات المخصصة للتمريض المنزلي بعد المعالجة أو التمريض الذي يقدم للزبائن المحتاجين للمعالجة ولفترات قصيرة.

وتتبع المستشفيات المشهورة في الولايات المتحدة الأمريكية - وغيرها أيضاً - طريقة استقطاب المرضى للمجيء إليها للمعالجة في المجالات التي تبدي فيها هذه المستشفيات تفوقاً ظاهراً، وبشكل منهجي في كل العالم، بحيث يغطي هؤلاء المرضى من الخارج مجمل التكاليف، ومن ضمنها بطبيعة الحال النفقات المحتملة لتغطية «الأمور الإدارية»، أو تدفعها عنهم مؤسساتهم التأمينية. يوجد في نظام مشافينا الألمانية حوافز معينه للأطباء المؤهلين، لكن لا تتوفر هذه الحوافز للمشافي «كشركات» تجعلها قادرة لاكتساب السوق العالمي بشكل منهجي. على هذا النحو يختفي التحدي ويضعف درجة قياس إمكانيات المعالجة الطبية للأمم القليلة التي تتنافس مع بعضها وتقدم إنجازاتها الطبية في السوق العالمية ولا تحيد عن التنافس أمام الطب الألماني الذي يشكل التحدي الحقيقي في البحث العلمي، الذي هو مجال هام للغاية، غير أنه على عكس المعالجة، قطاع يكلف أكثر مما يُقدم.

الابتكار الملحّ للشؤون الصحية: «سوق أوسع»

لقد غير القرن العشرون الشؤون الصحية بشكل جوهري، لكن الذي لم يتغير وظيفة منح الأمن للمرضى المحتاجين الذين يتلقون المساعدة الضرورية، يضاف إلى هذا الدعم والمشورة من أجل الوقاية من الأمراض وتشخيصها قبل اندفاعها. وتحيط بكل هذه النواحي زيادة مدهشة في الوسائل والطرائق الفنية

والصيدلانية في التشخيص والمعالجة. إنما يتضح لكل امرئ له معرفة بالنظام الصحي أن المخاطرة تزداد إذا اتُبع تشخيص خاطئ أو لا لزوم له، أو استخدمت معالجة تكلف الكثير من غير تأثير، أو إذا عُطل تشخيص صحيح ومعالجة مناسبة من غير معرفة أو لأسباب تقويمية خاطئة. إن مجمل الخطر الاقتصادي يكمن في عدم ملائمة تنوع وتعدد الإمكانيات مع وسائل نظامنا الكلاسيكي. في هذه الحالة يمكن أن يحيط كل النظام، وليس نظامنا الصحي فقط، خطر أن تزداد تكاليفه بشكل غير مناسب وتتلاشى درجة فاعليته في نفس الوقت.

يحتاج مثل هذا النظام المعقد، كالنظام الصحي، توجيهاً فعالاً للوصول به إلى الحد الأقصى نوعياً ولمراقبة تكاليفه. ولن يمكن تحقيق هذه الأهداف ضمن الدرجة التي توصل إليها النظام الصحي من التشابك والشمولية من غير توجيه محكم يؤديه السوق. ومن المحال التوصل لحلول متقدمة فقط عن طريق الأوامر والقرارات الإدارية. يجب أن يكون المرء على بينة من أمره، إن توجيه السوق هذا في الشؤون الصحية في غاية الصعوبة، لأن ثمة عدد من العوامل التي تؤدي إلى تباين واضح بين شركاء السوق.

وهناك مشكلة المريض الذي يعاني من مرض طارئ، ويخاف على صحته أو بالأحرى على حياته، حيث لا تكون الحالة هنا مناسبة تماماً لا للطبيب ولا للمستشفى نظراً لحجم التكاليف المتوقعة للتشخيص والمعالجة. ويجب على المريض

في هذه الحالة من الخوف الطبيعي أن يمنح شريك عقده ثقة مطلقة. إن من يريد شراء سيارة جديدة أو يخطط لرحلة إجازة، عليه أولاً أن يكوّن لنفسه فكرة دقيقة عن العروض المتوفرة في السوق حسب النوعية، والسعر، وفترة التوريد أو بالأحرى عن الأماكن الشاغرة في الرحلة، إلخ... وغالباً ما يتفاجأ المرضى بمرضهم. هكذا لا يُصار إلى استقصاء دقيق للسوق الخاص، بمعنى أن يحتاج المرضى لدعم خبير.

بيد أن المرض ليس مخاطرة مستقلة عن شخص معين وعن سلوكه. فالأشخاص الذين يعيشون حياة صحية واعية، لا يقعون فريسة المرض بنفس القدر كما يتعرض له أولئك الذين يستهترون بصحتهم. هذا إلى جانب أن تصرف المريض العقلاني في أثناء المرض كفيل بأن يختزل فترة المرض وتكاليفه بشكل كبير. ولا يخفى أنه يمكن للمرء أن يتظاهر بالمرض، أو على العكس من ذلك أن يُشخص الطبيب بصورة تقريبية إذا تشابهت المظاهر المرضية، عندها يستغني عن التشخيص الوافي. ويستخدم الطبيب الواعي لمسؤوليته التشخيص الزائد بدلاً من القليل لكي يتقي المطالبات المحتملة، ويستبعد خطر وجود مرض يصعب اكتشافه.

تعتبر كل هذه الأطر عوامل تؤثر في تطور تكاليف المرض، ولا يستطيع المرء إزالتها أو تصحيحها إذا بقي الفعل منوطاً فقط بالتفكير عن منظمة صحية فاعلة، دون مراعاة حقيقة العوامل هذه.

يحدث المرض بصورة غير متوقعة، وقد لا تكلف معالجته أموالاً طائلة، إنما يمكن أن تأخذ التكاليف أبعاداً كبيرة، تجعل المواطن العادي لا يستغني عن الضمان لتغطيتها، إذا لم يستقر رأي المجتمع على نظام صحي حكومي يقوم بتمويل كل تكاليف المرض من أموال الضرائب. وحتى لو أصبح التأمين المرضي إلزامياً - مثل ضمان المسؤولية الإلزامي لكل صاحب شاحنة - فلن يكون حل السوق البسيط مقبولاً. فالفوارق في أقساط التأمين كبيرة جداً، ليس حسب نوع طريقة الحياة أو درجة خطورة المهنة، وإنما بسبب الأخطار المرضية حسب الأعمار المختلفة وخاصة في الأعمار المتقدمة وما يتطلبه ذلك من أقساط تأمين مرتفعة.

ويبدو أن النظام العام للتأمين الإلزامي في المجتمع العصري هو الحل المنطقي لتمويل الشؤون الصحية، فهذا الحل يتجنب الحافز في أن يُستغنى عن التأمين الاختياري وبهذا يستغني عن التكاليف المرتبطة به من منطلق الثقة بأن المجتمع سيبادر إلى المساعدة في حال الضرورة. وهو يجعل التمويل - على غير ما هو واقع الحال في النظام الصحي الحكومي - بمنأى عن المشاكل المالية العامة لميزانية الدولة التي يجري تمويلها من أموال الضرائب، والتي يغلب عليها طابع تقليص النفقات بشكل عام وإفرادي ودون مبررات أحياناً.

لكنّه من الممكن أن يؤدي نظام التأمين الإلزامي العام إلى نتائج قيادة خاطئة، من غير أن يؤمّن نوعيةً جيدة للإنجازات

بصورة كافية. ومن الجائز أن يتعرض النظام لخطر النهب المقصود أو الحاصل بسبب الإهمال من قبل المؤمّن عليهم، إذا لم يمكن ضمن هذا النظام مشاركة ذاتية معقولة. كما يتعرض النظام لخطر تبذير الأموال أو الاستغلال من المهن الصحّية، إذا لم تتوفر للتأمينات من جرّاء مراقبة التكاليف وحرية العقود إمكانية التأثير على مستوى تكاليف المعالجة. ويحتاج مثل هذا التأثير للتأمينات قوّته المضادة في تنافس التكاليف والنوعية بين التأمينات لجذب الأعضاء المشاركين فيها. ولا يحقق هذا التنافس الجاري اليوم في ألمانيا في نظام الصناديق الإلزامية التي تشمل نظام الاشتراكات - حتى بعد أن جرى العمل به - وظيفته الهادفة إلى اقتصاد السوق. فإذا ترتب على الشاب غير المتزوج الذي يعتبر دخله مرتفعاً أن يدفع لتأمينه الخاص ضد المرض قسطاً عالياً أكثر من رب العائلة المسنْ الذي يكسب أقلَّ بالنسبة لنفسه ولزوجته وأطفاله الثلاثة فقد يبدو هذا للوهلة الأولى اجتماعياً. لكن من نتائجه أن تتنافس التأمينات على هذا الشاب لكسبه زبوناً، بينما يُتجنب ربّ العائلة. ولا يمكن تجنب هذه الناحية في معادلة الإنجازات لدى نظام تسوية - غير أنها بالتأكيد ليست سوى أفضل ثاني حل.

وعلى كل حال يتطلب نظام اقتصاد السوق في الشؤون الصحّية والتأمين على المرض التخّلي عن التدخل الذي له أسبابٌ سياسية اجتماعية في نظام الأسعار والأقساط. وتمنع عناصر معادلة عبء العائلة في الضمان على المرض أن يُؤخذ

بعناصر الترغيب لتخفيض التكاليف. فهي تفضل الأشخاص غير المتزوجين، لأنه بالنسبة لها أبسط بكثير أن توقع عقد الضمان مع هذه الفئة «قليلة الخسارة» من أن تفعل ذلك مع رب أسرة. أما الاشتراكات التي لا يرتبط سقفها بحجم الإنجازات المؤمن عليه، وإنما بالدخل، وبهذا تكون بنفس الوقت عنصراً اجتماعياً لإعادة توزيع الدخل، فتجعل استثمار إعادة التعويض أو تسوية حسم الاشتراكات أكثر جذباً للمؤمن عليهم ذوي الدخل الأفضل من ذوي الدخل العادي.

كما أن تقسيم الاشتراك مناصفة بين ربّ العمل والعامل له تأثير غير مثمر، إذا كان ربّ العمل يربح من كلّ جهود المؤمّن عليهم لتخفيض اشتراكات تأمينهم المرضي . ولا يعتبر هذا التقسيم من الناحية الاقتصادية سوى «أسطورة» يجب تبديلها بشكل مقبول من خلال دفع الأقساط بالكامل من قبل المؤمن عليه مع رفع الرواتب المقطوعة بما يلائم ذلك.

كما وينبغي أن يطرح السؤال، ألا ينظر إلى ربط التأمين الإلزامي في تأمين المرض القانوني أوفي نظام تأمين آخر مع صفة التشغيل أمراً عفا عليه الزمن. فهذه الناحية، وكما تبين لنا النقاشات حول مصطلحات «الاستقلالية الظاهرية» أو «علاقات تشغيل بسيطة» هي عائق على طريق تنوّع جديد لأشكال الكسب وبهذا إيجاد أماكن عمل جديدة وبرأينا فإن التأمين الإلزامي الشامل الذي لا يرتبط بنوع الكسب، هو الأكثر عقلانيةً وقبولاً.

كما وأننا بحاجة إلى آلية مرنة لوضع حدود بين الإنجازات

الطبية الضرورية من ناحية - من وجهة نظر التأمين الإلزامي - وبين الإنجازات المرغوبة والمفيدة من ناحية أخرى، والتي يمكن التأمين عليها لكن لا يجب أن يؤمن عليها. ينطبق على هذه الحالة، أن يتجنب المرء التأمين الثنائي الطبقات (أو بالأحرى الطبّ الثنائي الطبقات)، ومع ذلك فتح إمكانيات الاختيار المتنوعة والفردية لمثل هذه التأمينات الإضافية. يتطلب توجيه الشؤون الصحية باتجاه اقتصاد السوق ومع إضافة عناصر منافسة كافية وفاعلة تغييرات جذرية قياساً مع الأنظمة والقوانين المعمول بها اليوم. ورغم ذلك فالأمور تسير بهذا الاتجاه حيث يتضح أن النظام القائم قد وصل إلى حدود طاقته وفاعليته. إن وضع ميزانية للإنجازات هي الطريقة النموذجية لمراقبة تكاليف الأنظمة الصحيّة الحكومية التي لم تثبت صلاحيتها في أي مكان. ولكن الأخذ بمبدأ الميزانية ليس حلاً للمشكلة على المدى الطويل في قطاع الشؤون الصحية الحديثة. كما أن نظام التأمين القانوني غير «المغطى» حسب النموذج الألماني قد وصل إلى حدود طاقته وهكذا فهو غير قادر على مجاراة متطلبات العصر الذي يتراجع فيه التعريف، ما هي الإنجازات الطبية الضرورية؟ وإذا كان تصرف الطبيب والمريض على هذا النحو لا يضر المجتمع.

اقتراحات حول إعادة هيكلية التأمين على المرضى

سنسعى جاهدين انطلاقاً من قاعدة الآراء التي بيّناها فيما مضى لوضع مقترح عن النظام الجديد للتأمين على المرض في

ألمانيا، يستطيع أن يستقطب التعديلات لدى المنضوين في إطاره وذلك في سوق يتسم بالفاعلية. ويتألف المقترح من العناصر التالية:

1 - التأمين الإلزامي العام

يجب أن يخضع كل مواطن ألماني ومنذ ولادته للتأمين الإلزامي، ويحدد القانون والتشريعات حجم المعونة الأدنى للتماشي مع التقدم الطبي. كما ينبغي على الأجانب الذين يعيشون في ألمانيا أن يثبتوا أنهم خاضعون لتأمين ضد المرض يؤمن لهم معونات مشابهة خلال إقامتهم في ألمانيا.

2 - أقساط التأمين تثبت في العقود بدلاً من الضرائب التي يُنظمها القانون

يجب أن تكون أقساط التأمين مستقلة عن الدخل وتقوم شركات التأمين بحسابها على مسؤوليتها الخاصة، وتتحرى بنفسها عن دخل كل فرد من العائلة بشكل إفرادي وتقدم له بعدها عروض الأقساط. ولا يعترف إلا بلائحة الأجور من أجل تنفيذ التأمين الإلزامي التي تتقدم بأقساط موحدة وبشكل مستقل عن عمر الأشخاص المؤمن عليهم منذ ولادتهم. وبهذه الحالة يُستبعد دفع علاوات شيخوخة أو مجازفة. لكن يُسمح بدفع علاوة للأطفال واليافعين. إن من شأن هذا الشكل في حساب الأقساط التأمينية أن يلغي التأمين القانوني للمرض والذي يُدمج اليوم في علاوة عبء الأسرة. وينبغي أن ينتقل ذلك إلى موقع

آخر وتحديداً إلى علاوات الأطفال والتربية، التي بدورها يجب أن ترتفع من أجل العبء الإضافي لتأمين المرض. يمثل التأمين القانوني اليوم في معادلة عبء الأسرة جسماً غريباً لأنه يفضل عائلات العمال على عائلات أصحاب الحرف.

3 - إدخال «تأخير الشيخوخة»

يجب على شركات التأمين أن تراعي في حساب أقساط التأمين على الكبار (وليس على الأطفال أو اليافعة) قواعد التأمين الحسابية التي تستقصي تأخيرات الشيخوخة. فالمؤمن عليه له الحق في أن ينقل هذا التأخير في إطار التسوية القانونية لدى تغيير شركة التأمين إلى شركة التأمين الجديدة.

4 - منع الإلغاء:

لا يحق لشركة التأمين أن تلغي من طرفها علاقة التأمين، ولا يُسمح لها بأن تلغي عقد المؤمن عليه إلا إذا أثبت عن وجود عقد مع شركة تأمين أخرى أو قدم الدليل على تغيير جنسيته. وينطبق هذا في حالة أن لا يلتزم المؤمن عليه بتسديد أقساط التأمين عندئذٍ تحصل شركة التأمين على حق مباشر للمطالبة في نفقة المؤمن عليهم إلزاماً لديها من قبل الجهات المسؤولة عن تقديم العون الاجتماعي.

5 - تنظيم حق الاحتفاظ الذاتي

يستطيع التأمين وفي علاقة خاصة مع المؤمن عليه أن يتفق على الاحتفاظ الذاتي (مثلاً 200 مارك كل ربع سنة، و10٪ من

التكاليف حتى إلى 2000 مارك أخرى في كل ربع سنة) لقاء تخفيض مطابق لأقساط الضمان. أما المهن الطبية فتحتفظ بحقها في حساب المبالغ عامة في سقفها الأعلى مع التأمين. لأن هذا سيؤدي إلى أن تسوى تكاليف المبالغ المسترجعة في إطار طريقة حساب المهنة مع المؤمن عليه.

6 - حرية العقد لتأمينات المرضى

كل تأمين له الحرية في أن يعقد مع المؤمن عليهم لديه عقوداً مع المستشفيات والأطباء والمهن الطبية الأخرى. وهكذا يمكن تحديد اختيار الطبيب لزبون التأمين بشريك عقد التأمين، إذا لم تكن الحالة إسعافية.

كما أنه بالإمكان، من الناحية المبدئية، دمج شراكة العقد من أطراف التأمينات على المرضى ومن أطراف المهن الطبية، إنما يجب أن تتم الموافقة على الدمج من ناحية حساب الكارتل(*)، لكي يتجنب كل طرف تطور الهيكليات التي تسيطر على السوق.

7 - المرونة في كاتالوج المعونات

يمكن للتأمينات أن توسع لائحة المعونات مقابل لائحة التأمين القانوني الإلزامي ومن ثم عرض هذه المعونات الإضافية مقابل إضافة على أقساط التأمين.

(*) الكارتل: مجموعة من الأطراف المتحدة مع بعضها لتحقيق غرض سياسي أو تجاري (المعرّب).

8 - توسيع معونات المهن الطبية

يحق للمهن الطبية أن تعرض على المريض معونات لم يجر التأمين عليها لقاء تعويضات فردية، إذا عقد اتفاق بهذا الشأن، ويمكن حساب هذه المعونات عن طريق التأمين وبموافقة المريض.

9 - بنك معلومات التأمينات

يحق للتأمينات تخزين معطيات حساب المهن الطبية في بنوك معلومات، تديرها مؤسسة تأمين واحدة أو يشترك فيها عدة مؤسسات تأمين ويجري تخزين المعلومات طبقاً لمبدأ سرية أسماء المستشفيات والأطباء كما يخضع تقويم الطرائق والتكاليف ونجاح المعالجة ومعرفة التعويضات ... إلخ. إلى مبدأ حماية المعلومات، إضافة لذلك تكون سرية المعلومات محمية بالقانون مثل حماية الضرائب على الأقل.

ويسمح باستخدام نتائج هذه التقويمات في تقرير العقود مع المهن الطبية. كما يسمح للتأمينات بمناقشة تفاوت تكاليف المعالجة النسبية عن المعالجة العادية مع الزبائن. ولا ينبغي أن يجري إعادة النظر في الحالات الإفرادية في إطار مثل هذا التقويم.

10 - تمويل المستشفيات الأحادي

في إطار تغيير النظام سترتفع مسؤولية بعض المستشفيات بحيث تصبح عروضها قابلة للمنافسة من حيث التكاليف

والخدمات. مقابل ذلك يجب أن تُعطى المستشفيات استقلالية أوسع. ويمكن أن يُبدل نظام تمويل المستشفيات الثنائي المعمول به اليوم بحل آخر يرمي إلى أن تتولى المستشفى تكاليف الاستثمار وتكاليف التشغيل من خلال المبالغ التي يتفق على أن يغطيها التأمين على المرضى (تمويل المستشفيات الأحادي).

11 - إدارة شركات التأمين بطريقة تجارية:

سيُلغى الفصل بين صناديق المرضى القانونية وتأمينات المرض الخاصة. وستتحول كل صناديق المرضى، بغض النظر عن شكلها القانوني، إلى شركات تؤدي عملها وحساباتها من هذا الشكل الجديد.

وتستطيع كل تأمينات المرضى التي تنفذ متطلبات إدارية قانونية، أن تعرض خدماتها التأمينية في إطار التأمين الإلزامي. كما ويجب أن تحرر صناديق المرضى القانونية لهذا الحين من التقييدات القانونية في تنظيمها الخاص وتصبح المحاكم العادية هي المخولة بحل النزاعات القانونية في مجال التأمين على المرض بدلاً من حصر هذه الصلاحية بالمحاكم الاجتماعية.

12 - تأخير الشيخوخة ومطالب التعويض

لم يعد لهيكل تعويض المجازفة لدى صناديق التأمين فيما بينها أي معنى في شكله الحالي. وعلى النقيض من تأمينات المرضى الخاصة لم تكوّن تأمينات المرضى القانونية احتياطات يجري تمويلها حسب الطريقة الضرائبية وتلتزم بتمويل خاص

مطابق. أما في تغيير النظام الجديد فإنه يجب على كل التأمينات التي تنطلق من صناديق المرضى القانونية أن تكون احتياطات لتغطية الزيادة في اشتراك المؤمن عليهم في المستقبل والذي لا تغطيه الاشتراكات المسددة سابقاً. ويعرض على شركات التأمين تقديم تعويض من المساعدات الحكومية توضع في حساب الجهة الناشطة، لتجنب زيادة ديون شركات التأمين. وينبغي على الجهات الحكومية تأسيس صندوق مستقل لتلبية مطالبات التعويض. ويجري إعادة تمويل مطالبات التعويض من خلال نوع جديد من تعويض هيكلية المجازفة والذي يعوض على الفوارق الجوهرية للأفراد المسجلين في التأمين أثناء تغيير النظام وهكذا يصبح العدد أقل عبر السنين. وإذا ما زادت التزامات التعويضات عن مدخرات هذا الصندوق فإن الخزينة الاتحادية تغطي الفارق.

13 – متابعة دفع الرواتب كتعويض تأمين

ثمة معضلة جوهرية في عالم العمل العصري تبرز في مختلف جوانب أنشطته وفعالياته ومهنيته، وهي أن رب العمل يستمر في دفع الرواتب أثناء المرض. يؤدي هذا النظام إلى إجحاف غير ضروري تجاه أرباب العمل الذين ليس لهم علاقات تشغيل مستقلة في المنافسة على إعطاء المشاريع إلى المستقلين، أما ميزتهم الاجتماعية فهي ليست إلا شكلية من خلال ذلك.

لذا فإنه من المستحسن إدخال تعديل آخر على نظام تأمين

المرضى، بحيث يُعفى أرباب العمل وكذلك المصالح الحكومية من التزامهم في متابعة تسديدهم للرواتب في فترة المرض للستة أسابيع الأولى لقاء رفع التعويضات القائمة من رواتبهم، عندئذٍ يوسع التأمين الإلزامي ليشمل تأمين مصاريف المعيشة أثناء المرض. ومن الجائز هنا التوصل إلى تسوية للاحتفاظ الذاتي بين التأمين والزبون لقاء تخفيض أقساط التأمين، شريطة أن لا تؤدي التسوية إلى تشكيل عبء على الذين يسددون التزامات مالية أو معونة اجتماعية.

التوسع في السوق يجلب صحة أكثر

إن من شأن تغيير نظام التأمين على المرضى، كما اقترحناه هنا أن يحدث تأثيرات متنوعة. فإلزامية التأمين ضد آثار المرض ستشمل كل المواطنين. بيد أن هذه الناحية لا تعتبر تغييراً جوهرياً مقابل الوضع الحالي، لأن المواطنين في ألمانيا مشمولون في التأمين ضد المرض بشكل أو بآخر بنسبة 99٪. ويبقى تلقي المعالجة الضرورية ونفقات المعيشة أثناء المرض دون تغيير. ثم أن التأمينات وزبائنها سيكون أمامهم إمكانية تنظيم علاقة داخلية - دون أن يمس ذلك الدفع تجاه الأطباء والمستشفيات - لمبالغ ذاتية كحوافز لحياة صحية أفضل. وكذلك لاستخدام عقلاني للخدمات الطبية وبهذا تنخفض أعباء أقساط التأمين. كما ويمكن للتأمينات - دون أن تخلق السيطرة على السوق نوعاً من الضغط - أن تعقد مع المستشفيات ومع

المهن الصحية اتفاقيات يكون الهدف منها خلق تعاون وثيق بينها، وأيضاً تخفيض التكاليف والحصول على نوعية معالجة أفضل. من ضمن ذلك الحوافز للتخصص الدقيق. إن تغيير التنظيم يمكن أن يوفر للمستشفيات والأطباء إمكانية توسيع عروضها من تقديم الشيء الطبي الضروري إلى الخدمات غير المؤمن عليها في المستشفى مثل أيام الرعاية الطبية المنزلية للمرضى المحتاجين لإعادة التأهيل، وتقديم الاستشارات الطبية العامة. تعتبر هذه الخدمات اليوم من الأمور العادية التي يقوم بها الصيادلة في صيدلياتهم.

من الواضح أن إدارات المشافي لا يجب أن تركز مقدراتها الإدارية فقط على تخفيض عدد العاملين، مع ما يحمله هذا من زيادة أعباء العاملين الباقين ونقص الرعاية للمرضى، وإنما يجب تكريس جهودها لتسويق المزيد من الخدمات الإضافية للمرضى المقتدرين مادياً، كما هو معمول به في كل أفرع الاقتصاد الأخرى.

ثمة فكرة هامة تتعلق بمبدأ إعطاء المجال للخدمات الإضافية، وهي أن بعض المشافي التي تتصف بتقديم مستوى طبي عالٍ تسعى لكسب المرضى المقتدرين مالياً من دول أخرى بشكل منهجي، أو أنها تعمل على افتتاح مراكز تسويق وتقوم بتمويلها، وبذلك لا تحسن من وضعها المالي فحسب، بل تؤمن طاقات إضافية ذات أماكن عمل راقية، وهي تقوم بذلك دون أن تتأثر بلوائح التكاليف الخاصة وحساب تكاليف قانون تمويل المستشفيات.

وفي الواقع لا يمكن إصلاح بنية الشؤون الصحية مالياً إلا إذا عملت على اتجاهين يسعيان إلى:

1 - أن يتم تقديم الرعاية الطبية الضرورية للمواطنين من خلال تحسين التنظيم وحوافز اقتصاد السوق والتعامل مع نوعية راقية في تقديم الخدمات التأمينية وبكلفة أقل.

2 - يجب أن تتلقى مؤسسات المهن الطبية حوافز أكثر مما تتلقاه اليوم، لكي يكون بمقدورها تقديم خدماتها النافعة والسهلة للزبائن لتمويل متطلباتهم غير الضرورية منها كذلك. كما يجب أن تكون مهمة المهن الطبية الأخرى تطوير خدماتها الطبية بالطريقة التي تجعلها جذابة للخارج وخلق مزيد من فرص العمل في القطاع الصحي.

هل سياسة سوق العمل مسألة الخبراء
أو تقديم العمل ـ مهمة أرباب العمل؟

نعيش لنعمل

تنتهي قصة خلق العالم في الكتاب المقدس في أن البشر، يمثلهم آدم وحوّاء عاشوا في الفردوس بسلام ودون همّ وتغذّوا على فواكه جنّة عدن ولم يكن ينقصهم أيّة حاجة مادية. وما زلنا إلى اليوم نطلق على هذا الوضع تسمية «فردوسي». إن كل الديانات في العالم تصف هذه الحالة عن الحياة في الفردوس وحتى الماركسية تسعى إلى الفردوس الأرضي. ولقد أخذ هذا الحلم بعده الديني في العصور الوسطى من قصة أرض السعادة والهناء، لكن الحلم مازال قائماً. فبعد أن خلق الله العالم بدأت قصة البشر الخاصّة. طردوا من الجنّة ، وحكم عليهم بأن يؤمّنوا من الآن فصاعداً غذاءهم من خلال عملهم الخاص، بدلاً من أن يبقوا معتمدين على فاكهة الحديقة.

من الجائز أن ينطبق على الناس في دول غرب أوروبا

وشمال أمريكا اليوم حالة «الفردوسية» تقريباً. فإنتاج المواد الغذائية الضرورية للحياة توصل إلى درجة من الترشيد، بحيث يكفي عمل يوم واحد في الأسبوع، وضمن مراعاة كل المراحل الصناعية والخطوات التصنيعية الإضافية، من أجل تأمين الغذاء الضروري. أما الأيام الستة الباقية فيمكن تمضيتها بدعة أي بطريقة فردوسية. لكن يبدو أنه لا يوجد اهتمام بهذه الدعة. فبدلاً منها يعمل غالبية الناس بجهد في مختلف الوظائف. إنّهم يبنون الطائرات والسفن والسيارات لكي يكون باستطاعتهم تبديل مكان إقامتهم، بدلاّ من العيش بهدوء والتجوال في الحديقة.الناس يحضّرون كمحترفين أو هواة أفضل وألذ وأغلى الأطعمة مذاقاً، بدلاً من أن يأكلوا من فاكهة الطبيعة. كما أنهم منشغلون دائماً بتطوير المعرفة الجديدة والمعارف الحديثة وتعليمها لبعضهم، أو بالأحرى تعلمها من بعضهم وبكثير من الجهد. وهم يقدمون أكثر الأسباب غرابةً بأنهم ينتجون ذلك لأنهم بحاجة ماسّة له أو بحاجة لأولئك الذين ينتجونه. غير أن كل هذا لا يتعدّى كونه تبريرات. أما السبب الحقيقي لكل هذه الأنشطة فهو أن الناس بحاجة للعمل لكيانهم. عليهم أن يستخدموا مقدراتهم وينمّوها ويعيدوا استخدامها. ولن يرضيهم أن يبقوا يتجولون في الفردوس، رغم أنهم يحلمون به دائماً.

لكن هذا التطور يجد جذوره أيضاً في قصة الخلق الموجودة في الكتاب المقدّس. فحين خيّر الإله الناس بين الدعة الدائمة في الجنّة أو الهبوط إلى مجتمع العمل والعلم (الأكل من

شجرة المعرفة) اختاروا الحل الثاني. وجدير بالذكر أن الذي اختار في قصة الكتاب المقدس هو حوّاء. لأنها عرفت، أنّه سيكون من الصعب تحمل آدم دون عمل على المدى الطويل. ولا بدّ من الاعتراف أن هذه الفكرة تبقى تفسيراً غريباً للجزء الأخير من قصة الخلق، لكنها تساعد جداً على فهم الازدواجية التي نتعرض لها نحن البشر اليوم، أيضاً، للاختيار بين العمل المضني، لكن أن نبقى محبوبين، وبين الدعة ولكنها تسبب التعاسة على المدى البعيد.

انطلاقاً من هذه الازدواجية تبرز وظيفة هامّة أمام الدولة الاجتماعية.. فمهنتها لا تقتصر على تأمين أن لا يجوع أحدٌ، لكن عليها أن تنظّم البنى الاجتماعية بطريقة يشعر فيها كل فردٍ بضرورة أن يتعّلم وتتوفر له الفرصة لذلك. وأن ينقل ما تعلمه إلى عمل حيوي حتّى ولو كان يعتريه الضنك والكَبَد. ومن يعوّض عن مرحلة التقاعد التي وصل إليها المرء بصبرٍ واستحقّها، بطريقة مبكرة جداً من خلال تزويد الناس دون مقابل بنفقات ومصاريف عيشهم، كما لو أنهم يتجولون في الجنة ويتغذّون من فاكهتها، فإنه يتصرف على عكس الطبيعة البشرية ويعرض بذلك النظام والاستقرار في المجتمع لمخاطر جمة. لأن البشر يحتاجون للنشاط وسيعبّرون عن عدم رضاهم بسرعة إذا بقوا دون وظيفة أو عمل. من هنا يمكن فهم الأفكار الإنسانية لأولئك الناس المثاليين الذين أرادوا أن يضعوا حق العمل في مقدّمة الحقوق الأساسية التي تنصّ عليها الدساتير. لا توجد إذا

أية تخوّفات مبدئية ضد حق العمل، بل توجد مشاكل تنشأ عن التطبيق القانون لهذا الحق. بيد أن ولاة الأمر يجب أن ينظروا لهذا الحق كوظيفة لا يعني أن يشكل تنفيذها، من خلال المعونة الاجتماعية، أو تعويضات البطالة، أو التقاعد المبكر، حِلاً لهم منها.

ولو نظر المرءُ ملياً لهذه الوظيفة لتوضحت له بصورة جلية أن الهدف الأسمى للسياسة الاقتصادية هو خلق فرص عمل في الاقتصاد الوطني لكل الناس. وهذا الهدف يكتسب الأولوية على رفع مستوى الرفاهية، لأن ما يهمنا من نشاط الدولة حقاً، هو قيمة وكرامة المواطنين التي تسبّب لها البطالة إساءة كبيرة، تبقى أهم من درجة أو درجتين زيادةً أو نقصاناً في مستوى الرفاهية والناتج القومي. ولا غرابة في أن نرى خلال عقود السنوات الأخيرة ومع تنامي الرفاهية وازدياد مجالات عمل الدولة، أن تتفشى البطالة في الدول الصناعية المتطورة وخاصةً البطالة المديدة. ينطبق ذلك بشكل خاص على ألمانيا.

البحث عن أسباب البطالة

ثمة أسباب مختلفة للبطالة، وقد تتراكم هذه الأسباب في بعض الحالات المعينة. وتكون الطرائق السياسية المختلفة ضروريةً حسب الأسباب، من أجل التصدي لها. ينطبق هنا المقولة الطبية: إذا كان التشخيص غير صحيح فستكون المعالجة هي الأخرى خاطئة وتبقى الحالة مترديةً. وبدلاً من الإصلاح

يطرأ التصلّب، ويصبح حلُّ المشكلة المزمنة أكثر صعوبة باستمرار. ويبدو من الوهلة الأولى أن مشكلة البطالة في ألمانيا أصبحت جزءاً من مرحلة معقدة ووصلت إلى تطور فاشل ومزمن.

إنّ شرح أسباب المشكلة، خلافاً لأية ظاهرة اقتصادية أخرى وبالطريقة التي تفسرُ بها يترك المجال واسعاً للأحكام المسبقة العاطفية والسياسية التي ترد على لسان كثير من الهواة والسياسيين والنقاد الاجتماعيين، وعلماء الاقتصاد أيضاً. وبما أن للبطالة أسباباً كثيرة فقد لا تكون هذه التفسيرات خاطئة تماماً. يبقى السؤال المطروح، إذا كانت هذه التفسيرات تلامس الحالة الملموسة وتعطي شرحاً لها، لكي يتولى الاقتصاد الوطني التعامل معها تحديداً. سنحاول إعطاء الأسباب الموجبة للبطالة ونقدم تقويماً لها في صلتها مع الواقع المُعاش في ألمانيا.

الحجة تقول: إننا نفقد فرص العمل

يعتقد الكثير من الناس أن الاقتصاد لن يستطيع متابعة نموه، وأن الحاجات قد وصلت إلى درجة الإشباع وسيؤدي بالتالي ترشيد الإنتاج إلى فقدان أماكن العمل بازدياد مضطرد. ولقد استخدمت هذه الحجة في الخمسينات من القرن العشرين في ألمانيا في سياق القطاع الزراعي. فبعد أن تمّ سد للنقص الحاصل عقب الحرب العالمية الثانية من خلال التموين الكافي واستمرت مكننة الزراعة في أخذ أبعادها، عندئذ تنبأ الكثيرون

بحدوث بطالة نتيجةً لذلك بدعوى أن المرءَ لا يمكن أن يأكل أكثر مما يحتاجه لشبعه. ولا شك فلقد تناقصت أماكن العمل في قطاع الزراعة باستمرار إبّان فترة بداية الستينات، وهبط في الوقت ذاته نسبة العاطلين عن العمل إلى رقم يصعب تصوره اليوم وهو 70٪، لأن الناس وبدلاً من المواد الغذائية تهافتوا على السلع الصناعية بمختلف أشكالها وكانت القوى العاملة متوفرة ونشطة ومرنة في قطاع الصناعة بما فيه الكفاية.

ثم تنبأ بعد أزمة البترول الأولى في بداية السبعينات خبراء كثيرون بحدوث بطالة مرتفعة، لأنّ الوضع في صناعة السيارات وكل ما له صلة بهذه الصناعة سيأخذ منحىً تراجعياً. وقدموا حجة (صحيحة)، تقول أن المرءَ لا يمكنه أن يقود أكثر من سيارة واحدة في نفس الوقت. لكن قطاع صناعة السيارات هو الوحيد الذي انتعش بصورة كبيرة وقوي الاتجاه لدى كثير من العائلات لاقتناء سيارة ثانية، كما ازدادت مبيعات السيارات أسرع من الإنتاج، لأن الألمان اشتروا السيارات الفارهة والفخمة بصورة مضطردة مع ارتفاع مستوى رفاهيتهم.

أما الآن فتجد غالبية الشركات الصناعية نفسها أمام مشكلة أن الطلب على منتجاتها ينمو بصورة بطيئة، وأن النمو لم يعد يعوّض النقص في أماكن العمل من جرّاء ترشيد الإنتاج.

وكما تحوّل في بداية الخمسينات طلبُ المستهلكين من الزراعة إلى الصناعة، نرى اليوم تحولاً آخر يتم من الصناعة إلى

الخدمات في المرور والاتصالات والسياحة والترفيه والتربية وقطاع المعلومات. ويعني هذا بالنسبة لألمانيا، البلد الصناعي التقليدي الذي يتمتع بنسب تصدير عالية، مشكلة حقيقية. وعلى نقيض العديد من الدول الصناعية الأخرى لم يشمل التطوّر الديناميكي الضروري ، لكي يلحق الانتقال بالطلب، قطاع الخدمات بشكل كامل. لا يعزى سبب البطالة في بلادنا إلى «الإشباع»، وإنمّا إلى التلكؤ في تحوّل الهيكليات. لا يتعلق الموضوع، كما أُشيع في الماضي، «بأن العمل سينفذ» بقدر ما هو ضروري أن ننجز التحولَ الهيكلي إلى اقتصاد الخدمات بالسرعة الممكنة وسيكون من المفيد لتحقيق هذا الهدف، أن نجعل المشتغلين من الكبار في السنّ، الذين مازالوا ملتصقين جداً بتفكر الإنتاج الصناعي يخرجون من سيرورة العمل عن طريق التقاعد المبكر. وبهذا يعمل المرءُ على دعم تخفيض اليد العاملة الإلزامي في الصناعة دون الحاجة إلى إيجاد أماكن عمل جديدة في هذا القطاع. وإذا ما تبنّى المرءُ سياسة التقاعد المبكر في مجالات اقتصاد الخدمات المتسعة، فسيكون له تأثير سلبي على الإنتاج ، لأن المرءَ سيفقد من خلال ذلك مجالات الخبرة الضرورية جداً في التحول السريع إلى اقتصاد الخدمات والتكيف مع النمو الهائل الذي يشهده.

حجة «نقص التشغيل»

يطرأ في سياق نمو الدول الصناعية الاقتصادي عدم توازن بين الحين والآخر لأنّ الشركات والمستثمرين يبالغون بنسب نمو

أفرع اقتصادية معينة لا بل بكل الاقتصاد الوطني ثم يستثمرون في إقامة المنشآت التي ما زال لا يتوفر طلب على منتجاتها وخدماتها. إن من شأن هذا التطور الفاشل أن يؤدي إلى وقوع الشركات بوضع مالي صعب، وأحياناً تتعرض البنوك المانحة لمثل هذه الحالة. كما تستدعي الحالة المتفاقمة إجراء تصحيحات تفضي إلى تخفيض عدد العاملين فيها وإلى تراجع النمو أو بالأحرى إلى هبوطه تتوفر لمواقع الإنتاج القدرات لطرح المزيد من المنتجات، إذا كان ثمة طلبٌ عليها. وعلى العكس من ذلك سيزداد طلب المستهلكين إذا توفرت النقود لديهم وهذه بدورها لا توجد إلاّ إذا عملوا في المنشآت.

في العشرينات والثلاثينات من القرن العشرين طوّرت العلوم الاقتصادية، نتيجة للخبرة، (وبالدرجة الأولى عالم الاقتصاد البريطاني جون ماينارد كاينس) آلية لجعل الدورة الاقتصادية والنمو يعملان من جديد ويتوفر الطلب وذلك بواسطة الأموال الإضافية التي تُضخ في الدورة الاقتصادية. وهذه الدورة لن يكتب لها النجاح بطبيعة الحال إلاّ إذا أدّى الطلب الإضافي فعلاً إلى إنتاج إضافي أما إذا لم يتم وضع الطاقات غير المستثمرة ثانية في الإنتاج أو إذا تركّز الطلبُ الإضافي على القطاعات التي لا يتوفر فيها طاقات «طليقة»، فستتلاشى الكتلة النقدية في فخّ التضخم، من غير أن تتراجع نسبة البطالة. من الصعب أن يقدر المرءُ إذا كانت الحالة التي وضعها كاينس تنطبق على الاقتصاد الوطني الذي يعاني من البطالة بحيث

يستفيد من الوسائط التي شرحها في نظريته، أو أنها لا تنطبق عليها إطلاقاً. إن من المتعارف عليه اقتصادياً أن البطالة التي تستمر لفترة زمنية طويلة مع وجود وتائر نمو منخفضة، لكنها إيجابية، لها أسباب أخرى غير ما يتوقعه المستثمرون من هبوط في الطلب، الأمر الذي يجعل مكافحتها بوسائط كاينس غير ممكن.

ما تزال ألمانيا في هذا الوضع منذ اكثر من 25 سنةً، ولهذا لم تنفع «وصفات» كاينس في معالجة هذه الحالة المحدّدة.

حجة فقدان المقدرة على المنافسة العالمية

إذا قامت إحدى شركات تصنيع الآلات الألمانية بحساب تكاليف إنتاج آلة بدقة وتبيّن لها أن المنافسين من الدول التي تدفع لعمالها أجوراً منخفضة، تعرضُ الآلة في السوق العالمية بأسعار أقلّ وأن الزبائن يشترونها من هذا المنافس، فهذا ما سيجعل الشركة تتوصل إلى النتيجة بأن الأجور المرتفعة التي تُدفع في ألمانيا تجعل الشركة غير قادرة على المنافسة. وتعمل الشركة على تجميد المصنع المذكور وبالتالي ستقوم بتسريح العمّال.

وإذا حَسَبَتْ شركةٌ ألمانية إنتاج آلة أخرى، مثلاً آلة ضغط دورانية لطباعة الجرائد، ومن ثم تبيّن لها أن ثمة منافسين آخرين من الدول ذات الرواتب المنخفضة وعلى الرغم من ذلك تفوز الشركة الألمانية بالعرض، فهذا يعني أن الشركة قادرة على

المنافسة، حتى ولو كانت رواتبها المدفوعة للعاملين فيها مرتفعة، لأن نوعية البضاعة المعروضة أفضل. هذا يجعل الشركة تسعى إلى توسيع مجالات تسويقها. وإلى رفع إمكانيات إنتاجها من خلال النوعية الأفضل. وكذلك توظيف عمالة جديدة - على الرغم من الرواتب المرتفعة.

إنه من السهولة بمكان أن تستطيع شركة معرفة ما إذا كانت قادرة على المنافسة في السوق العالمية. فهي تنطلق من أن فارق أسعار الصرف بين النقد الذي تسددُ فيه لعمالها، والنقد الذي يحصلُ فيه زبونُها إيراداتهم لا يتأثر أحدهما بالآخر ويمكن استقراؤه لحد ما بشكل مسبق. غير أن إسقاط هذه المقولة على الاقتصاد الوطني برّمته خطأ إذ ينطبق على الاقتصاد الوطني أن سعر الصرف بين العُمْلَتَينْ يتوجه حسب العرض والطلب في سوق العملات الصعبة. وهذا ما كان يطبع في الماضي عملياً تطوّرَ ميزان الإنجازات. فالدولة التي تصدّر الكثير من الآلات والإنجازات وتستورد القليل عليها أن تأخذ بحسابها أن الطلب على عملتها أعلى من العرض وأن سعر الصرف سيرتفع، بمعنى أنه سيجري تعويم العملة. وسيغير هذا حساب التكاليف وبالتالي المقدرة على المنافسة في بعض القطاعات. وسينتج عن حركة رأس المال غير المقيّدة في هذا العصر أن يفيض السوق بحركة استثمارات رؤوس الأموال القصيرة والطويلة الأجل. ولم تعد ترتبط هذه الحركة برصيد ميزان الإنجازات لدولة ما، وإنما تلعب الثقة في عملة إحدى الدول دوراً كبيراً في اجتذاب

المستثمرين. فمثلاً حدثَ عجزٌ ضخم في ميزان حساب الإنجازات في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1999 بسبب رؤوس الأموال الموردة، بحيث زادت قيمة الدولار مقابل اليورو حوالى 20٪. رغم أنه من المتوقع في حال حدوث عجز في ميزان حساب الإنجازات أن يطرأ تخفيض للعملة حسب المعايير الكلاسيكية.

ولو كانت حجة تحسين مقدرة تنافس المنتجين العالمي صحيحة كشرط لتأمين أماكن عمل جديدة، كما يؤكد عليه باستمرار لكان من شأن تراجع قيمة اليورو أن يؤثر مباشرةً، أو على الأقل بعد العام 2000، على تخفيض نسبة البطالة في ألمانيا. لم يؤكد هذا التأثير أيٌ من الإحصاءات الجارية ولا التوقعات. بينما يتضح بجلاء أنه حلَّت في المجالات التي يتم فيها الحجم الأكبر من التجارة الخارجية الألمانية نوعية المنتجات محلً السعر وبالتالي تراجعت التكاليف كمعيار حاسم في المنافسة. وترتكب الروابط الصناعية خطأً جسيماً عندما تعزو سبب تهديد مقدرة الاقتصاد الألماني التنافسية إلى مستوى البطالة المرتفع. إن ما يدحضُ هذه الحجة هو أنّ ميزان تجارتنا متكافئ تقريباً بين استيراد وتصدير البضائع والمنجزات، ولا توجد طبقاً لذلك أية إشارة إلى ضعف منافسة الاقتصاد الوطني بمجمله.

الحجة الاقتصادية الداخلية لتكاليف العمل المرتفعة

لهذه الحجة المتعلقة بتكاليف الرواتب المرتفعة شكلٌ اقتصادي داخلي صرْف. إذ أنها تتضمن مقولة (بغض النظر عن

التجارة الخارجية) أن تكاليف تشغيل العمّال في ألمانيا مرتفعة إجمالاً بحيث يصبح التشغيل غير اقتصادي دائماً. ولو كانت هذه الحجةُ صحيحة، لكان بالإمكان معرفة آثارها بوضوح، ولكانت من ناحية كل الشركات في ألمانيا تعاني من تراجع شديد في الأرباح بسبب تكاليف العمالة المرتفعة وطبقاً لذلك فستتوقف الاستثمارات لدرجة كبيرة. ومن ناحية أخرى فستطال البطالة كلَّ المهن الاختصاصية على حدّ سواء، لا بل المهن الغالية بدرجة أعلى من الرخيصة. بَيْدَ أن الحقيقة تبدو غير ذلك تماماً. فمن المعروف أنَّ أرباح الشركات في ألمانيا جيدة نسبياً، حتى ولو وجد استثناء لهذه القاعدة. وتواجه كثير من الشركات صعوبة في إيجاد المشتغلين المؤهلين الذين يُعول عليهم في مجالات اختصاصاتهم. ولا يوجد بين صفوف الفئات المؤهلة و«الغالية» من العاملين عاطلين عن العمل بصورة عامة، مع الأخذ بعين الاعتبار أن نسبة العاملين في مرحلة ما «قبل التقاعد» كبيرٌ بالمقارنة مع غيرها من النسب الأخرى. من هنا يمكن التعميم، أن إنتاجية العمل في التشغيل مرتفعة بما يكفي لأن يتقاضى العاملون من إنتاجية العمل في ألمانيا ما يعوض عن تكاليف العمل المرتفعة.

إن هذه الصورة لا تدّل على أن ثمة تراجعاً في البطالة، إذا انخفض مستوى رواتب ومعاشات المهندسين المختصين وأرباب الحرف والعمّال المختصين، وسوف لن يكون مجدياً توظيف العاطلين ذوي الاختصاص الأقل.

ولكن، تبقى لحجة التكاليف المرتفعة كسبب للبطالة ما يبررها. تشير الإحصاءات بوضوح، أن نسبة العمّال الذين لا يتمتعون بدرجة كبيرة من الاختصاص والمعوقين وأصحاب العاهات الجسمية والصحية كبيرة جداً من بين صفوف العاطلين عن العمل. كما وتبلغ نسبة أولئك العاطلين لمدة طويلة ممن أصبح تأهيلهم قديماً، أو أنهم فقدوا الشروط الجسمانية مثل الاستعداد للعمل، والإخلاص والثقة بالنفس، كبيرة جداً بين صفوف العاطلين عن العمل. هذا يعني أن غالبية العاطلين عن العمل اليوم، إذا أرادوا البدء مجدداً بالعمل، سيطورون إنتاجية عملهم الضرورية جداً للوصول إلى مستوى تعويض مالي مريح، ويحتاج هذا لوقت طويل وجهد كبير. لهذا السبب تُصاب كثيرٌ من محاولات البدء بعمل جديد بالإخفاق، لعدم مقدرة العاطل عن العمل التكيف مجدداً مع سيرورة العمل، وبالتالي التخلي عنه قبل أن يظهر نجاحه المحتمل فيه. ولا يعزى الإخفاق في الغالب إلى تسريح العامل من قبل ربّ العمل، وإنما للإحباط الذي يواجهه العامل في ظروف العمل الجديدة، فيقوم من نفسه بالانسحاب.

تعتبر لوائح التعويضات المرتفعة جداً التي تدفع إلى أصحاب الرواتب الدنيا، قياساً إلى الإنجازات الحقيقية التي يؤدونها في كل هذا المجال، عائقاً أمام المزيد من التشغيل. وكما أنّ المرونة الكبيرة ضرورية في التعويض في هذا المجال فإن التوصل لسبل جديدة يلعب أيضاً دوراً لا يقل أهمية عن

المعيار الأول من أجل تقوية دوافع أرباب العمل والعمّال كليهما لبذل المزيد من الجهد في عملية إعادة أمثال هؤلاء العاطلين عن العمل إلى سيرورة العمل وأن يتحملوا في سبيلها كلّ مشقة. يتبين من هذه الحالات أن البطالة ليست مجرد ظاهرة اقتصادية جماهيرية، بل هي أيضاً مصيرٌ وقدرٌ شخصي، لا يمكن التغلب عليه إلا بالجهد الفردي.

حجة أنظمة سوق العمل الصارمة

لقد تطوّرَ نظام التأمين الاجتماعي في بلادنا في وقت كانت تسيطر على المجتمع وعلى سوق العمل علاقات بسيطة وواضحة. كما كان أصحاب الأعمال وأصحاب المهن الحرّة يستطيعون بإمكانياتهم المالية وتوجهاتهم التجارية الأساسية أن يهتموا بتأمينهم الاجتماعي إن كان للشيخوخة أو المرض. ولم تكن البطالة تتهددهم أو التسريح من العمل بحكم كونهم أصحاب مهن حرّة. وإنما كانوا يخشون تراجع مداخيلهم، إذا لم تكن أعمالهم تسير على خير ما يرام. ومن ناحية ثانية كان ثمة المشتغلون غير المستقلين الذين لم يكن بمقدورهم رعاية أنفسهم، وإنما كانوا منوطين برعاية الدولة. هكذا كانت الدولة تشعر بنفسها مُلزمة بتقديم التأمين الإلزامي لهؤلاء من مخاطر العجز أو عدم المقدرة على العمل بسبب البطالة والسنّ والمرض لاحقاً. ولأن هذه التأمينات كانت تنطلق مبدئياً من قاعدة طريقة الضرائب، حيث كانت تستخدم الاشتراكات مباشرة لدفع التعويضات، كان من الضروري وضع صيغ قانونية لعضوية

الأفراد المعنيين من أجل التوصل إلى نوع من الانسجام في العلاقة بين مجموعة دافعي الاشتراكات ومجموعة متلقي المعونات. يتم في هذا النظام تحديد الاشتراكات حسب الدخل، لأن المعونات ستكون أيضاً متعلقة بالدخل، كما كان أرباب العمل ملزمين تعبيراً عن التضامن العام والشعور بالمسؤولية، أن يقوموا بحساب نصف الاشتراك إلى جانب الراتب القائم، وأن يحتفظوا فقط بالنصف الآخر من الراتب القائم الاسمي من أجل تسديد كامل المبلغ إلى عوائد التأمين. وطالما كان ذلك لا يشكل إلاّ نسباً قليلةً من الراتب القائم وهذا الأخير كان منخفضاً نسبياً بالقياس مع تكاليف الإنتاج الأخرى، إذاً لم تكن تشكل هذه الترتيبات أي «خلل» في السوق. أما اليوم فتصل المقتطعات الاجتماعية حوالى 40٪ من الراتب القائم وتؤثر على حساب اقتصادية عمل المشتغلين بالمقارنة مع اقتصادية أصحاب الأعمال الحرّة في الماضي بشكل جوهري. لا شكَّ، فإن الالتزام بتقديم الرعاية في حال العجز والشيخوخة والمرض والبطالة أمر في غاية الأهمية لكنه أصبح اليوم محاطاً بالمشاكل، ويشكل عبئاً على أرباب العمل خاصة في الأعمال القصيرة الأمد بحيث يضطرون إلى الدخول في دوامة التعليمات واللوائح المتعلقة بالسجل والمراقبة ويكونون دوماً في قلق وعدم ثقة قانونية (هل هذه الفعالية عمل يؤديه العمّال أم صاحب العمل الحر؟).

لقد شهد عالم العمل تغيراً جوهرياً في السنوات الأخيرة من خلال تحّول الإمكانات التنموية إلى قطاع الخدمات. وهنا

يسعى الخبراء في الخدمات إلى تحسين معارفهم وجعلها أكثر فائدة وتخصصاً وجدوى اقتصادية لوضعها تحت تصرف عدد من أصحاب المشاريع الذين كانوا في الماضي ينفذونها. واليوم طرأ تحسّن كبير على أداء وشكل هذه الخدمات، وكذلك على الفترة الزمنية التي يستغرق إنجازها فيها. مع ذلك ما يزال ثمّة حالات هامشية من وجهة نظر التأمين الاجتماعي القانوني. ينطبق هذه تحديداً على عمل النساء غير المنتظم في مرحلة الأسرة.

ما تزال المشاكل جسيمة في المساعدة بالشؤون المنزلية - وخاصة بعد الإجراء القانوني الجديد المتعلق بالأعمال القصيرة الصادر سنة 1995 - ومن يعتقد أن هذا المجال هام لقيام شركات مهن حرفية يفسح المجال لقوى عاملة مدربة للعمل لأوقات محددة في الشؤون المنزلية، إذا لم تؤدِ أنظمة التأمين الاجتماعية القانونية إلى جعل مثل هذه التحول الانتقالي لهذه الشركات باهظ التكاليف مقابل السوق السوداء.

كما أن أنظمة حماية العمل تشكّل صعوباتٍ تنطبق على العمال وليس على أصحاب المهن الحرّة، إلا إذا كان هؤلاء يستطيعون أن يطالبوا، لوجودهم في وضع قانوني غير واضح من حيث العلاقة مع العمال، بحقوق لم يقم صاحب العمل بحسابها.

لم يلعب هذا المجال الإشكالي والوسط بين العمل العادي والعمل الحر دوراً مميزاً في المجتمع الصناعي بالقياس مع غيره

من المجالات الأخرى. أما المجال الذي يضطلع بدور يزداد أهمية فهو بلا ريب اقتصاد الخدمات، الذي يعمل فيه مختصون بالخدمات، لا يوظفون عمالاً عاديين، وإنما شبكة من الأفراد المستقلّين والمتفرغين لهذا الغرض. ولا بدّ من تعديل قانون التأمين الاجتماعي، وكذلك قانون الضريبة وملاءمتها مع الوضع الجديد لكي يتعايش العمل الحر والعمل الوظيفي دون معوقات ومن غير منازعات قانونية أو خلل في السوق، وبالتالي يكون الهدف من هذا التوجه دعم التطور الديناميكي لهذه المجالات الاقتصادية وتقوية عملها ونشاطها التجاري. وثمّة ما يحمل على الاعتقاد أن المعوقات القانونية تقف حائلاً أمام تطوّر هذا القطاع على طريق إزالة البطالة في ألمانيا. ويجب مراعاة أن 25٪ من كل العاملين يعملون في المهن التحويلية، أي في الصناعة، وأن هذا القطاع لا يمكنه أن يتطور باطراد إلا على قاعدة الترشيد الدقيق. وستتوفر أماكن العمل الجديدة في المجالات التي من شأنها تطوير أفكار جديدة من أجل أسواق جديدة. وهذا ما يؤمّنه مجال الخدمات الذي باستطاعته أن يزجّ في إطاره كل إمكانيات التأهيل المتوفرة في الشعب. وسيبقى سوق الخدمات دائماً سوقاً للداخل بالمقام الأول.

حجّة الوسطاء غير الأكفاء

يتوفر لنا في ألمانيا إدارة عمل كبيرة للغاية، وظيفتها تأمين أماكن عمل شاغرة للقوى العاملة أو بالأحرى إيجاد فرص عمل للعاملين. غير أن هذه المؤسسة لا تحظى بسمعة طيبة، ليس

لأنّها لا تصيب النجاح في مسعاها، بل لأن الكثير من أرباب العمل يشتكون لأنهم لا يحصلون على قوى عاملة مناسبة وراغبةً في العمل من وساطة هذه المؤسسات، كما ينقصُ هؤلاء الاستعداد والاندفاع للعمل. غير أنه من الصعب أن تكون وظيفة المؤسسة المعنية في تأمين القوى العاملة تشجيع الناس على العمل ممن فقدوا اندفاعهم إليه أو جعل أولئك الذين أصيبوا بنوع من الخمول بسبب الرعاية المستمرة، يحسّون مجدداً بالسعادة في العمل، أو حث الفئة التي أَلفَتِ الاعتماد على الغير، على العودة مجدداً إلى المسؤولية الذاتية. غير أنّه من الأهمية بمكان أن تتحلّى مكاتب العمل التي ينبغي أن تتماشى مع ظروف العمل الراهنة بالمسؤولية ويتوفّر الدافع لديها لكي تستطيع أن تحلّ وظيفة جعل سوق العمل ديناميكياً ودمج العاطلين عن العمل في هذا السوق مجدداً.

مقترحات لسوق العمل

لا يمكن اللجوء إلى الوصفات الاقتصادية الضخمة والشاملة، في الحالة التي تمرّ بها ألمانيا، بغية تنشيط العمالة فيها، لأن الشروط غير متوفّرة لذلك. ولا توجد مرجعيات كافية لقبول الفكرة «الكينسيانية» عن البطالة. كما ولا شيء يوحي بأن حساب الإنجازات المتوازن ناتج عن فقدان المقدرة على التنافس العالمي وبالتالي حصول البطالة. ثم إن الإيرادات التي تجنيها الشركات دلالةٌ على أن مستوى تكاليف العمل من منظور

المستوى الاقتصادي العام، ليست مرتفعة.

يبقى مجالان يمكن من خلال تعديلهما، أن تُفتح آفاق لدينامكية جديدة.

- يجب الرجوع إلى إصلاح أنظمة التأمين الاجتماعي والضرائب الضروري، من أجل التوصل إلى مرونة أكبر في سوق العمل، وبشكل خاص لخلق تكافؤ في التعامل بين الأعمال الحرة والوظيفية وبهذا يمكن الإيفاء بمتطلبات أفرع الخدمات.
- وينبغي أن يتمّ التغيير في إدارة العمل بحيث تتلقى هذه الإدارة سويةً مع أرباب العمل إمكانيات حقيقية وحوافز كبيرة محددة للتوصل إلى نجاحات ملموسة في سياسة سوق العمل.

التأمين الاجتماعي

لقد اقترحت في الفصول السابقة أن يتمّ الفصل بين التأمين التقاعدي وعلاقة العمل ويُنفذ إلزامية التأمين، الذي لم تعد ترتبط اشتراكاته (ومعوناته) بالراتب، وإنّما بالدخل الخاضع للضريبة. فمن ناحية سيكون من جراء هذه المقترحات تخفيف العبء على عقد العمل. ومن ناحية ثانية سيكسب اشتراك التأمين التقاعدي صفة تشكيل الثروة (الإلزامي)، من خلال علاقة وثيقة أكثر مع المدفوعات التقاعدية اللاحقة مع الاشتراكات المسدّدة، بحيث تتقلص المقاومة النفسية ضد هذه الإيداعات.

على العكس من ذلك لا يجب أن يكون الاشتراك في التأمين المرضي مستقلاً عن الدخل، لكي لا يؤثر على الفرق بين الراتب المقطوع والصافي إطلاقاً. ويمكن أن يُصار إلى تقليص الفرق بين الدخل الصافي والمقطوع من خلال الانتقال الحيادي للدخل المؤمن عليه من ربّ العمل إلى التأمين المرضي لكي يستمر في تقاضي راتبه من التأمين في حال المرض. ويُقترح أيضاً - كما سنشرح لاحقاً - أنه ستسقط مساهمة أرباب العمل في التأمين ضد البطالة ويجري ضمُّها في كلّ عقد عمل على حدة ويتولاها ربّ العمل.

سوف لن تؤدي بطبيعة الحال هذه التغييرات في تسديد اشتراكات التأمين الاجتماعي إلى إعادة توزيع الدخل. لكنها ستهيئ الفرصة أمام تشكيل عقلاني، قدر المستطاع، في أنظمة التأمين وفي تبنّي آليات حوافز في مختلف التأمينات الاجتماعية. لذلك يجب ملائمة الرواتب المقطوعة بشكل لا تتغير فيه مجمل التكاليف لأرباب العمل إلا بالقدر الضئيل، كما أنّ المداخيل الصافية للعاملين لا تتغيَّر. وللتوصل إلى اتفاق على هذه الأمور دون حرج يترك الأمر لشركاء التعرفة.

السياسة الضريبية

سنقوم في الفصل التالي بتقديم مقترح يقضي بأن يتم التعويض عن ضرائب الحرف بوساطة شكل آخر من التمويل المحلي. وهذا سيمنع من أن يظلّ بعض أصحاب المهن الحرة

النادرة يتنقلون بين ممارسة المهنة الحرة وممارسة العمل العادي لكي يتحاشوا ضريبة المهن الحرة الإلزامية، كما سيسهل بالإجمال دخول السوق من قبل شركات جديدة في مجال من مجالات الخدمات التي لا تتطلب رأس مال ضخم.

بالإضافة إلى تقديم مقترح لتعرفة جديدة لضريبة الدخل والرواتب تسجل في دائرة تناسبية منخفضة حتى حدود مقياس الاشتراك في التأمين التقاعدي، نسبةً ضريبيةً تبلغ عملياً 12 – 13٪ تقريباً. وهذا سيمكن من أنه في مجال الدخل ما دون 100 ألف مارك سنوياً (وللمتزوجين 200 ألف مارك) سيترتب عبء تناسبي على الدخل، وبنسبة ثابتة، سواءً أكان ذلك دخلاً من مهنة حرة أو غيرها، ما مقداره 27 – 28٪ للضريبة وللتأمين التقاعدي. وسيكون هذا العبء الوحيد على الدخل بالنسبة لكل الأعمال مقيدة الأجل أو البسيطة والأعمال المتشابهة والأعمال الحرّة.

إن من شأن مثل هذا التعديل في التأمين الاجتماعي وقانون الضريبة أن يتخلّص سوق العمل الألماني من كثير من جموده. وسيتحدد الفرق بين تكاليف العمل القائمة ودخل العمال الصافي بأقل من 30٪، وستكون أعباء أصحاب المهن الحرة مساوية تقريباً لهذه النسبة. سيتقلص الحافز الاقتصادي كثيراً للالتفاف على القوانين بواسطة الأعمال بدون تصريح، كما ستتلاشى مشاكل أنواع العمل المختلفة من مؤقتة وبسيطة، أو أعمال حرّة ظاهرياً إلخ.. ولا يسمح من الآن فصاعداً أن تقيد

الأنظمة واللوائح إمكانيات سوق العمل ومجالات التكيف مع واقعه، حيث أن هذه الإمكانيات حيادية التنافس، كما سيتحسن الأمن في المجتمع، في إطار التأمين الاجتماعي، لأنَّ الأمن كفيل بإيجاد مزيد من العمل.

تنظيم إدارة العمل

من ضمن الاقتراحات، أن يصار إلى إعادة هيكلية إدارة العمل على مستوى المناطق بطريقة حاسمة أكثر، وإيجاد حوافز اقتصادية أقوى للعمال في كل منطقة على حدة، للتوصل إلى سياسة عمل ناجحة في المناطق وسنعرض بعض الأمور الضرورية حول ذلك.

- سيكونُ كلُ مكتب عمل بمثابة هيئة مستقلة قانونياً عن مؤسسة العمل الاتحادية. وسيكون نصف مجلس الإدارة، وهو الهيئة المخوّلة بالإشراف من ممثلي أرباب العمل من المنطقة وربعه من ممثلي الإدارة المحليّة، وسيوكل إليه الفصل في كل القضايا الهامّة، التي يكون مكتب العمل مسؤولاً عنها.

- وتتم جباية الاشتراكات من قبل مكتب العمل بالنيابة عن مكتب العمل الاتحادي كما وتُدفع التعويضات من قبله أيضاً. غير أنّه يرتبط في عمله بتوجيهات مكتب العمل الاتحادي المسؤول الأعلى. ومن المفيد أن تتولى مكاتب العمل المحلية تسليم أجزاء من المعونة الاجتماعية، لكي

يتوصل في نهاية المطاف إلى التخلص من التشابه بين المعونة الاجتماعية ومعونة العاطلين عن العمل.

- ويقرر مكتب العمل على مسؤوليته الخاصة استخدام كل آلية دعم العمل التي يتلقى بشأنها من مكتب العمل الاتحادي التعليمات والتوجيهات الناظمة فقط.

- تختلف شريحة الاشتراك في تأمينات العاطلين عن العمل من مكتب عمل في محافظة إلى مكتب عمل آخر.

ويجري تعديل شريحة الاشتراك النسبية لمكتب العمل الاتحادي، وحسب نجاح سياسة سوق العمل في السنة المنصرمة، من خلال إضافة (20٪ كحد أقصى)، بحيث تتراوح المساهمة الفعلية للمحافظة في شريحة قاعدية مثلاً من 6٪ ما بين 7,2٪ و4,8٪. هنا تؤخذ كقاعدة للقياس الكتلة النقدية للرواتب والمعاشات التي يدفعها أرباب العمل ومنها رواتب المستخدمين والموظفين الذين يتقاضون معاشات كبيرة.

- ولا يفترض أن يكون معيار تنظيم العلاوة أحجام كتلة العاملين في السوق. وبالتأكيد فإنه من الإجحاف بمكان أن تدفع بعض المحافظات التي تسود فيها بطالة مرتفعة مساهمات مرتفعة وتدفع المحافظات التي فيها بطالة أقل مساهمات منخفضة. إذاً لا بدَّ أن يكون معيار العلاوة تبدل أحجام كتلة العاملين في السنة الفائتة، أي بكلمات أخرى مدى النجاح الذي حققته سوق العمل في هذه السنة.

وهكذا يتوضّح المعيار لقياس العلاوات والإضافات المتمثل في تغيير عدد العاملين أو تغيير كتلة الرواتب في المحافظة - والقياس مع التغير الحاصل على مجمل هذه القيم على مستوى البلاد. وتعرف التأمينات القانونية على الحوادث اليوم مثل هذه الطريقة في قياس المساهمات (الجمعيات المهنية).

وإذا تراجع عدد العاطلين عن العمل على مستوى الاتحاد برمّته، مثلاً بحدود 10٪، بينما بلغت هذه السنة في محافظة ما حدود 5٪، عندئذ يستحق عن السنة القادمة إضافة مساهمة التأمينات على العاطلين عن العمل. أو إذا كان التراجع بالمقابل في عدد العاطلين في المحافظة 15٪ ، فينتج عنه حسم من الشريحة النسبية.

نظرة مستقبلية: على أرباب العمل أن يعطوا العمل

يوجد في العالم مجموعة من النماذج الناجحة لتخفيض البطالة. وينبغي أن ينظر إلى هذه النماذج في علاقتها مع التقاليد الوطنية السائدة. ولقد نجحت الولايات المتحدة الأمريكية في تقليص البطالة عن طريق تحرير سوق العمل لدرجة كبيرة، الأمر الذي كان ثمنه ضعفاً نسبياً اعترى فئات الدخل المحدودة في مواجهة الأخطار الاجتماعية. أما هولندا فلقد قامت بتخفيض البطالة بواسطة التعاون الطويل المدى بين مؤسسات الدولة والاقتصاد والنقابات على المستوى الوطني. ولم يتخلَّ

الهولنديون في هذه الإجراءات عن الأمن الاجتماعي المرتفع الذي تتميز به بلادهم،لكنهم تقبلوا بعض التقييدات على الديناميكية الاقتصادية.

بيد أن النموذج الذي سنقدمه لألمانيا سوف لن يحذو النهج الأمريكي ولا الهولندي. بالنسبة لنظام أمننا الاجتماعي فيُطرح إعادة التحويل، ولا يطرح مبدأ تقليص الأمن. ومن هذا المبدأ يمكن إزاحة العديد من معوقات النمو والتشغيل، والتي يعاني منها سوق العمل في بلادنا اليوم.

ثمة ميزة لألمانيا تكمن في تنظيمها الإداري على مستوى القرى والمناطق. وهنا تبرز كثيرٌ من الطاقات لتطوير الأفكار والفعاليات وكذلك المنافسة. ولا بدَّ من استغلال هذه الطاقات في تخفيض البطالة. وفي الوقت الذي تعوّق فيه الاتحادات على مستوى ألمانيا عمل بعضها البعض، نرى أن أعضاءها يتعاونون مع بعضهم البعض في المناطق بكل فعالية وإبداع، إذا كان ذلك يجلب الفائدة لمناطقهم. ثم إنهم سيصعدون من تعاونهم بشكل جيد، حين توجد منافسة بين المناطق. وحين تعرض الإحصائيات السنوية عن سقف التخفيض في مساهمة تأمينات العاطلين عن العمل، عندها لن يكون ذلك بالنسبة للمحافظ أو مجالس المناطق مجرد أرقام عقلانية لصالح منطقتهم، بل هي إثباتات على نهج ناجح يُتّبع فيها. وقد يتنافسون على قوائم الدوري العام لكرة القدم. لأن إنجازات الجيران الأفضل تناقش علنياً باعتبارها تحدياً في كل منطقة أو مدينة. وسيحقق انتقال

المسؤولية إلى المستوى الأدنى نجاحاً كبيراً في أن تتاح الفرصة لأرباب العمل لتخفيض تكاليف تأمينات البطالة التي يتحملونها لوحدهم في محافظتهم، وذلك عن طريق الأفكار الإبداعية لإيجاد أماكن عمل في شركاتهم أو نطاق محيطهم المباشر. ولن يبقى طبعاً أي مكان عمل لم تعد له جدوى اقتصادية. لكن سيكون للشركات «في الحالات الحدودية» حوافز لكي يعملوا تفكيرهم في الطريقة التي تحقق رفع إنتاجية مكان العمل، بدلاً من إلغائه. كما سيكون من مصلحة الشركات المقيمة أن تدعم إقامة شركات أخرى. لأن مثل هذا النظام يؤدّي إلى مجال جديد من التعاون بين مكاتب العمل وبين أرباب العمل المسؤولين أساساً عن النجاح في المنطقة. وسيؤثر ذلك على مزاج العاملين في المكاتب كما يؤثر على أصحاب الشركات المتعاونين معهم.

إن ما يجعل هذا المقترح حول مكافحة البطالة مختلفاً عن غيره من المقترحات، أنه لا يدّعي معرفته بالإجراءات الصحيحة لتخفيض البطالة اليوم. لكنه يقود إلى أن توضع المسؤولية للبحث عن أماكن عمل جديدة تلائم الناس، الذين لا يتوفّر لهم عمل الآن وبحوافز اقتصادية ملائمة في أيدي أولئك الذين يعتبرون خبراء في تقديم العمل. أي في أيدي أرباب العمل.

فن تحصيل الضرائب
أو كيف يمكن جعل دفع الضرائب
لـذة ربح

ما أكثر مؤرقات وزير المالية! عليه أن يسعى لتأمين الدولة بباقة مدهشة من الخدمات الضرورية والهامة لمواطنيها - فتح مدارس وجامعات لتعليم ودراسة أبنائهم، وشق طرق مواصلات يستخدمون سياراتهم عليها للوصول إلى أعمالهم، ولقضاء عطلة نهاية الأسبوع والانتقال إلى أماكن تمضية إجازاتهم السنوية، وتأمين أخصائيين بالإدارة، ورجال شرطة، وقضاة للحفاظ على الأمن والنظام. وهو يموّل المساعدات للناس الذين يبعثون على الأسى لأنهم لم يعودوا يستطيعون خدمة أنفسهم بأنفسهم، كما يموّل المتاحف الكثيرة، والمسارح، ودور الأوبرا وصالات تقديم العروض الموسيقية التي يدفع المواطنون أثمان بطاقات الدخول إليها بغير رغبة كبيرة، لكنها ساعدت على رفع سمعة بلادنا على أنه البلد الذي يحافظ على الفن والثقافة ويرعاهما ويقدم لها الدعم المالي بشكل نادر الحدوث في كل أرجاء العالم.

ثم إن هؤلاء المواطنين أنفسهم الذين ينفقون مالاً كثيراً في زوايا المقاهي «لمشروبهم»، بدلاً من أن يشربوه في بيوتهم، أو الذين يدفعون أثماناً غالية لطعام شهي في مطعم فاخر، وأولئك الذين يحملون نقودهم معهم إلى أماكن إجازاتهم في جزر مايوركا وجزر المالديف، بدلاً من أن يمضوا إجازة جميلة ولكنها رخيصة في إحدى مناطق الغابات الساحرة في بلادنا، ويستمتعوا باكتشاف هذه المناطق الوادعة، ويتذوقوا أطعمة بلادنا الشعبية، هؤلاء المواطنون المبذّرون الذين يسارعون إلى محفظة نقودهم أو بطاقة ائتمانهم بسرعة كبيرة لا يجاريهم فيها أشهر رماة رعاة البقر، نراهم وقد أمسكوا أيديهم وأبدوا شحّاً حين تطلب منهم الدولة أن يقوموا بتسديد ضرائبهم. كم يتوجب علينا أن نمعن التفكير، لماذا يضّن هذا الشعب المحب للإنفاق على وزير ماليته بالضرائب التي يحتاجها في تمويل عمل الدولة. إن الحجة التي يتذرّع بها البعض أنه يطلب كثيراً من المال مقابل ما يقدّم، قد يكون في ذلك شيء من الصحة، لكنها غير كافية بأي حال من الأحوال لتبرير النفور من دفع الضرائب.

وتنطبق هذه الحجة على صاحب المقهى الصغير وعلى الطبّاخ من الدرجة الأولى في مطعم فاخر.

لكن قد يحمل الانطباع هذا شيئاً من المغالطة، بأن المواطنين يظهرون بخلاً، عندما تتعلق المسألة بدفع الضرائب. من هو يا ترى الشخص الذي يتأفف من الضرائب المفروضة التي يسددها كل مساء على مشروب شعبي، وهو يحتسيه أو

تلك المفروضة على المشروبات الأخرى التي يدفعها تلقائياً، حين يطيب له تذوّقها. ومن يرغب بأن تفسد عليه ضرائب التبغ طعم لفافة أو مذاق سيجار فخم - لربما من منظور الخشية على الصحة ولكن ليس خوفاً من اللذة المرتبطة بالضرائب. ومن هنا ترى الذي يستخدم في تنقلاته في عطلة نهاية الأسبوع حافلة الركاب أو القطارات بدلاً من سيارته لكي يمنع وزير المالية من ضريبة الزيوت المعدنية التي يحصلها تلقائياً من خلال استخدام السيارة الخاصة بالتنقل ؟ هذا إلى جانب ضريبة فضل القيمة التي يدفعها صاحب السيارة. كل هذا لا يمنع أحداً من التمتع بيسر - ومن الدفع أيضاً.

حتى لو أدت النقاشات العامة وبعض ردود الفعل غير العقلانية إلى التنقيص من ذلك، فإنه من الممكن أن يعرف المواطنون أن الدولة تؤدي إنجازات ضرورية أو على الأقل معقولة لكل المجتمع والأفراد. ولن ينقص من قيمة هذه الإنجازات عدم تمكن بعض السياسيين أو المواطنين من العمل دون أخطاء تماماً، أو أن يبدو للبعض كثير من النفقات الحكومية زائدة أو بالأحرى ضارّة. لكنه لا يوجد خلاف ضمن الشعب أنه يجب على المرء تمويل الدولة عبر الضرائب. إنما تدور الشكوك حول عدد الوظائف والمهام التي ينبغي على الدولة أن تموّلها من الضرائب، هذا من ناحية، ثم ما هي المعايير التي يتمُّ بناءً عليها توزيع عبء الضرائب على المواطنين من ناحية أخرى.

مقاومة المواطنين للضرائب والتخلص من هذه المقاومة

وهم إمكانية أن تخفض الدولة حصتها من الإنفاق

تحبذ كثير من الآراء أن يُصار في إطار التغييرات المقترحة الخاصة بالضمان التقاعدي إلى أن تتولى الخزينة المركزية الاتحادية تعويض المساعدات التي يتم دعمها من الضرائب من خلال مساهمات نظامية، بحيث تصبح المساهمات شرطاً مباشراً للحصول على الحق في المساعدات. إن من شأن هذا الإجراء أن يعطي المساهمة في الضمان التقاعدي صفة تشكيل الثروة بدلاً من المساعدة الاجتماعية. وفي هذه الناحية تبرز ضرورة توسيع مساهمة تكافؤ عبء الأسرة الممولة من الضرائب.

ثمة أمر يحظى بأهمية خاصة في النقاش حول تخفيض النفقات العامة ويتعلق بإنقاص الدعم المالي. وبما أن هذا الطلب يقع ضمن الأهداف السياسية ولا تتم مراعاته إلا قليلاً، إذاً لابد للمرء أن يعتقد بأن المقاومة الشديدة ضده تتمركز في الإدارة السياسية الواجب تفويتها بالتدريج للتوصل إلى نجاح ملحوظ. الشيء نفسه ينطبق أيضاً على وجوب التوفير والسعي نحو الاقتصادية في تنفيذ المهام والوظائف العامة. إن كل من يعرف الإدارة العامة يدرك كم هو ممكن إدخال إصلاحات عليها. ويعرف أيضاً كم لحقها من إصلاحات في السنوات الماضية. ولكن بما أنه من المستحيل إيجاد صنف جديد من

البشر تتوفر لديه الشروط المثالية لتشغيل مهمة الموظف، لذا علينا أن نمضي في التعامل مع الموظفين العاملين في الخدمة العامة الذي يمثلون في نهاية الأمر شريحة من الشعب. هكذا لا يمكن التوصل إلى الكفاءة الإدارية المثلى عن طريق التصور بإيجاد إنسان جديد لها، بل عبر طريق تطوير أساليب جديدة تربط ما بين منح مزيد من المسؤولية والصلاحيات إلى الرتب الأدنى في الإدارة ووضع نظام حوافز من شأنه إتاحة المجال للفعل الاقتصادي المرتبط بآليات مراقبة ضد سوء استخدام هذه الحريات الممنوحة في العمل. ولا ريب أن هذا المشروع لا يمكن أن يعطي أُكلَه بين عشية وضحاها.

وتبدو بالمقابل حقاً إمكانيات توفير مبالغ معتبرة في المجال الاجتماعي، وتحديداً في المعونة الاجتماعية، ودعم العاطلين عن العمل ومساعدة إعمار المساكن، ممكنة الحدوث.

غير أن طريق التوفير لا يجب أن يمس المطالب والحقوق، بقدر ما يسعى لتغيير السياسة التي يجب أن تتجه نحو سعي المحتاجين للدعم لأن يعتنوا بأنفسهم. وطالما يتعلق الأمر بالعودة إلى العمل فلا بد من تقديم المقترحات عن هذه الناحية في هذا الكتاب. وتنطلق المقترحات من أن البطالة اليوم لا تمثل مشكلة اقتصادية شاملة، يمكن التصدي لها بواسطة تمويل العجز الذي تحدث عنه جي. أم كاينس. فمشكلة البطالة اليوم تمثل قضية فردية، لا يمكن حلها إلا بطريقة حاسمة، إذا طور كل فرد من الملايين الكثيرة التي تمسها مشكلة البطالة

الطريق الخاص به لتحقيق العودة مجدداً إلى مجتمع العمل، وسينتج عن السياسة الناجحة توفير الأموال الطائلة. لكننا لن نستطيع استخدام هذه الأموال في تخفيض كتله الضريبة، وإنما في تخفيض مديونية الدولة الجديدة، أي حسب إمكانية إلغاء الدين الحقيقي، وهذا يعني تخفيض مستوى الديون وليس تقليص نمو مديونية الدولة.

إن إلقاء نظرة على النفقات العامة توضح بجلاء تام أنه لم تتوفر المقدرة لتخفيض عبء الضريبة إلا بالحد الأدنى.ويجب أن تستغل الإمكانيات الضخمة لتخفيض النفقات المتوفرة دون أدنى شك، لتصحيح بغير حق، هذا ما يقر به وريث الملايين بأنه يمول حياة الرفاه التي يعيشها من عمل ومحيط أسلافه. بيد أن المحامي أو الطبيب أو مدقق الحسابات الذين يُعدون من أصحاب المهن ذات الدخل الواسع ولكن يغلب عليها طابع المنافسة الشديدة لأن أصحابها لا يعرفون وقتاً للراحة، بل يمضون كل وقتهم في ممارسة مهنتهم ليصبحوا مميزين فيها، هؤلاء لن يقبلوا مثل هذه الفكرة.

وكما أن وضع هذه الفئات جيد جداً فإن ثمة ملايين من المواطنين الذين يعملون بجد ونشاط ويكسبون مقابل ذلك دخلاً محترماً مما يؤهلهم لحياة رغيدة. وإذا توجب عليهم تسديد ضرائب كثيرة للدولة فإنهم لا يرغبون بأن يواجهوا بالتأنيب بأنه من غير العدل أن يكون دخلهم من عملهم القاسي والاختصاصي أعلى من دخل الناس الأقل اختصاصاً والذين

يحرصون على الخمس والثلاثين ساعة عمل في الأسبوع، ولا يستخدمون أي وقت إضافي لمتابعة تأهيلهم.

ويتضح أن تعرفة الضريبة التي لها هدف محدد وهو أن تتمكن الدولة من توزيع الدخل بصورة أكثر عدالة، ستلقى قبولاً من أولئك الذين لا يترتب عليهم دفع الضرائب. أما الملزمون بالضريبة فلن يقبلوا في غالبيتهم عدالة عبئهم غير المتناسب وسيبحثون عن أي وسيلة لكي يهربوا من التزامهم بالدفع وسيظهرون امتعاضهم من تأنيبهم أنهم يحققون دخلاً غير عادل، أو أنهم يتبعون الشعار «العقلاني» القائل: وفر الضريبة، ولو كلفك ذلك كثيراً.

ولو قلب المرء محاولة الدولة على أوجهها والهادفة لتحقيق العدالة بواسطة الضرائب لتبين له أنها لم تستطع التوصل إليها بسياسة نظامها العام في توزيع الدخل الأساسي، بل توصلت إلى نتائج عكسية. فالدولة تزيد من حدة إجحاف هذا النظام بدلاً من تخفيفه، وتوصل إلى الاستياء (الذي يكون منشأه نفسياً) من دفع الضرائب وذلك من جراء مقاومة دفع الضرائب للتطور الفاشل في سياسة دعم الأسرة وسياسة الديون. وعلينا نتقبل قاعدة لسياسة الضرائب - في دورة انتعاش تتراوح من 1٪ زيادة أو نقصاناً - التي تبلغ فيها هذه الضرائب حوالى 23٪ من ناتج الدخل الصافي تسدد للدولة.

وينبغي أن تتركز سياسة الضرائب على جعلها محمولة لا بل مقبولة من المواطن، من أجل تسهيل العبء الضريبي عليه.

سوء الفهم عن عدالة الضريبة

لن يكون من جراء فهم الضرورة وحدها أن تجعل دافع الضريبة يسدد ما عليه من التزامات ضريبية برحابة صدر دون أي تذمر، إذا بقيت طريقة دفع الضريبة على حالها. ولابد أن يكون عنصر الإقناع متوفراً، بأنه لم يُصبهُ أي إجحاف في حساب ضريبته، وكذلك لم يلاق ما يميزه عن غيره من دافعي الضرائب.

إن ما يطالب به دافع الضريبة أن تكون هذه الأخيرة عادلة تماماً. بيد أن هذا المطلب لا يمكن الإيفاء به، لأن لدافعي الضرائب آراء مختلفة للغاية عن العدالة بمفهومها العام وعن العدالة الضريبية بشكل خاص.

والشيء الذي لا يلاقي تقبلاً من قبل المعنيين بتسديد الضريبة، هو أنها تُستعمل لإيجاد نوع من توزيع الدخل العادل من قبل الأفراد الذين يكسبون أكثر من الأفراد الأقل دخلاً. إن هذا يتطلب من دافعي الضرائب أصحاب الدخل المرتفع الذين يدفعون أكثر من غيرهم، أن يقتنعوا بأنهم بدورهم يكسبون أموالهم الطائلة الاقتصادية التي لا يمكن تجنبها. من هنا يصبح السؤال عن مبادئ عقلانية وبدايات مجدية لسياسة تمويل الدولة ولسن الضرائب على الموطنين، ذا ضرورة كبيرة.

صندوق معدات وزير المالية

لا تعتبر الضرائب الإمكانية الوحيدة للدولة التي تستخدمها في تمويل نفقاتها.

هناك أربعة وسائط أو مجموعة من الوسائل لتمويل التزامات الدولة:

1 - تستطيع الدولة أن تطلب رسوماً أو ثمناً لخدماتها التي تعرضها على شركة ما، كما تعرضها على المواطن، دون أن يكون المواطن ملزماً بقبولها وبالتالي تسديد التزاماته المالية تجاهها. يمكن للدولة أن تطلب رسوماً مثلاً لقاء استخدام الطرقات السريعة (أوتوبان) أو لقاء الدراسة في إحدى الجامعات.

2 - كما يمكن أن تطلب الدولة رسوماً من المواطن إذا قامت بتنفيذ بعض الخدمات له - مثل إصدار جواز سفر، والحصول على موافقة لتأسيس شركة بناء، أو حتى التخلص من المياه القذرة والقمامة - لأن هذه الخدمات تعتبر بمثابة ميزات مباشرة تقدم للمواطن وتحسب فقط بناءً على كلفتها دون أن تتقاضى الدولة عليها أرباحاً على عكس الحالة الأولى.

3 - ثمة ضرائب يلتزم الموطنون بتسديدها قانونياً، لتستطيع الدولة تمويل التزاماتها تجاه مجموعة من المواطنين، ولا يأتي استخدامها لصالح فرد من الأفراد مباشرة. من هذه الضرائب اشتراكات التأمين الاجتماعي، وكذلك الضرائب على المياه القذرة التي تمول مصالح الإدارة المحلية من عوائدها توسيع إزالة هذه المياه.

4 - تُعد الضرائب حسب القانون الألماني إيرادات الدولة التي تغطي مجمل الميزانية، ولا تخدم أهدافاً فردية محددة. وللضرائب تأثيران مزدوجان، فهي تساعد في تمويل الدولة، وتؤثر في سلوك دافع الضرائب، إنما بشكل مغاير عما يتوقعه المشرع (واضع القانون). وينطبق هذا على تأثير توزيع عبء الضريبة. ويستطيع المشرع أن يقرر من سيقع عليه عبء دفع الضريبة، أما من يحمل الضريبة فعلاً بعد خطوات متعددة اقتصادية يبقى أمراً من الصعب التثبت منه.

إن فرض الضرائب يرتبط دائماً بوقائع محددة. ويجب أن نميز بين ضرائب الاستهلاك وضرائب الدخل والإيرادات والثروة. فضرائب الاستهلاك تُفرض على استهلاك منتجات معينة، وفي ألمانيا على «مواد الكيف»، مثل المشروبات، والتبغ، والقهوة، وكذلك الطاقة (البنزين والمازوت والغاز والكهرباء). أما ضرائب النقل فتتعلق بأعمال اقتصاد النقل مثل معاملات البضائع والخدمات، وبيع العقارات، ودفع أقساط التأمين إلخ. كما تُفرض الضريبة على الدخل والإيرادات والثروة التي يحققها الأفراد أو تجنيها الشركات.

إن ما عرضناه يمثل في واقع الأمر صندوق المعدات لتمويل الدولة.

وهناك وسيلة أخرى تضاف إلى مجموعة الوسائل هذه،

ويعتبر استخدامها ضرباً من العادات السيئة، ونعني بها تراكم الديون. وتهدف الديون إلى معادلة التذبذبات وخاصة من جراء مشاريع الاستثمار الكبيرة أو دورات الانتعاش. لكن السياسيين يلجأون إلى الاقتراض لكي يوزعوا «الخيرات» على المواطنين من دون أن يطلبوا منهم ثمنها. وما يُشاع أن عادة الاقتراض السيئة سوف لن تصيب إلا الجيل القادم، ليس صحيحاً تماماً، لأن الفوائد التي لا يمكن التهرب منها، ستترتب على الديون سنة بعد أخرى. عندئذٍ لا يمكن الإيفاء بها إلا إذا فُرضت ضرائب أعلى أو قلصت مساعدات الدولة للمواطنين الذين استفادوا من ناحية الشكل فقط من هذه «الخيرات».

الرغبة بدلاً من الإحباط – مبادئ نظام ضريبي عقلاني

لا يجب أن يهدف النظام الضريبي إلى إيجاد عدالة جافة، ولا أن يحول وزارة المالية إلى مصلحة ترمي إلى إرساء العدالة في العالم – أو في بلادنا – والتي لم تتحقق بطرائق أخرى. إن من أهم التوجهات في إرساء نظام ضريبي لتمويل الدولة ولفرض الضرائب، يجب أن ترمي إلى وضعه بطريقة تجعل المواطنين يبادرون لتسديد ضرائبهم بطمأنينة وانتظام على الأقل، إذا لم يكن بالإمكان منحهم الشعور بالرغبة لفعل ذلك. ومن المفيد أن نطرح بعض الأفكار والمبادئ حول هذا النظام الذي سيصلح لتمويل مهام ووظائف الدولة العامة.

المبدأ الأول، يتمثل في أن تموّل المساعدات الحكومية

التي تعطى للمستفيدين منها وحسب إمكانيات هؤلاء المستفيدين عن طريق الرسوم والمكافآت. وينبغي أن يتم فرضها من أجل الاستخدام المخصص لها، إذا لم يعد التحصيل اقتصادياً.

ويعتمد المبدأ الثاني على التجربة أن الميزانيات الجانبية التي يجري تمويلها من خلال الرسوم الهادفة، ليست ذات فاعلية واضحة، كالحلول المعتمدة على اقتصاد السوق لتمويل الهدف المحدد وبارتباط المساعدات الواضح مع الرسوم. لذلك يجب أن تُعدّل هذه الوظائف بشكل مبدئي، بحيث تفقد قدر المستطاع صفة الميزانية العامة وأن يتم تنفيذها كما هو معمولٌ به في الشركات التجارية.

ويقول المبدأ الثالث أنه يجب تكوين نظام الضريبة حسب الإمكانية، بطريقة يرتبط فيها عطاء المصدر الضريبي مع انتفاء أي إحباط من دفع الضريبة.

إذاً كيف سيكون شكل نظام التمويل العام الذي يأخذ هذه المبادئ بعين الاعتبار؟

سوف لن يتوقع المرء حدوث معجزة من الاستخدام الأقوى للرسوم في تخفيف العبء عن دافع الضرائب. فهذا الاستخدام نافع في إطار تعديل التنظيم المالي لجامعاتنا لتمويل الدراسة عن طريق الرسوم الدراسية. على العكس من ذلك سيكون وضع الرسوم على استخدام الطرق السريعة أكثر تعقيداً. في هذه الحالة تكون ضرائب الزيوت المعدنية وضرائب

السيارات الشاحنة خياراً أكثر فاعلية، والذي يتعلق أيضاً بالاستهلاك والاستخدام ويشمل استخدام الطرقات الباقية الأخرى ويأخذ حساباً للتنقل على الطرق والشوارع العامة.

وسيتطرق هذا الكتاب إلى كل مجالات رسوم التأمينات الاجتماعية والتي إما أن تجعل من الرسوم مكافآت حقيقية (كما هو مقترح في تأمين المرضى) أو أن تتغير بطريقة تأخذ فيها صفة المكافآت التي يكون فيها حق المطالبة بالمساعدات مرتبطاً بتسديد الضرائب مباشرة (تأمين التقاعد). وكما يستطيع المرء أن ينتقل هذه الأيام في مجال إزالة القمامة والحياة القذرة من اقتصاد الرسوم السيادي إلى الشكل التجاري. وإذا ما راعى المرء أنَّ الانطباع عن الارتفاع الدائم لنسبة الضرائب في ألمانيا ينشأ عن الضرائب المدفوعة للتأمين الاجتماعي، بينما يدور معدل الضرائب النسبي منذ سنوات عديدة حول قيمة متوسطة ثابتة، حينئذٍ ستتوضّح أهمية هذه المقترحات ليس فقط لفاعلية أفضل لأنظمة التأمين المعيّنة، وإنما لتقبّل النظام المالي الحكومي برمّته. وسيؤدي التعديل الحاسم لأنظمة ضماننا الاجتماعي في هذا المعنى إلى أن يتعدّل وعي مواطنينا الذاتي حيال نسبة الضرائب والرسوم. وهنا ستكتسب مساعدات التأمين الاجتماعي المحسوبة صفة أقساط التأمين، التي يلتزم بتسديدها المواطنون عملياً، إنما تصبح في إدراكهم مكافآت لإنجازات ولوعود بإنجازات ينطبق عليها صفة العارض التجاري البحت. لكن حتى ولو بذلنا قصارى جهدنا في تطوير الخيارات، فإن حجم

الضرائب التي يتوجب على المواطنين دفعها يبقى كبيراً جداً. وتظل إمكانيات أن يوعد دافع الضرائب بالحصول على مقابل ما يدفعه من ضرائب محدودة للغاية. وقد يتناقض مع قناعتنا الديمقراطية أن يجري إعادة إحياء النظام بشكل يتناسب فيه عدد الأصوات التي يحرزها المواطن مع سقف تسديده للضريبة، أو حتى التفكير جدياً بمعاملة المواطنين الذين يدفعون ضرائب عالية جداً بطريقة تعبّر عن احترام، لا بل تفضيل، لهم وخاصة في القضايا القانونية، لا يتوافق أيضاً مع نظرتنا حول مساواة المواطنين أمام القانون. لكن يمكن للسادة رؤساء الوزراء أن يدعوا أفضل المواطنين من دافعي الضرائب في البلاد إلى استقبال رسمي كل عام، لكي يعبّروا لهم عن اعتراف الدولة لمساهماتهم الجلّي في تمويلها. كما يمكن أن تضع الدولة طريقة لكي يتنافس مثلاً أفضل مائة دافع ضريبة وينالوا تكريماً من الدولة. إنما يجب أن نؤكّد على أن لدفع الضريبة لا يجب أن يكون ثمة خدمات مقابلة فردية، تحول دفع الضريبة إلى رغبة في الربح.

ومع ذلك يجب أن يضع المرء النظام الضريبي بشكل يستقبل فيه مكلّف الضريبة تسديده لضرائبه بسهولة أو أنه يبدي انزعاجه حيال ذلك. ومن بين الضرائب التي لا تسبب ألماً شديداً لدفعها، تلك التي تدخل ضمن مواد الكيف وهي تعتبر نوعاً جذاباً لاستجرار الأموال للدولة. في هذا المجال يدفع المواطن المكلّف بالضريبة ضرائبه «بلذّة»، وهو يدخّن لفافة

التبغ، أو عندما يحتسي مشروبه المفضل. أما سلبيات هذه الضرائب فتنتج عن أن المواد الخاضعة للضريبة تضرّ بالصحّة. وحين ترتفع لوائح الضرائب يبادر أصحاب اللذّة إلى التخفيف من استهلاك هذه المواد لأسباب ضريبية أو أسباب صحيّة، ويحققون أحياناً نجاحاً في محاولاتهم. هكذا يعتبر وزير المالية الضريبة على مواد الكيف أمراً مهماً، إلا أنه في الحقيقة استنفذ أبعاده كمصدر للإيرادات. وتبدو الأوضاع مختلفة في المجال الثاني الهام المتعلق بضريبة الاستهلاك ونعني به مجال الطاقة. إن استهلاك الطاقة يعدّ من القضايا التي تدخل ضمن إطار المستوى الرفيع والرفاهية لشعب من الشعوب، أياً كان شكل هذا الاستهلاك، في السيارة المريحة التي تستهلك الكثير من الوقود أو في المنزل الواسع الذي يشعّ الدفء في كل جنباته أو المياه الساخنة في الحمّام التي تعمل على الاسترخاء والشعور بالمتعة. وبكل تأكيد لم يصل حجم الضريبة المفروضة على المستهلكين في هذا المجال إلى ذروته، حتى لو نُفّذت الضريبة الجديدة التي تدعى «ضريبة البيئة» المخطط لها مستقبلاً. وعلى العكس من السجائر والمواد الكمالية، فإن الطاقة مادة استهلاك يستعملها الأفراد ووسائل الإنتاج في الاقتصاد، وفي الدرجة الأولى في بعض فروع الصناعة المستهلكة للطاقة. وقد يكون من نتائج زيادة ضرائب الاستهلاك، التي تمسّ الإنتاج أيضاً، أن يحدث تحولٌ في الإنتاج إلى الدول التي لا تفرض مثل ضريبة الطاقة هذه. حتى ولو تمَّ تعويض الخسارة في أماكن العمل، فستكون

تلك خسارة رفاهية غير ضرورية للاقتصاد الوطني.

ثمّة حلٌ ممكن لهذه المشكلة، وهذا الحل موجودٌ في ضريبة الطاقة التي تُعفي الفروع الصناعية الداخلة في التنافس العالمي منها، لكنها تفرض على المستهلكين وعلى الحرف المحلية، من غير أن تصبح وسيلة تخويف لهم. وسيجد القارئ مقترحاً عن ضريبة الطاقة له هذه الملامح في الفصل الخاص بسياسة البيئة.

ومهما بدت ضرائب الاستهلاك جذّابة كوسائل رحيمة في الضريبة، غير أنها لا يمكن أن تكون مقبولة إلا كإضافة. ومن الجائز أن يرفع المرء نسبتها من مجمل الكتلة الضريبية من خلال استنفاذ إمكانية ضريبة الطاقة عن المعدّل التقليدي من 15٪ حتى 25٪ كحد أقصى لا تتعداه. يضاف إلى ذلك مجمل ضرائب النقل الهام. فمن ناحية السياسة الضريبية تعتبر هذه الضرائب أكثر تعقيداً من الضرائب الاستهلاكية، لأنه من خلال ارتباطها بالعمليات الاقتصادية، أي بالبيع والشراء، فإنها تعوق التبادل الاقتصادي بحد ذاته وليس استخدام السلع والخدمات. أما الضرائب على حركة رأس المال، مثل ضرائب المجتمع، أو ضرائب البورصة وضرائب تصريف العملة، فلقد أُلغيت هذه الضرائب من ألمانيا، كما خُفضت ضريبة الكسب الأساسي سنة 1982 من 7٪ إلى 2٪ لكي يتم انتقال العقارات إلى مستثمر آخر بيسر وسهولة. (وفي غضون ذلك ارتفعت لائحة الضريبة مجدداً إلى 3,5٪، الأمر الذي يحول دون التأثير المطلوب. غير أن

ضريبة المبيعات تبقى أهم ضريبة نقل بالمطلق. فمنذ الستينات، ويتمّ فرضها على شكل ضريبة فضل القيمة، التي لا تحسب على المبيعات إلا إذا انتقلت الخدمة الخاضعة للضريبة من المجال الاقتصادي التجاري إلى المستهلك النهائي. ويعتبر هذا شكلاً معقولاً، لأن ذلك لم يعد يشكل عبئاً على تبادل الخدمات بين الشركات المتخصصة - كما كانت عليه نماذج ضريبة المبيعات السابقة. ويعتقد أن البديل لضريبة المبيعات السابقة بواسطة ضريبة فضل القيمة كان شرطاً حاسماً للتطوّر الديناميكي الذي حققته الشركات المتوسطة) والتي تعتبر اليوم شركات مورّدة للشركات الأخرى ذات المنتجات والخدمات المتخصّصة بدءاً من مجال الكمبيوتر وحتى تنظيف الأبنية. هذه الشركات التي أصبحت تقرّر حياتنا الاقتصادية بدرجة لم يكن تصوّرها ممكناً في الماضي غدت أهم مجال لتوفير أماكن عمل جديدة. لكن ضريبة فضل القيمة تبقى من ناحية أخرى إحدى أكبر المعوقات في تزويد الأعمال الخاصّة ذات الطابع الخدمي، مثل التمريض والتنظيف والعناية بالحدائق والإصلاحات، بشركات متخصصة وبشكل تجاري. وهنا سجل سوق العمل غير الرسمي للأعمال البسيطة وغير المستمرّة (سوق العمل السوداء) للشركات الصغيرة التي لا تقدم كشوفات لحساباتها أسبقية بتوفير تكاليف ضريبة فضل القيمة بلغ 16٪. ثمة ميزات أخرى تضاف لذلك بعضها قانوني وبعضها الأخر غير قانوني. فإذا ما قُيّض النجاح لتعديل نظام الضريبة، فإنه من الممكن أن يؤثر على نمو

التشغيل بصورة ديناميكية مشابهة لما كانت عليه فترة الانتقال لضريبة فضل القيمة.

تطبق في ضريبة فضل القيمة في ألمانيا فئتان أساسيتان: تخصص الفئة المخفضة الأولى للمنتجات الضرورية للحياة مثل مواد التموين، والأزهار والجرائد، والكتب. بلغت نسبة هذه الفئة 7٪ سنة 2000، بينما بلغت نسبة الفئة العادية الثانية 16٪. ولقد أصبح نظام ضريبة فضل القيمة على ما يرام. فمقاومة الضريبة تعتبر نسبياً ضعيفة، كما توصف ضريبة فضل القيمة بأن المستهلكين يدفعونها دون تحفّظ، لأنها تدخل في ماهية الأشياء التي يشترونها ويكون اقتنائها مدعاةً لبهجتهم. لكن من الممكن أن يجري المرء تعديلاً على نظام الضريبة هذه بحيث تشمل الفئة المخفضة الأعمال الخاصة الخدمية كذلك. وإذا ربط المرء الناحية هذه بالمقترحات الخاصة حول تعديل قانون الضريبة والتأمين الاجتماعي المذكور في موقع آخر من هذا الكتاب، فسيكون الحافز كبيراً للانتقال إلى الاقتصاد الرسمي أو بالأحرى إلى إدخال الخدمات التجارية في مجالات جديدة، بحيث ترتفع إيرادات الضرائب عن طريق تخفيض حصص الضرائب. أما أكثر الضرائب إزعاجاً لدافع الضرائب فهي، دون شك، الضرائب المترتبة على الدخل والثروة، لأنها تشكل في الواقع تقريباً نصف إيرادات الضرائب الألمانية، لكنها السبب في 90٪ من انزعاج دافعي الضرائب. ويقع تحت هذا العنوان بالنسبة للمواطن ضرائب الرواتب والدخل مع الضرائب المرتفعة،

كالمعونة التضامنية، وضريبة إيراد رأس المال، وضريبة الفائدة وأخيراً ضرائب الكنيسة، بينما لا يترتب على الثروة، منذ إسقاط ضريبة الثروة إلا ضريبة الإرث. وكانت هذه الضرائب لهذا الحين بالنسبة لصاحب الشركة ضرائب حفظ الصحة وضرائب الحرفة إلى جانب ضريبة الدخل وعلاوة التضامن.

إن ضريبة الدخل بمختلف أشكالها تعتبر مجال السياسة الضريبية الهادفة إلى إرساء العدالة عن طريق الضريبة، تذكرنا هذه المعادلة بقصة سيسيفوس (الشخصية الأسطورية في الميثولوجيا الإغريقية) الذي حُكم عليه في العالم السفلي أن يرفع صخرة كبيرة إلى أعلى الجبل ولكنها كانت تسقط في كل مرة من بين يديه قبل أن يصل إلى القمّة. وفي الحقيقة فإن المبدأ الأساسي لضريبة الدخل الألمانية بسيط جداً أو أخرق في الوقت ذاته. لأن القسم الأعظم من الدخل المكتسب يبقى دون ضريبة، لأنه من جهة يغطي الحد الأدنى للمعيشة، ومن جهة ثانية يجب أن يقدم الدعم المالي لجهات مختلفة بحيث يجري تحسينها من قاعدة قياس الضريبة. وينطبق هذا على التأمين على مخاطر الحياة بدءاً من الشيخوخة والمرض وحتى التأمين الإلزامي. على الرغم من أنه يجب النظر إلى هذه النفقات كمصاريف طبيعية للحفاظ على الحياة. كما ينطبق ذلك على التكاليف المشتركة لغرفة عمل المعلّمين والكتّاب وأيضاً على تكاليف السفر اليومي إلى مكان العمل. إن ما يسبب إرباكاً لدافع الضرائب العادي وحتى للشركات، الكتب الضخمة مع مفردات

وحيثيات الضريبة التي تبلغ أحياناً آلاف الصفحات ثم يضاف إليها المقترحات السنوية مع كل ما تشمله من تفسيرات وشروحات للاختصارات وعن طرائق حسابها والحالات التي يمكن أن تتضمن إعفاءات من الضريبة. وحين يتم خصم كل شيء يمكن خصمه عندئذ تمتد تعرفة الضريبة لتنال ما مقداره 35٪ إلى 45٪ من كل مارك يكسب إضافياً.

إن المغزى من هذا النظام غير المعقول التوصل إلى العدالة، وبالتالي دعم أهداف السياسة الاقتصادية الهامة مالياً، مثل بناء المساكن والسفن وصناعة السينما أو النقل الجوي إلخ... لكن ينتج عنه أن المعنيين فيه يعتبرونه غير عادل لكثرة تعقيده وقد يكون في ذلك شيء من الصواب بسبب أنّ الاستشارة الباهظة من أجل ضريبة مُثلى في حال الدخل المرتفع تأتي أكلها بينما يؤرق الهمُّ أصحابَ المداخيل المتوسطة لعدم استفادتهم من الاستشارة بشكل كامل. وقد يُغري هذا الشعور دافع الضرائب المتوسط للجوء إلى توفير الضريبة خارج نطاق المسموح به مع وجود فئات حدود الضريبة المرتفعة. (وباستخدام تعبير «التوفير» يحاول أن يتجنب الكلمة غير المستحبّة « التهرب من الضريبة»). ويُعتقد أن هذا الإغواء في استعمال الحق في أمور الضريبة والذي يُعتبر النظام بحد ذاته مسؤولاً عنه، يعتبر من أهم الأسباب على الإطلاق، أن يُساء استعمال الحق المعمول به، من قبل الشعب الألماني، لا بل أحياناً من بعض المراكز القيادية السياسية، حين تتعلق المسألة

بالواجبات والالتزامات تجاه المجتمع. ولم يعد هذا الاتجاه الواسع الانتشار اليوم في خرق القانون ينمو ضد الدولة وحدها وإنما ضد التأمينات الاجتماعية أو أي نوع آخر من التأمينات، حيث يخف الوعي تجاه الغش بشكل متزايد. إن قانون ضريبة الدخل محك لأخلاق المواطنين. كما أن السعي لتحقيق العدالة بواسطة ضريبة الدخل هو السبب الحقيقي لتأثيرها غير العادل.

ولا يفيد المجتمع في هذه الحالة إلا إعادة تفكير جذرية في السياسة الضريبية. ويبدأ هذا التفكير الجديد بأن تتمسك ضريبة الدخل بما يمكن أن يتحمله المواطن من عبء ضريبي ولا تسترشد بحاجة الدولة المالية. ويجب عند الضرورة أن توجد ضرائب المواصلات والاستهلاك التوازن الضروري عن طريق معادلة شرائح الضريبة. أما ضريبة الدخل فيجب أن تظل بسيطة وقواعدها سارية لمدة طويلة. وليست قوانين ضريبة الدخل السنوية وتعديلاتها، وكذلك القرارات واللوائح المتتالية إلا تعبيراً عن موقف واضعي السياسة الضريبية والذين فقدوا كل اتصال مع تفكير ومشاعر المواطنين. وفي واقع الأمر أصبح المواطنون ألعوبة بيد الاختصاصيين في دوائر الوزارات ولجان البرلمان الذين يريدون أن يستعرضوا أمام زملائهم من خارج نطاق دوائرهم الداخلية تجاربهم. في الوقت الذي يواجه فيه المواطنون تقبل عملهم بشيء من اللامبالاة.

وسنقدم في مقطع «المقترحات» أسلوباً حول ضريبة الدخل تكون عدالتها في سهولتها وإمكانية استقرائها بيسر. وهي ضريبة

الدخل للمواطنين وليس لمنظري الضرائب الذين يجلسون في برجهم العاجي لعلم لم يعد يخدم إلا نفسه. ويراعي المقترح الذي يكتفي عملياً بلائحة ضريبية ثابتة وموحدة تبلغ 12,5٪ من المدخول، أن يرتبط دفع الضريبة بالحوافز. ويجب أن يكون قاعدة قياس الضريبة الاشتراك في الضمان التقاعدي الذي سيشكل مستقبلاً عامل أمان في الشيخوخة تجاه كل المخاطر السياسية كالحرب والتضخم المالي وبعدها يتم تحويله سوية مع ضريبة الدخل إلى وزارة المالية. وهكذا يؤثر تسديد ضريبة الدخل بشكل غير مباشر على الحق المرتبط بالدخل وبالاشتراك ومن ثم المطالبة بالتأمين المناسب في الشيخوخة، هذا التأمين الذي يُعد عملياً شكلاً من أشكال تكوين الثروة.

ضرائب الشركات - فكرة خاطئة تُسبب خسارة كبيرة

يعتقد كثير من الناس أن المطالبة بفرض ضرائب عالية على الشركات يعتبر نوعاً من أنواع العدالة. لكنه في الواقع لا يمكن أن تتحمل الشركات العبء الضريبي، لأنها ليست سوى المكان الذي تضع فيه القوى العاملة، ومانحو القروض وأصحاب رؤوس الأموال الخاصة طاقاتهم وإمكانياتهم بهدف تكوين قيمة معينة، وتحقيق الدخل منها. والزبائن هم من يقوّم ما تم إنجازه، أما كيف يتم توزيع ما تبقى من عائدات المبيعات، بعد تسديد التوريد لأصحاب الشركات، فهذه إحدى

أهم الظواهر في الاقتصاد الوطني. إنه من الخطأ الاعتقاد بأن هذا يتعلق بنتيجة الصراع على التوزيع بين العمال وأصحاب رؤوس الأموال والدائنين. لأن كل شركة تتنافس مع الشركات الأخرى حول اشتراكات هذه الأطراف. ولو حاولت الشركة ضغط مداخيل العمل لصالح الأرباح، فستفقد الأيدي العاملة في سوق العمل لصالح شركات أخرى - وخاصة تلك الأيدي العاملة النادرة في السوق - وإذا حاول العمال بالمقابل رفع حصتهم على حساب أصحاب رؤوس الأموال الخاصة فسيكون المستثمرون الآخرون لهم أكثر جاذبية وسيحاولون عن طريق توزيع الأرباح الكامل قدر الإمكان والاستغناء عن الاستثمارات التعويضية أن يسحبوا رؤوس الأموال من الشركة ويستثمرونها في شركات أخرى داخل البلاد أو خارجها.

تعمل هذه الآليات بنفس الطريقة إذا أرادت الدولة أن تتدخل في تكوين القيمة وفي أرباح الشركات. غير أن التأثير يرتبط كثيراً بشكل ونوع هذا التحكم من طرف الدولة. وطالما يحصل هذا بطريقة تنطبق على كل الشركات مع بعضها يتحول عندئذٍ العبء الحكومي على الزبائن، ولن يؤثر كثيراً على نشاط الشركات. يختلف الأمر في حال الضرائب الاستهلاكية على وسائل الإنتاج، كان ذلك ضريبة استهلاك الطاقة أو ضريبة الآلات. ومن شأن هذا الأمر أن يجعل العبء على المتنافسين المحليين متساوياً، ولن يكون تحويل العبء على الزبائن ممكناً، لأن المنتجين الأجانب المتنافسين لن يطالهم العبء.

وهكذا يجب أن يتحمل العبء تكوين القيمة، وبهذا يتم إزاحة إما اليد العاملة أو رأس المال من الشركة. وعلى نفس الشاكلة تسير ضريبة أرباح الشركات. وهنا أيضاً يكون الربح مجرد قاعدة قياس دون أن يتضرر بها من سيتحمل العبء في نهاية المطاف هل هم الزبائن أو العمال أو أصحاب رؤوس الأموال.

إن النتيجة المنطقية لهذه الآراء تدور حول قضية هامة وهي التخلي عن فرض الضريبة على الشركات إذا لم يكن الأمر يتعلق فقط بتسهيل (كما في ضريبة الاستهلاك) آلية إدارة فرض الضريبة على استهلاك المستهلكين. غير أن الأمور ليست بهذه السهولة.

مما لا شك فيه أن عوائد الشركات يجب أن تخضع للضريبة الإلزامية عندما تصبح ملكاً شخصياً لأصحاب رؤوس الأموال بعد توزيع الأرباح. وإذا لم تخضع هذه الأرباح سلفاً لضريبة الدخل في الشركة، فسيكون الحافز كبيراً لأصحاب رؤوس الأموال أن لا يوزعوا أرباح أموالهم وإنما يبقونها دون ضريبة عليها في الشركة - حتى ولو افتقدت هناك إمكانيات الاستثمار المعقولة. وهكذا سيقف هذا النظام حائلاً دون أخذ الفوائض من الشركة واستثمارها في مشاريع عالية المردود. ومن ناحية الاقتصاد الوطني يعتبر هذا التأثير المضر السبب الحاسم في أن تبقى أرباح الشركات غير الموزعة من دون ضريبة. إن أفضل طريقة هنا في أن تظل الضريبة مؤقتة ويجري تعويضها لاحقاً عند توزيع الأرباح عن طريق الضريبة النهائية لصاحب

رأس المال الخاص. ولهذا السبب يعتبر النظام الألماني في أن تُحتسب ضريبة الصحة على ضريبة المساهمين والشركاء حلاً مثالياً للمشكلة. فمن خلالها تصبح ضريبة الصحة ضريبة مؤقتة، يمكن تصحيحها في سياق توزيع الأرباح. وسيربح المساهمون ذوو الدخل العادي من أرباح الشركة التي تحسب لهم بحكم فئة ضريبتهم المنخفضة. لكن المشكلة الحقيقية في ضرائب الشركات في ألمانيا ليست في ضريبة الدخل وضريبة الحرفية وحدها. وهي تتطلب أنه يجب على الشركات أن تحقق أرباحاً عالية بسبب الضرائب المرتفعة أكثر مما هو مألوف في الخارج، لكي تستطيع أن تمول نفسها في التنافس على أسواق رؤوس الأموال. ولا يوجد سبب معقول لذلك، ثم لا يسع المرء إلا أن يتفق مع الذين يعتبرون ضريبة الحرف أكثر الضرائب ضرراً لبلادنا، وبالتالي يطالبون بإزالتها. لكن يجب على المرء أن يعوض عن وظيفة ضريبة الحرف في تمويل النواحي الذاتي عبر تغيير النظام ومن خلال ضرائب أخرى. وهذا أمر ممكن. وسوف نستعرض في الفصل التالية من هذا الكتاب اقتراحاً محدداً يجيء في إطار عرضنا لبناء الدولة الاتحادية.

اقتراح نظام ضريبي يقبله المواطنون

ينصب توجهنا إلى وضع نظام ضريبي تكون قواعده مبنية لفترة زمنية طويلة ولا تعرض للتغيير والتبديل في كل سنة. وحين يكون التحصيل الضريبي فوق أو دون الحاجة، عندها

يجب رفع أو خفض لوائح الضرائب كلاً على حدة طبقاً لذلك، لا أن يمس التغيير بقية الضرائب التي وضع المواطنون ثقتهم باستمراريتها.

ينبغي أن يكون نظام الضريبة سهلاً للمواطنين، بسيطاً يمكن فهمه واستيعابه والتعامل معه. كما عليه أن يتعامل مع عدد قليل من الفئات الضريبية، وخاصة تلك التي يمكن أن يحصل فيها تجاوز ضريبي تترتب عليه آثار سيئة للاقتصاد الوطني بكامله. ثم إنه من الواجب أن يكون فرض الضريبة سهلاً لا تعقيد فيه. مثل هذا النظام يمكن أن يشمل الأسس التالية:

1 - ضريبة الاستهلاك

تعتبر ضرائب الاستهلاك على «مواد الكيف» من الضرائب المناسبة بشكل خاص. ويجب أن تُرفع الفئات الضريبية هنا طبقاً للتطور الاقتصادي الشامل.

2 - ضريبة الطاقة

تكون ضريبة الطاقة معقولة كضريبة استهلاك وليس كعبء على الإنتاج، إذا شوهت التنافس العالمي. ويقترح هنا إضافة على ضريبة الزيوت المعدنية الكلاسيكية ضريبة على مواد الطاقة الرئيسية كالفحم الحجري والفحم البني والزيوت المعدنية والغاز الطبيعي والطاقة الذرية. يمكن أن يشكل مخزون الطاقة ونسبة الفحم (لأسباب بيئية) قاعدةً للقياس، بحيث يُضاف عبء على الطاقة الذرية، أما الطاقات التوليدية فتبقى من غير ضرائب عليها.

أما شركات الصناعة والزراعة والمواصلات فتعفى من الضريبة عملياً من خلال الاسترجاع المحدد السقف. وسنقدم في الفصل الخاص بسياسة البيئة مقترحاً عن ضريبة الطاقة بالتفصيل.

3 - ضريبة المبيعات

تبقى ضريبة فضل القيمة على شكلها الراهن. أما الخدمات التي تُنشأ نموذجياً للأعمال الخاصة، فسيدخل عليها فئة ضريبة مخفضة لضريبة فضل القيمة تبلغ 7٪.

4 - ضريبة الدخل

تأخذ ضريبة الدخل شكلاً مختلفاً تماماً، فهي ستصبح الضريبة المعتمدة والطويلة الأمد والمحسوبة التي يسددها المواطنون كمساهمة مباشرة منهم لتمويل الاتحاد ومقاطعتهم ومنطقتهم. وسيتم وضع القاعدة الضريبية لغالبية دافعي الضرائب على المدى البعيد لكي لا يطرأ عليها تغيير بين الفنية والأخرى. ويتم اتخاذ إجراءات سياسة الضريبة الاقتصادية مبدئياً عبر الدعم من الميزانية وليس من خلال تخفيضات الضريبة الخاصة. وتأخذ ضريبة الدخل مساراً له درجتان في التعرفة. تبدأ الأولى بالصفر وتنتهي بحدود قياس الاشتراك في الضمان التقاعدي. وتبلغ فئة تنظيم الضريبة للدرجة الدنيا 15٪ أما فئة الدرجة العليا فتصبح ضعفين ونصف أي 37,5٪. كما ويلغى مراعاة النفقات الخاصة وتكاليف الدعاية قدر المستطاع. وتسقط هذه النفقات خاصة لدى تكاليف الوقاية التي لم تكن حتى الآن قابلة للتخفيض إلا

بشكل محدود. كما وتلغى المبالغ المخصصة للعائلات دون أطفال بسبب المساعدة المحسنة لعبء العائلة. وتحسب في دائرة الحد الأدنى النسبي النفقات الخاصة المتبقية وتكاليف الدعاية بـ 12,67٪ من المدخول بحيث تنشأ عنه عملياً فئة تنظيم ضريبي بـ 12,5٪.

وطالما أن واقع الضريبة له الحق حسب قرار المحكمة الدستورية الاتحادية بالخيار الضريبي في حد المعيشة الأدنى في تخفيض أو إسقاط ضريبة الدخل، فإنه يستطيع أن يتقدم بطلب للإعفاء أو للاسترداد.

5 – المطالبة بضريبة الدخل

تنطبق ضريبة الدخل الإلزامية على كل مواطني ألمانيا وعلى كل الألمان في الخارج. وسيتم حساب الضرائب الأجنبية المطابقة. تجري المطالبة وبشكل جوهري بضريبة الدخل كضريبة أساسية على شكل ضريبة على الراتب أو ضريبة أقساط الفوائد وتحسب بـ15٪ ويلغى المبلغ على الفوائد ويحل محلها تعميم تكاليف الدعاية والنفقات الخاصة تلقائياً، بحيث يصبح الحسم 12,5٪.

أما إيرادات العمال الجانبية فيمكن الإعلان عنها ويجري تحويل الضريبة المترتبة عليها. ويكون الإعلان عن ضريبة الدخل لكامل مداخيل العمال – حتى عند وجود عدة مصادر للدخل – ضرورياً حين الوصول إلى حدود قياس الاشتراك للتأمين

التقاعدي، وبالنسبة لأصحاب المهن والأعمال الحرة فوق هذا الحد على كل الأحوال.

ويجري استقصاء قاعدة القياس عن طريق قانون اتحادي يحتاج لموافقة مجلس الدولة. ويخصص للاتحاد حسب القانون هذا طبقاً للتوزيع الحالي للتحصيل الضريبي كقاعدة قياس ضريبي له 6,25٪ (ويطابق هذا حصة الاتحاد لـ 42,5٪ من فئة الضريبة العادية لـ 15٪) من الدخل الخاضع للضريبة، وكل مقاطعة أيضاً 6,25٪ وكل ناحية بـ 2,25٪. أما بالنسبة لمبالغ الدخل خارج حدود قياس الاشتراك في التأمين التقاعدي فترتفع هذه النسبة إلى الضعفين والنصف،أي تصبح للاتحاد 16,5٪. كما أن الاتحاد والمقاطعة والناحية يجب أن يكون لديها الحق من خلال القانون أو اللوائح في أن ترفع حصتها بنسبة زيادة 20٪ أو نقص 20٪ لفئتها طبقاً لحاجتها المادية (في الفصل التالي عن بناء الدولة الاتحادية ثمة شرح واف عن هذا النموذج).

ويجب أن تُسدد الضريبة مبدئياً مع المبلغ الإلزامي في التأمين التقاعدي إلى وزارة المالية التي تقوم بدورها بتحويلها إلى التأمينات التقاعدية المختصة. وإذا ما تبين وجود فائض في مبالغ التأمين التقاعدي فيصار إلى إعادته للمؤمن عليهم.

6 – ضرائب الحرف

يجب أن تلغى ضريبة الحرفة كعبء إضافي على النشاط

التجاري. وستكون البلديات مشاركة في كل تحصيل ضريبة فضل القيمة الحكومية، حسب وجود هذه المعامل فيها.

7 - التحصيل الضريبي

ثمة ما يشير إلى أن التغييرات المقترحة في بنية نظامنا الضريبي هنا ستكون كفيلة بجعل كتلة التحصيل الضريبي كافية. وفيما أدت الحسابات الدقيقة والتقديرات إلى أن الأمر غير ذلك فلا يجب أن يكون رد الفعل العودة إلى التفاصيل. فالنظام مبني بطريقة يسمح من خلالها بإجراء التصحيحات الضرورية عن طريق تغييرات بسيطة لفئات الضريبة في فضل القيمة وضريبة الاستهلاك والطاقة.

النتيجة: نظام ضريبي ثابت وواضح

من الواضح أن هذه المقترحات حول إصلاح نظامنا الضريبي لا تهدف إلى تخفيض التحصيل الضريبي. لأن كتلة التحصيل الضريبي يجب أن تسترشد بحجم نفقات المؤسسات العامة وبأهداف تصورات تطور ديون الجهات الرسمية. بينما تكمن أهداف هذه المقترحات في إرساء نظام ضريبة قانوني لا يفسح المجال للمشرع في أن يمارس كل ما يتفتق عليه ذهنه من تعديلات وتغييرات تشكل مفاجأة لدافع الضريبة وتجعله في حيرة من أمره وفي قلق دائم. مثل هذا النظام ينبغي أن يستمر لسنوات طويلة. أما التكيُّف مع متطلبات الدولة فيتم عبر تغيير فئات الضريبة التي يتحمل فيها الاتحاد والمقاطعات والبلديات

الصلاحيات والمسؤولية في ضريبة الرواتب والدخل. ويهدف هذا الاقتراح في الوقت ذاته إلى جعل نظام الضريبة مقبولاً للمواطن من خلال فهمه له. كما يجب أن يكون دفع كل ضريبة من قبل المواطن مرتبطاً بميزة، سواء أكان ذلك اقتناء أشياء من شأنها رفع الشعور بالسعادة أم الربط مع الأمن في الشيخوخة. وقد يكون في قولنا بعض التجرؤ حين نتنبأ أن مثل هذا النظام سيحول دفع الضريبة إلى سعادة. إلا أن الأمر الذي لا مراء فيه هو أن هذا النظام سيتيح لدافعي الضرائب فرصة مثالية، إذ يطرد عنهم شبح الإحباط الدائم.

بعض الملاحظات
عن بنية الدولة الفدرالية
أو لماذا نحتاج برلين؟

بلادنا وطننا

كم كانت خيبة أمل رئيس وزراء مقاطعة براندنبرغ، مانفريد شتولبي كبيرة بعد إعادة توحيد ألمانيا التي كان للألمان الغربيين اليد الطولى فيه. لقد أراد أن يعيد توحيد مقاطعة بروسيا الأساسية، أي براندنبرغ وبرلين. أراد من وراء ذلك أن يخفق نسر العلم الأحمر لأمير مقاطعة براندنبرغ ثانية في عاصمة ألمانيا الاتحادية إلى جانب علم ألمانيا الاتحادية بألوانه: الأسود والأحمر والذهبي. لكنه أخفق في انتخابات الخامس من أيار سنة 1996 ومن قبل مواطني براندنبرغ أنفسهم. لم يكن البرلينيون الغربيون هم الذين رفضوا توحيد المقاطعتين، رغم أنهم كانوا يتحملون عبء هذا التوحيد اقتصادياً. إنما اللافت أن أكثر أحياء برلين ثراءً وهو زيلن دورف ويعد من الأحياء البرجوازية الكبيرة، صوّت مع نظام المقاطعات الجديد بأغلبية ساحقة. أما

في بقية أحياء برلين الغربية فكانت الغالبية أقل، لكنها كانت تكفي لتوحيد المقاطعتين، بينما صوّت البرلينيون الشرقيون والبراندنبورغيون ضد ذلك. وهكذا لم يتحقق حلم شتولبي.

كانت حكومات المقاطعات تنظر إلى مصالح مواطنيها الاقتصادية بكل إخلاص، دون أن تراعي الحكومات مشاعر المواطنين. ففي السنوات الأربعين، وهي عمر ألمانيا الديمقراطية، نشأ الفارق العاطفي أيضاً بين محيط برلين و«عاصمة ألمانيا الديمقراطية»، الذي كان يطلق عليه القسم الشرقي من المدينة، التي جمعت تقاليد البروسية - البراندنبورغية. ولم يكن ريف براندنبرغ ولا مدنه الصغيرة تشعر بأنه قريب من البرلينيين الغربيين، الذين لم يكن انقطاعه عنهم انقطاعاً بالمكان فقط، ولم يكن أيضاً قريباً من البرلينيين الشرقيين بما تقدمه لهم العاصمة من ميزات.

لقد أوضحت نتائج التصويت بجلاء أكبر من مجرد التفسيرات والتعليقات النظرية، ما الذي يُراد من نظام ألمانيا الفدرالي؟!. إن الأمر لا يتعلق فقط بتقسيم اقتصادي وإداري فني للجمهورية، وإنما بتنظيم المناطق كمقاطعات اتحادية يشعر فيها المواطنون ولأسباب تقليدية قديمة بانتمائهم لها من خلال منشئهم وتاريخهم المشترك وثقافتهم الواحدة ولهجاتهم. ويمكن أن نطلق على مقاطعات ألمانيا أنها الشيء الذي يحس فيه الناس بطمأنينة الوطن.

لا ينطبق هذا الشعور على سكان بافاريا أو سكسونيا وتورنجيا وسكسونيا السفلى، وإنما على سكان براندنبورغ الطامحين لأن يكون لوجود عاصمة الاتحاد في مقاطعتهم آثار إيجابية على تطورهم.وتكتسب المقاطعات دوراً لا يمكن الاستغناء عنه في الاستقرار العاطفي لألمانيا. غير أنه لكي تستطيع المقاطعات الاضطلاع بهذه المهمة يجب أن يتحقق شرطان يكمل أحدهما الآخر . فمن ناحية ينبغي على المقاطعات في حدودها السياسية أن تستجيب لشعور الانتماء لدى المواطنين ومن ناحية أخرى يجب أن تكون قادرة من ذاتها سياسياً أي مالياً على التصرف والفاعلية. ولن يكون المرء فخوراً بمقاطعة يظل حقها بالبقاء مثار جدل باستمرار لأنها لا تستطيع العيش إلا بمساعدات المقاطعات الأخرى. مثل هذه المقاطعة تفقد قوة تكاملها أمام مواطنيها.

لقد أشرنا في مكان آخر من هذا الكتاب أنه يجب على الدولة القومية، أي جمهورية ألمانيا الاتحادية، أن تُسند شيئاً من استقلاليتها في «عالم العولمة» وفي قطاعات معينة إلى منظمات فوق إقليمية. وينطبق هذا على مجالات واسعة في السياسة الاقتصادية وفي تنظيم التجارة العالمية والسلع والخدمات وحركة رؤوس الأموال. كما ينطبق أيضاً على السياسة الأمنية والعسكرية. وبالقدر الذي تظهر أهمية نقل هذه الوظائف يحس الشعب أن في ذلك إضعافاً لدولته القومية؛ كما ينشأ عنه الشعور بعجز قيادة الدولة التي أوكلها الناخب لممارسة السلطة

باسمه. وبدلاً عن ذلك يرى نفسه معرضاً لسلطات لا يتحكم بها خارج المستوى القومي، تعمل على سحب تأثيره كناخب.

كان ينبغي على السياسة الألمانية أن تلتفت لمثل هذا التطور بأن توضح تبعية السلطة داخل البلاد لكي يكون الناخب على بينة من أمره، عمن يمارس السلطة في البلاد وممن يطلب المسؤولية. لكن ما حصل كان العكس تماماً.

لقد اتسم تطور عقود السنوات الأخيرة في بلادنا بالخلط المتزايد للمسؤولية بين البلديات والمقاطعات والاتحاد وحتى الاتحاد الأوروبي، ظهر في الدرجة الأولى في التمويلات المشتركة وفي الابتعاد عن المبدأ الأساسي في أن المسؤولية المالية ومسؤولية التنظيم القانوني يتبعان نفس المستوى. فالاتحاد ينظم بالتفصيل كمية المساعدة الاجتماعية التي ستدفع للمحتاجين، وما هي المعايير التي ستتبع في تحديد الحاجة لها. بيد أن واجب الدفع يتوضع في أيدي المقاطعات والنواحي التابعة لها والتي تتفاوت أعباؤها للغاية.

وفي إطار قانون التعليم العالي يأخذ الاتحاد صلاحيات تنظيمية واسعة. فهو يشترك في تمويل بناء الجامعات في المقاطعات ويضطلع تبعاً لذلك بصلاحيات تخطيطية واسعة على مستوى الجمهورية من أجل الاستثمارات في الجامعات، على الرغم من أن الدستور أتبع صلاحية السياسة التعليمية للمقاطعات.

يشارك الاتحاد المقاطعات في تحصيل ضرائب الدخل

والصحة وفضل القيمة ويأخذ حسابه في أن تعوّق المقاطعات كل تغيير في قوانين الضرائب من خلال حقها في النقض بالمجلس الاتحادي. أما رواتب الموظفين والعناية بهم وكذلك وضعهم القانوني، فهي أمورٌ يجري تنظيمها على المستوى الاتحادي، بحيث لا تتمتع المقاطعات والبلديات بدرجة من الحرية في وضع صبغتها الخاصة بها، في ما يتعلق بالتعويض على موظفيها، طالما أن كل المستويات الثلاثة، تناقش سوية مع النقابات التعويضات وحتى التعريفات، بحيث تصبح مراعاة علاقات سوق العمل المحلي غير ممكنة إطلاقاً - وينتج عنها نتائج غير عقلانية: في منطقة شرق فريزلاند وفي الغابة البافارية يعتبر العمل في الخدمة العامة، وبشكل أدق في الشرطة والمؤسسات المالية، ذا جاذبية خاصة مقارنة مع العمل في الاقتصاد الخاص بسبب انخفاض تكاليف المعيشة، بينما يقع أفراد الشرطة البافاريين في أزمة معيشة حين يجري نقلهم من الريف إلى مدينة ميونيخ الغالية. وتمنع وحدة التعويض المالية تكيفهم مع ظروف الحياة المختلفة.

يمكننا المضي في عرض قائمة عدم وضوح المسؤولية وطمسها، الذي يؤدي إلى أن تلقي المقاطعات باللائمة على الاتحاد عند سوء الحالة، بينما يشير الاتحاد إلى المقاطعة من قبل المقاطعات في المجلس الاتحادي وتعزو النواحي ذلك إلى أن استقلاليتها المالية ليست سوى حبر على ورق، لأن أهم الأفرع الديناميكية، وبالدرجة الأولى أصحاب المهن الحرة

وشركات الخدمات الصغيرة الفعالة، لا تخضع لضريبة الحرف بناءً على القوانين الاتحادية، ولأن الشركات الأكبر تبدي مقاومة تجاه رفع فئات ضريبة الحرف بسبب الأسواق المنضوية في سياق العولمة.

من جراء هذا التطور تصبح فوارق القوة المالية للمقاطعات وللنواحي أمراً صُدفياً وأقل تأثيراً من قبل المعنيين ويزداد حجم الحاجة للتوازن المالي مما يؤدي إلى تنامي مقاومة المقاطعات السياسية لتسديد التزاماتها المالية.

طاقة جديدة للفدرالية

انطلاقاً من هذه الحالة تظهر الأصوات المطالبة بإدخال إصلاح جذري على النظام الفدرالي في جمهورية ألمانيا الاتحادية، إنما هناك تصورات مختلفة حيال ذلك. فثمة مطلب لإعادة التنظيم الإقليمي لمنطقة الاتحاد تهدف إلى خلق وحدات اقتصادية متكافئة، وهذا مطلب غير معقول حتماً. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا إذا توحدت المقاطعات القوية مالياً في الجنوب، أي بافاريا وبادن - فورتمبرغ وهسن مع المقاطعات الضعيفة مالياً في الشمال والشرق. غير أن مثال براندنبرغ يبين أن هذه الفكرة التكنوقراطية لن يتم قبولها من المواطنين المعنيين.

وتُطرح من ناحية أخرى فكرة وجود فدرالية قوية تتوجه نحو المنافسة، بحيث يصب إيراد عمل الحكومة الفاعلة في صالح المقاطعة أكثر مما هو عليه الوضع اليوم، وهذه فكرة

صائبة في الواقع، لكنها تتطلب أن تسترشد بنية توزيع المهام بشكل أقوى بهدف التوصل إلى نفس الفرص في المنافسة. ولا شك فإن بنية ألمانيا الاتحادية تستدعي الإصلاح، لكن يجب علينا تعريف الإطار الذي سيتم فيه الإصلاح وسنستعرض بعض مبادئ الفدرالية الأساسية:

الحفاظ على التقاليد

إذا كان على الفدرالية أن تكون ذات تأثير أكبر من مجرد التوصل إلى إدارة مثلى وأكثر من استعراض ديموقراطي، عندئذٍ يجب على الفدرالية أن تراعي في هيكلياتها المحلية العواطف والتقاليد وتستخدمها بشكل واعٍ كعناصر تقوية واستقرار. ويجب أن يكون بناء الفدرالية بطريقة تكون فيها المقاطعات الاتحادية ذات الأحجام والقوة الاقتصادية المختلفة، من برلين ومكنبرغ - فوربومبرن في الشمال إلى نوردراين وستفاليا وهسن جنباً إلى جنب لصالح المواطنين والشركات.

فصل المهام الواضح

ينبغي أن تكون شؤون الدولة الاتحادية واضحة المهام في كل مستوياتها ولا تسمح بظهور خلط أو تجاوز فيها. ولن يكون بمقدور مبدأ الدعم المالي حل هذه المشكلة. يقول المبدأ: «لا يحق للمستوى الحكومي الأعلى أن يستأثر بمهام المستوى الأدنى إلا إذا كانت قواه لا تكفي للاضطلاع بهذه المهام»، غير أن الواقع السياسي في ألمانيا يظهر غير هذه الصورة، فكم من

مرة أقحم الاتحاد نفسه بالدعم المالي في وظائف جديد؟ (وغالباً بموافقة المقاطعات) بدلاً من أن يحول بعض المقاطعات وعن طريق عمل نظامه،لكي تنفذ مهامها الخاصة بها بنفسها بدلاً من أن يبدو وضعها سيئاً بالمقارنة مع المقاطعات الأخرى نظراً لضعف إنجازاتها . وهكذا أصبح الدعم حجة لدفع المهام والواجبات نحو الأعلى، كلما أخفقت هذه المستويات الدنيا في تنفيذ مهامها.

إذاً، يجب علينا أن نؤكّد على أنّ توزيع مهام الدستور وما حل بها عبر خمسين سنة يفي بمتطلبات الخمسين سنة القادمة. وبالتالي يجب علينا أن نبادر إلى إجراء التغييرات عند اللزوم في أي مكان يتطلب ذلك.

تمويل يناسب المهام

لابد لتوزيع المهام الواضح والمحسوب من أن يقابله وضوح كامل في معرفة الإمكانيات المالية ولمن يجب أن تتبع. وإذا ما قُدر للمقاطعات أن تحصل على درجة أعلى من الاستقلالية في تنفيذ مهامها، فإنها تحتاج إلى استقلالية مشابهة في فرض الضرائب على مواطنيها. لم يتوصل واضعو الدستور إلى هذه النتيجة. ويجب أن يكون بالإمكان على مستوى المقاطعة أن تتاح الفرصة للأحزاب كي تقترح في برامجها فرض مزيد من الضرائب لدفع رواتب أفراد شرطة جدد وقضاة، أو من أجل شق شوارع جديدة. ويحتاج الناخبون في سياسة المقاطعات

إلى خيارات حقيقية ملموسة إلى جانب قرارهم باختيار مرشح كفؤ لرئاسة الوزارة في مقاطعتهم.

المبادئ الأساسية لإصلاح تحديد المهام والتمويل

تخدم هذه الأفكار هدف إبراز بعض النقاط التي يجب أن نعيد فيها نظامنا الفدرالي لكي يستطيع أن ينفذ واجباته ومهامه في عالم تطغى عليه العولمة. وعلى هذا النظام أن يقدم للمواطن الشعور بوجود سياسة هامة قريبة منه يجري وضعها ومراقبتها من قبله. ويجب أن نشير على تلك النقاط الأساسية مع التأكيد أن الإشارة إليها لا تعني بالضرورة الاستغناء عن عرض وافٍ ودقيق لها. إن الأفكار التالية لها وزنها، لكنها ليست برنامجاً تفصيلاً.

الفصل بين التشريع والإدارة

إن من أهم الأفكار الرئيسية في الدستور الفصل بين صلاحيات التشريع وتنفيذ الإدارة. يمارس الاتحاد لوحده صلاحية التشريع فيما يتعلق بالأنظمة الرئيسية للمجتمع المدني، وينطبق هذا على القانون المدني وقانون العقوبات، والقانون الاقتصادي وقانون البيئة الجديد. كما أنه ينطبق أيضاً على القسم الأعظم للقانون الضريبي. أما إدارة وتنفيذ هذه القوانين فهي مهمة المقاطعات المسؤولة عن وضع أفراد الشرطة والقضاة والمؤسسات الإدارية والمالية قوانين الاتحاد هذه موضع التنفيذ حسب الأصول. ويظل هذا معقولاً بالقدر الذي يترك فيه الاتحاد الاستقلالية للمقاطعات في تطبيق المهام المنوطة بها حسب

قناعتها وحسب استقلاليتها المالية أيضاً. ثمة قرارات صعبة في هذا الخصوص، فهل سيسمح المشروع الاتحادي في أن تدير شركات خاصة سجون المقاطعة، وعند اللزوم من قبل فريق صغير من المنفذين الرئيسين ممن لديهم حق التوجيه في تأمين متطلبات تنفيذ الأحكام؟ وهل سيسمح الاتحاد أن تنظم المقاطعات بنفسها مسألة إزالة القمامة والمياه القذرة بواسطة شركات خاصة، أو يجب أن يظل مهمة رسمية من مهام ميزانية رسوم النواحي؟ من الجائز أن تواكب بعض المجالات التطورات الجديدة، لكن يجب أن يتم الحفاظ على تقسيم المهام بين الاتحاد والمقاطعات.

السياسة التربوية مهمة اتحادية

تعتبر السياسة التربوية في مجتمع العلوم في عصرنا إحدى أهم الوظائف التي تستطيع أن تتبوأ أمةٌ من الأمم مكانتها في العالم من خلالها. لذلك يجب أن يعاد النظر في قرار الدستور في أن تبقى السياسة التربوية من صلاحيات المقاطعات لوحدها. وتوضح الحقيقة بأننا بحاجة لتوجه سياسي موحد يعكسها مؤتمر وزراء التربية والعلوم في المقاطعات، هذا المؤتمر الذي له الهيئة الاعتبارية كوزارة ليناقش الوزراء مع بعضهم تنفيذ مهامهم. كان ذلك ضرورياً إلا أنه كان الطريق الخطأ. ومن الصواب أن يكون اتخذ قرار اتحادي لتحديد هيكلية نظام المدارس والجامعات، ووضع مضامين التربية الرئيسية وكذلك البنى المالية للمدارس والجامعات وتمويل الطلاب. وعلى هذا الأساس تأخذ

المقاطعات استقلاليتها في أن تكون مسؤولة عن المدارس والجامعات بنفسها أو أن تديرها بواسطة طرف ثالث. وعلى أي حال يجب أن يكون للمقاطعات مسؤولية مراقبة المدارس للتأكد من أن المعطيات التربوية التي يضعها الدستور يجري تنفيذها في المقاطعات من قبل المدارس الخاصة والحكومية.

المساعدة الاجتماعية والرعاية الاجتماعية

كانت رعاية الفقراء في الماضي وظيفة خيرية تؤديها النواحي التي كان من ضمن صلاحيتها حفظ النظام وتطبيق قانون الشرطة. لذا كان من الضروري أن تنتقل مسؤولية دفع المساعدات وليس التشريع فقط للاتحاد، عندما وضع سنة 1969 قانون المساعدة الاجتماعية الاتحادي الذي مهد الطريق للمطالبة القانونية بالمساعدة الاجتماعية كبند رابع في نظام التأمين الاجتماعي. يدعم هذا المطلب مجموعة من الأسباب. وبالتأكيد فإن أهمها هو أن المساعدة التي ينظم الاتحاد دفعها هو الذي يمولها. لا يتعلق الموضوع بإدارة قانون اتحادي بل أن الالتزامات تنفذ من قانون مساعدات اتحادي. أما أهم الأسباب ضد مسؤولية الاتحاد سياسياً فهي أن عبء المساعدة الاجتماعية يقع على مقاطعات الجمهورية الاتحادية ونواحيها بصورة مختلفة للغاية، فهي في الشمال أعلى بعدة مرات منها في بافاريا محسوبة على الفرد من المواطنين. لقد اختلفت هذه المساعدات عن الفترة الزمنية التي أدخل في حينها قانون المساعدة الاجتماعية الاتحادي حيث وصلت المساعدات لأرقام كبيرة جداً يترتب

عليها تأثر طاقة بعض المقاطعات والبلديات من حيث مصاريفها الضخمة. أما السبب الإداري الفني الآخر لانتقال المساعدات إلى الإدارة الاتحادية فيتعلق بموضوع تقليص الاستغلال الجنائي للمساعدة الاجتماعية - التي تتقاطع مع مساعدة البطالة - في أن تنشأ إدارة معلومات اتحادية تتولى تنسيق هذه المساعدات على مستوى الاتحاد بدلاً من محاولة حصرها في المستوى الأدنى مع احتمال ارتكاب مخالفات فيها. كما يجب أن يتولى الاتحاد المساعدات الأخرى التي تنص عليها القوانين الاتحادية مثل مساعدة السكن.

ولا جدال في أن نقل التزامات الدفع هذه إلى الاتحاد ستؤدي إلى تغيير توزيع الضريبة بين الاتحاد والمقاطعات، بحيث تخصص مستقبلاً كتلة ضريبية عالية للاتحاد وليس للمقاطعات. لكنه لا يجب أن تتبدل كل وظائف الرعاية الاجتماعية والدعم الشخصي وإنما تبقى من مهمة المقاطعات وبشكل خاص البلديات. وقد يكون تقديم هذه المهام أكثر فاعلية في حالة الشك حين يكون موظف الخدمة الاجتماعية مجرد مساعد واستشاري ولا يحمل خلفه قدراً من النقود يمنحه سلطة تشكل عبئاً على العلاقة بين موظف الخدمة والمحتاج للمساعدة عن طريق فقدان الثقة.

إلحاق الضريبة

لا تمتلك المقاطعات اليوم سيادة ضريبية خاصة، فهي لا تستطيع أن تشكل مداخيلها باستقلالية، ما عدا بعض الرسوم،

ويمثل هذا في الواقع خللاً في نظامنا الفدرالي لأنه يغري المقاطعات للبحث عن حل لمشاكلها المالية من خلال الاتحاد. ويقترح لهذا السبب أن تتلقى المقاطعات كلاً على حدة حصة من ضريبة الدخل وضرائبها الجانبية تستطيع أن تفرضها كل مقاطعة بشكل فردي وتحددها مع الإضافة من المعدل المتوسط لدخل المواطنين: أما الشرط لأن يتم التوصل إلى هدف سياسي يدرك المواطنون من ورائه سياسة المقاطعة، فهو إصلاح ضريبة الدخل التي توسع دائرة دافعي الضريبة (حتى ولو كانت المبالغ ضئيلة في الحالة الإفرادية) وتقود إلى وفرة ضريبية متساوية جداً. في الأوقات التي كان يحسب فيها الراتب يدوياً أو بوسائل آلية بسيطة فإنه لم يكن بالإمكان تبني هذا النموذج لأسباب تتعلق باقتصاد الإدارة. أما اليوم حيث يجري حساب الرواتب في كل المؤسسات آلياً مع تقدم معالجة المعلومات، فإن هذا التطور يفتح آفاقاً جديدة. فلو أجرى المرء إصلاحاً على ضريبة الدخل، على غرار مقترحاتنا في الفصل السابق، فإن ذلك لن يشكل معضلة لدى ضريبة حسم الفوائد التي تفرضها البنوك في استخدام فئة الضريبة الإلزامية الصالحة لمكان السكن. ولكي نتجنب أن يؤدي مثل هذا النظام إلى تنافس على مكان السكن من قبل المواطنين المقتدرين، خاصة إذا تم توسيعه على تمويل البلديات، فبالإمكان تحديد المبالغ ما دون الحدود العليا لـ250 ألف مارك على سبيل المثال في كل سنة. وهنا يُسعى مبدئياً على أن يؤدي تنظيم فئة ضريبة خاصة بالمقاطعة بشأن ضريبة

الدخل إلى أن تصبح هذه الفئة الضريبية عنصراً سياسياً هاماً في سياسة المقاطعة يشمل كل المواطنين ويثير اهتمامهم.

المعادلة المالية

حتى ولو طُبقت هذه المقترحات يبقى كثير من عدم التوازن في تجهيز المقاطعات مالياً لا ينحصر بين المقاطعات القديمة والجديدة فقط. وإذا لم يعد يشكل الالتزام بالدفع لقوانين الدعم الاجتماعي (المساعدة الاجتماعية، مساعدات السكن ...إلخ) عبئاً على ميزانيات المقاطعات، لأنها حولت إلى الاتحاد أو عندما لا يثقل تمويل الجامعات والمعاهد العليا والمدارس، حسب التعديل المقترح، ميزانية المقاطعة، فإنه من الجائز أن تصبح الفوارق في كتلة تحصيل المقاطعات الضريبي جزءاً يسيراً من الذي تتم موازنته المالية اليوم ضمن هذه المعطيات. ولابد من تحقيق موازنة الفوارق في قوة ضريبة الدخل وضريبة الصحة بين بعض المقاطعات، بدلاً من وضع كامل كتلة التحصيل الضريبي في تنظيم المعادلة المالية. ويسري هذا بشكل خاص عندما تلغى ضرائب الحرفة ويجري تعويضها بواسطة حصة أعلى من قبل البلديات في ضريبة فضل القيمة، كما اقترحت في فصل سابق. حينئذٍ يمكن التجاوب مع المخاوف المحقّة للمقاطعات القوية مالياً، أكثر مما يجيزه النظام المالي الحالي، في أن تتقرر حصة هذه المقاطعات بـ50٪ من قوة ضريبة الدخل المالية التي تخصص للتعويض. وسيساهم هذا الإجراء في تسهيل الأمر أمام المواطنين الناخبين في إحدى

المقاطعات عن غيرها ويهيئ له قاعدة اتخاذ قراره في الانتخابات.

حرية المدن

اعتبرت سنة 1808 في تاريخ بروسيا سنة النكسة، لأنها خسرت الحرب ضد نابليون، وأخضع الملك البروسي لإمرة القيصر الفرنسي طبقاً لاتفاقية تلسيت. لكن تلك السنة شكلت في الحقيقة بداية انطلاقة بروسية إلى قوة فاعلة وذات إدارة ناجحة، وكانت الأساس الذي ارتكزت عليه وحدة الرايخ الألماني سنة 1870. ففي سنة الهزيمة السياسية هذه وضع حجر الأساس لتحديث البلاد، تلك السيرورة التي دخلت التاريخ باسم «الإصلاحات البروسية» وعرفت لاحقاً بإصلاحات شتاين - هاردنبرغ. إن أهم إصلاح لمستقبل بروسية كان إنشاء إدارات للمدن اعتمدت على أفكار وآراء وزير الرايخ هاينريش فردريش كارل فوم شتاين. أما الفكرة الأساسية لاستقلالية البلديات - وما يزال الأمر ساري المفعول لليوم - فتتمحور حول نقطة هامة وهي أن المواطنين، وليس القيصر أو الملك أو المستشار أو رئيس الوزراء، هم الذين يقرون القيادة السياسية التي تتحمل مسؤولية لأن تكون المدينة وطناً جيداً لهم، ولأن تهتم بكيانهم وتسعى لتأمين مستقبل حياتهم. ثم تتولى هذه القيادة تأمين الطاقة والماء، وإزالة القمامة، وإقامة المساكن، وتنظيف الشوارع والاهتمام بها، وشق الطرق داخل المدينة أو تأمين احتياجات

شركات النقل المحلي، أو العناية بالمرضى ورعاية الفقراء، وتعليم الشباب ورعاية الكبار في السن - وتشكل هذه القضايا حسب مفاهيم الوقت الحاضر عن استقلالية البلديات واجبات المدن أو المناطق أو النواحي - وهي تتحمل مسؤولية تنفيذها باستقلالية تامة. كما يضاف إلى هذه الواجبات تزويد المواطنين بالتموين ومواد الاحتراق عند الضرورة.

إن المسؤولية الشاملة التي يتحملها المواطن في المدينة، والتي يحتاج إليها في تسيير شؤون حياته، لا تعني بالضرورة أنه يجب على المدينة تنظيم كل ذلك أو تقديمه بحذافيره، فمن واجب المدينة ضمان التموين، لكنها لا تحتاج عادة لمؤسسات بلدية لذلك. فحيث تعمل الأسواق تستطيع البلدية أن تتراجع إلى الحلقة الثانية، وتستطيع أن تضمن ألا شيء يعيق عمل الأسواق. ولا يحتاج لأن تظهر بنفسها كعارض. يجب على المدينة أن تسعى كي لا يجوع أحد. لكننا لا نحتاج إلى مخابز بلدية، بل إلى مؤسسة اجتماعية تهتم في أن يستطيع المحتاجون شراء خبزهم. المدينة مسؤولة عن تقديم العناية الطبية الجيدة للمواطنين،لكن طالما يأتي أطباء ويستقرون فيها، لا نحتاج إلى أطباء حكوميين - شريطة وجود نظام تأمين فعال، يضمن تسديد تكاليف العناية الطبية لكل مواطن. والمدينة مسؤولة عن عيش المواطنين الكبار في السن بكرامة. غير أنه يكفي، إذا راعت في خططها السكنية تقديم أماكن كافية وفي موقع مناسب لكي يقيم عليه المستثمرون الخاصون دوراً للعجزة والمسنين ودوراً للرعاية

- شريطة أن يكون نظام التأمين التقاعدي وتأمين الرعاية والمعونة الاجتماعية مهيئاً بطريقة يستطيع المعنيون من خلالها تسديد تكاليف إقامتهم في مثل هذه المنشآت.

لقد شعرت المدن بمسؤوليتها عن تقديم الخدمات البنكية الكافية لمواطنيها مثل إمكانيات إيداع المدخرات، وكذلك الحصول على قروض بنكية لتمويل المؤسسات الحرفية الصغيرة. أما بداية تأسيس صناديق توفير البريد الرسمية فكانت في القرن التاسع عشر حيث نشأت عن حاجة ماسة من المواطنين. واليوم يوجد فيض من البنوك في بلادنا الأمر الذي يحملنا على الاعتقاد بعدم جدوى اشتراك البلديات في سوق الإقراض البنكي الاقتصادي، لكثرة الجهات التي تغطيه. أما فيما يتعلق بمجالات تموين المواطنين فلا مندوحة عن مساهمة المؤسسات البلدية في ذلك. ينطبق هذا الشيء على إمدادات الكهرباء والغاز والماء. وقد يكون من المفيد مستقبلاً، وفي غضون السنوات القليلة القادمة أن تؤدي قواعد التنافس، مثل إلزامية الربط المتواصل بالطاقة الكهربائية والغاز، أن تصبح مؤسسات التموين البلدية غير ذات جدوى مثل مخابز البلديات.

تعتبر المدارس في ألمانيا اليوم مرافق تربوية تتبع للبلديات بنسبة 85 - 90٪ غير أن هيئاتها التعليمية تابعة للمناطق. ولو جرى تغيير تمويل المدارس على النحو الذي اقترح في الفصل الخاص بالسياسة التربوية فستكون مهمة البلديات تأمين قدر من المدارس، إذا لم تعد البلديات نفسها تدير إلا 10 - 15٪ من

المدارس وتترك هذه المهمة بالتالي إلى إشراف غيرها من القائمين على التعليم.

تهدف الأمثلة هذه إلى توضيح أمرين،أولهما يتعلق بمهمة المدن التي تدور حول تأمين حياة منظمة لمواطنيها بشكل كامل. لكن نوعية تنفيذ هذه الوظيفة تتعلق بقوة بالطريقة التي تنظم فيها الدولة (أي الاتحاد والمقاطعات) الأسواق المعنية. وكلما كان مجال الحياة، الذي تؤمن فيها الإنجازات القائمة على قاعدة تنافس العارضين من القطاع الخاص أكبر، كان المجال الذي تغطيه المدن والنواحي بإنتاج مؤسساتها وخدمتها أصغر.

ومن الجدير بالذكر، أن الدولة تمنح البلديات إمكانية التخلي عن مثل هذه المجالات، مثل الإمداد بالطاقة الكهربائية وإزالة القمامة، وبناء وإدارة دور الرعاية والشيخوخة، وإنشاء المدارس وإدارتها، وبناء حدائق الأطفال، وذلك عن طريق إصدار التشريعات القانونية وبالتالي تسهيل عمل البلديات. فعصرنا الراهن يطرح تحديات جديدة يجب على البلديات أن تواجهها في إطار التنافس الحاد الذي يأخذ مجراه فيما بينها على المواطنين وعلى أماكن العمل. وهكذا تضاف مهام أخرى إلى مهام البلديات التقليدية. إن ما يؤهل المدينة الآن كي تكون جذابة للمواطنين هو في واقع الأمر ما تبديه المدينة من محسنات وميزات وسهولة في سياستها المحلية.

إن ما يطلبه المواطن العادي من مدينته هو أن تقدر على تخفيض ظاهرتي الفقر والتشرد إلى الحد الأدنى فيها. ومن يعش

في أوضاع حياتية جيدة لا يرغب في أن تصادفه في محيطه، أو في ناحية حالات البؤس والتشرد والشقاء بأي شكل من أشكالها. غير أن هذه الناحية لم تعد مسألة تقديم المعونات المالية، بقدر ما هي مسألة تقديم الرعاية الاجتماعية الشخصية، حتى لأولئك المعنيين فيها وإن قاموا برفضها.

إن مسؤولية الشرطة في ألمانيا تقع ضمن مهام المناطق. إلا أنه ينبغي إرجاع هذه المهمة إلى المدن وقيادتها، وإذا لم يكن المواطنون مرتاحين لمستوى أداء الأمن العام. أما الثقافة فهي بلا شك تعتبر من أكثر عوامل التنافس أهمية، حين تتعلق المسألة باهتمام المدن بالناس. ومن الصعب تقرير ما هو المرفق الأكثر أهمية، المسرح والمتاحف أم المرافق الرياضية واتحاداتها أو ثقافة الفندقة، أو التسويق الترفيهي. على أي حال فإن من واجب حكومة المدينة أن يتوفر لديها الحدس الصحيح لإدراك ذلك ووضع إمكانياتها المالية طبقاً له.

وخلاصة القول من كل هذه الآراء، أنها ليست مسؤولية كل بلدية على حدة أن تُرسي العدالة في ظروف الحياة في ألمانيا وتؤمنها، بل على العكس من ذلك تماماً. عليها أن توجد لنفسها في المنافسة ميزات وأن تسعى للمساواة في مصلحة مواطنيها. على هذا الأساس سيعمل كل من محافظ المدينة والشركات، ليس بقصد أن تدار من قبلهم شركات النقل والتمويل الكبيرة، بقدر ما أن يكون توجههم منصباً نحو تحسين نوعية حياة المواطنين باستمرار.

الاستقلال المالي لبلديات مستقلة

يجب أن يكون لتنافس البلديات بين بعضها نتائج على تمويلها الذي يجري اليوم من مجموعة مصادر مالية يصعب حصرها. فهي عندها الحق لفرض الضرائب على العقارات والحرف التي تقوم بتشكيلها بنفسها، غير أن ضريبة الحرف عليها حيازة إيرادات محدودة. ثم إنها تشترك كذلك في ضريبة الدخل وضريبة فضل القيمة طبقاً لنسب مكونة نظرياً بشكل كبير. وتملك كل مقاطعة دعماً مالياً بلدياً له معايير معقولة ، قلّ ذلك أم كثر، ويجري تغييرها حسب المزاج وكيفما اتفق. إذاً يجب أن يأخذ التغيير في الحسبان نقطتين أساسيتين. فمن ناحية مباشرةٍ يحق للبلديات أن تفرض على ضريبة دخل المواطنين حصّةً تدرّ عليها دخلاً. وكما شرحنا في فصل سابق، الإصلاح المقترح يتم من دون إجراءات بيروقراطية معقدة. ومن ناحية أخرى يجب على البلديات أن تحصل في توزيع حصتها من ضريبة فضل القيمة التي ينبغي أن ترتفع قليلاً لتعويض إلغاء ضريبة الحرف، على ميزة مباشرة وذات تأثير سريع من إيجاد أماكن عمل جديدة في مصانع الآلات والمستشفيات أو الجامعات. وهكذا يمكن أن يكون الشيء الجيد الوحيد في ضريبة الحرف مصلحة البلديات في وجود حرف فيها أماكن عمل تساهم في تحسين بنيتها أيضاً.

وإذا ما عدّل مثل هذا التمويل عن طريق أن يتولّى الاتحاد المعونة الاجتماعية، فستكون الفوارق في تمويل البلديات بين

بعضها (التي يتم تكافؤها من خلال المساعدة المالية للبلديات مثلاً) ضئيلة جداً. ويجعل هذا بالإمكان رفع حصة البلديات في كتلة تحصيل المقاطعات الضريبية، وبالمقابل تخفيض معونة البلديات المالية، التي تدفعها المقاطعات والنواحي للبلديات. ومن خلال ذلك ستتلقى استقلالية البلديات دعماً إضافياً.

اقتراحات لإصلاح النظام الفيدرالي

تبرز من كل هذه الآراء المقترحات المحددة التالية الهادفة إلى تغيير القوانين التي تحدّد هيكلية الفيدرالية في ألمانيا في الوقت الراهن.

1 - يتلقى الاتحاد في السياسة التربوية صلاحية التشريع المنافسة عن طريق تعديل الدستور. ويتقرر على مستوى الاتحاد أن لا يسمح بتمويل الجامعات والمدارس مؤسساتياً، أي عن طريق الإعانات المالية بشكل مبدئي، إنّما تحصل على مساهماتها المالية من الاتحاد حسبما تنجزه من أعمال، ويعني هذا بالنسبة للمدارس مثلاً الحصول على مساهمة مدرسية لكل تلميذ يدرس، ويتحدد سقف هذه المساهمة في العادة بما هو ضروري لتغطية النفقات الكاملة. ويجب أن يتم تفريق هذه المساهمة حسب نوع المدرسة ومرحلة السن، وحسب المنطقة قدر المستطاع كما لا يسمح بالمعاملة المختلفة بين المدارس الحكومية والمشتركة والخاصة إطلاقاً.

وطبقاً لذلك يُنظِّم الدستور كيفيّة تمويل الجامعات بشكل مبدئي من الرسوم التي يسددها الطلاب ومن أموال دعم البحث العلمي، وأن لا يسمح بالإعانات العامة الحكومية. ومن الطبيعي أن يكون القسم الأساسي من دعم البحث العلمي ممكناً من قبل الأموال العامة. وسوف نذكر بالتفصيل في الفصل الخاص بالسياسة التربوية المقترح عن كيفية تمويل الطالب لدراسته عن طريق القرض الذي يأخذه ويتعهد بتسديده لاحقاً مما يجعل أهله بمنأى عن العبء المالي في هذا الشأن. كما يمكن لكل مقاطعة أن تكون لديها الإمكانية في تكملة أمور التمويل عبر منح دراسية تمنحها طبقاً لشروط محددة.

2 - يتولى الاتحاد نفقات المعونة الاجتماعية ومساعدة السكن الكامل ويوكل هذه المهمة إلى المؤسسة الاتحادية للعمل والإدارة. ويتعدّل توزيع كتلة التحصيل الضريبي الأساسية على الاتحاد والمقاطعات والبلديات بحيث لا ينشأ هنا بالمعدل الوسطي لأي من هذه المستويات في مجملها ميزة مالية صافية. غير أن هذا لا ينفي الميزات الصافية أو الأضرار لبعض المقاطعات أو البلديات.

3 - يتم تغيير النظام الضريبي فيما يتعلق بالتوزيع المالي، كما يلي:

- تلغى ضريبة الحرف.
- يمكن الفرض على حصة المقاطعة من واجب ضريبة

الدخل المقدر لكل مقاطعة، ضريبة دخل المقاطعة بحدود 80 إلى 120٪ من المطلوب (إذا كانت حصة المقاطعة 42,5٪ - كما هو معمول به اليوم - = فئة الضريبة التناسبية بمقدار 12,5٪ لشريحة الضريبة الدنيا التناسبية - أي أن تتراوح نسبة ضريبة المقاطعة ما بين 4,25 - 6,38٪ من الدخل.

- كما يمكن لكل بلدية أن تفرض ضريبة من ضريبة الدخل من 80 - 120٪ من الواجب الضريبي (أي ستكون حصة البلدية اليوم من ضريبة الخل البالغة 15٪ ومن شريحة الضريبة الدنيا لـ 12,5٪ ضريبة دخل تتراوح بين 1,5 ـ 2,25٪ من الدخل.

يجري فرض ضرائب الدخل على الرواتب التي يدفعها أرباب العمل وعلى ضريبة الفائدة من البنوك من قبل مكاتب المالية بشكل موحد ثم تُسدد إلى الاتحاد مباشرة طبقاً لمعطيات أرباب العمل والبنوك عن مكان سكن المكلف الضريبي وإلى المناطق والبلديات المخوّلة باستلامها.

- تؤخذ كتلة الرواتب مقياساً لتوزيع حصة البلديات من ضريبة فضل القيمة. أما قاعدة القياس لذلك فهي كتلة الرواتب المدفوعة للمعامل والسلطات المحلية والمنشآت الأخرى في الناحية. لا ينشأ أي عبء آخر على المعامل هنا.

برلين وبروكسل

لقد خلّفَ تطوّر المؤسسات الأوروبية انطباعاً بأننا نفرّغ وظيفة وسلطة الحكومات القومية لصالح مؤسسات الاتحاد الأوربي باضطراد. هذا صحيح ويُسعى للعمل باتجاهه. لكن المشكلة أنّه في سياق هذا التوجّه، ثمة منظمّات غير حكومية في أوروبا تلقى الدعم من قبل المحكمة الأوربية تأخذ تلك الصلاحيات في بروكسل التي لم يجر نقلها للاتحاد الأوربي عن عمد، ولا يشكل انتقالها للاتحاد الأوربي أية ضرورة.

لم يكن لتطور اتفاقيات روما المعقودة سنة 1956 حول الجماعة الأوروبية وصولاً للاتحاد الأوربي اليوم هدف سياسي واضح. كما لم يكن لمبدأ دعم العلاقة بين الدول القومية المستقلّة من جهة والاتحاد الأوربي من جهة ثانية الوسيلة المناسبة لتوزيع السلطة.

ولا تعتبر بروكسل(*) من مفهوم الدعم مستوىً حكومياً أعلى. فالاتحاد الأوربي هو في الواقع مؤسسة فوق قومية تتخلّى الأمم عن جزء من سيادتها لصالحها، بغيةَ التوصل إلى أهداف ملموسة تتجلى في إيجاد منطقة نقد موحدّة وسوق أوربية داخلية موحدّة (هذا يتطلب سياسة اقتصادية وتنافسية موحدة) إضافةً لحرية افتتاح فروع للشركات (وهذا يحتاج تنظيماً للاعتراف

(*) بروكسل عاصمة الاتحاد الأوروبي (المعرّب).

بالتأهيل المهني والشهادات الممنوحة وليس توحيداً لها)، عدا عن فسح المجال لحرية التنقل ضمن الاتحاد (ويتطلب ذلك أيضاً تنظيم حقوق السكن والإقامة لمواطني الاتحاد الأوربي الآخرين في كل دولة. لقد تخلّت الدول في هذه القطاعات عن حق السيادة، ولهذا مغزاه العميق. أما في مجالات السياسة التي ينبغي أن ينصب عليها مستقبلاً اهتمام السياسة القومية المستقلّة لدول أوروبا، فمن الضروري التأكيد على أنه من الخطأ أن تنتقل صلاحيات تنظيم هذه القضايا إلى الاتحاد الأوروبي.أما كيف تنظّم ألمانيا شؤونها التربوية فهذا شان الألمان. وإذا أردنا أن نطابق شهاداتنا الجامعية على الأنظمة الأنغلوسكسونية أولاً، فيجب أن يظلّ ذلك مسألة ألمانيا صرفه. كما يجب أن يترك الأمر للقرار السياسي الألماني في مسألة شكل التضامن الاجتماعي وطريقة تنظيمه، وأيّ نوع من الضمانات الإلزامية أو التأمين الإلزامي يرغب الألمان في تطبيقه. ثم إنّها شأننا الداخلي أن نقرر السياسة الشعبية والسياسة العائلية وسياسة الجنسية. وكيف نفرض الضرائب على دخل مواطنينا، فهذه مسالة تخصّنا بالذات، وليس أمراً تتدخل فيه بروكسل.

أما الناحية الوحيدة التي تبرز في هذا المجال فهي إلى أيّ حدٍ من التعاون يلتزم فيه أعضاء الاتحاد الأوروبي لكي يمنعوا التهرب من الضرائب ويقتفوا أثر مرتكبيه. كما أننا لا نحتاج إلى مراقبة الاتحاد الأوربي لدرجة حماية طبيعتنا، التي نعتبرها مقبولة جداً، أو لدرجة نقاوة ماء الشرب التي نحرصُ على

تأمينها للمواطنين. ثم علينا أن نقرر بأنفسنا في أية أراضي نشقُ فيها طرقنا السريعة دون تدخل المحاكم في بروكسل.

لكنه جرى نقل كثير من هذه المسائل إلى بروكسل. وإذا ما طرح أحد السؤال، حتى ولو على سبيل التندّر، لماذا نحتاج إلى حكومة واسعة في برلين على المدى البعيد، طالما أنيطت بروكسل بهذا الكمّ من الصلاحيات، فنعتقد أن ثمة إجابة عن هذا السؤال.

إننا بحاجة إلى حكومة ألمانية قوية ومستقلّة، لكي تضمن وتؤمن السيادة الألمانية في كل القطاعات، والتي لا تصيب مباشرةً النقد المشترك والسوق الداخلية المشتركة وحرية إقامة الشركات وحرية التنقل. وإذا قُيّض للاتفاقيات أن تتغير، فعلى برلين أن تسعى إلى هدف إعادة هذه الصلاحيات إلى برلين التي أخذت وجهتها في الماضي إلى بروكسل. ولربما كان لانتقال مقرّ الحكومة والبندستاغ (البرلمان) من بون إلى برلين جانبه الإيجابي. فالمسافة إلى بروكسل ابتعدت قليلاً - ليس في عدد الكيلو مترات فقط -!

المسؤولية تجاه البيئة
أو لا حدود للنمو!

تقرير نادي روما

أصدر نادي روما في سنة 1972 تقريره عن «وضع البشرية» تحت عنوان «حدود النمو». لقد كانت الفكرة الرئيسة لهذا التقرير في الحقيقة مبتذلة. لكن مجرد الإعلان عنها في ذلك الحين كان له تأثير ثوري. ثمة فكرة رئيسة في التقرير تقول أن جزءاً من موارد هذا الكوكب، التي نعيش فيها قد أشرفت على النهاية وأنها زائلة لا محالة في يوم من الأيام إذا استمرينا في استعمالها. لقد اكتسبت الفكرة التي لا يمكن نقضها نظرياً، زخمها من خلال حسابات النموذج العالمي الشامل بأقطاب تأثيره المتعددة. وأظهرت تلك الحسابات أن المرحلة التي سينهار فيها النظام الاقتصادي لحضارتنا العالمية، نظراً للاستهلاك الجائر للموارد، سوف لن تكون بعيدةً في المستقبل. وإذا ازداد عدد سكان العالم والناتج الاجتماعي بوتائر كان يمكن استقراؤها آنذاك فسينهار عندئذ نمو الرفاهية دفعة واحدة في

وقت قريب سيشهد كثير من قراء هذا التقرير أي حوالى سنة 2010. وسيكون الدخل الفردي (مع وجود الصراعات السياسية والاجتماعية) في سنة 2050 أقلّ من مستواه سنة 1900، لا بل سيزداد هبوطاً.

مرّ على ذاك التقرير جيل كامل. وشهدنا بأم أعيننا أن التطوّر أخذ منحىً مغايراً عمّا تنبأ به مؤلفو تقرير نادي روما. كما لم يتم اتخاذ القرارات السياسية التي نادوا بها لدرء الكوارث إلاّ بالقدر الضئيل أو بصورة غير كافية، بيدَ أن النموذج العالمي الُمعقد كان لحسن الحظ قد أخذ أبعاداً أكثر. فالعديد من الأطر التنظيمية التي أهملت آنذاك، قامت باحتواء الكارثة. أما فكرة محدودية مصادر الأرض وأنها إلى زوال إذا استمر النمو العالمي بوتائر مرتفعة، فلم تثبت صحتها. لكن لا بدَّ من التنويه أنّ تقرير نادي روما ساهم لحدٍ كبيرٍ في طرح مواضيع البيئة والتطور في المؤتمر العالمي الذي أقامته الأمم المتحدة سنة 1992 في العاصمة البرازيلية ريو دي جانيرو وكذلك مناقشة نضوب المصادر الطبيعية على كوكبنا.

لقد ركّز تقرير نادي روما في نتائجه الختامية على أن من واجب المسؤولين السياسيين اتخاذ الإجراءات للحد من الزيادة الكبيرة التي تطرأ على سكان العالم ومن ثم الانتقال إلى مرحلة استقرار تجعل بالإمكان تأمين الغذاء لهم بالقدر المطلوب وبشكل مستمر. أما الطلب الثاني فكان الانتقال إلى سياسة تحديد النمو الإداري لرأس المال المستثمر في الصناعة، وذلك

من أجل أن لا يرهق استخدام الموارد الطبيعية للمواد الخام ولا تتأثر قدرة البيئة على امتصاص المخلّفات من قمامة ومياه آسنة وتلوث هواء. وباختصار يمكن القول أن في التقرير آراء مصيبة وآراء غير صحيحة. وهذا ما ينبغي أن تعرفه السياسة البيئية العالمية والألمانية بشكل صحيح.

هناك وجهة نظر أخرى للتقرير. فهو يوضح أن السياسة البيئية المسؤولة ليست وقفاً على دولة معينة بقدر ما هي مسألة تهم العالم بأسره. فإذا ازدادت حرارة الأرض بسبب ارتفاع نسبة ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي، عندها سيتأثر كل العالم، وليس الدول الصناعية الغنية وحدها التي ترتفع فيها نسبة ثاني أكسيد الكربون. وإذا تضاءلت المواد الغذائية في الدول النامية بسبب النمو السكاني الهائل فيها، عندها ستنشأ مشاكل حتى للدول الغنية التي فيها زيادة في الإنتاج الزراعي، لأنها لن تستطيع حينئذ أن تتحمل ضغط الهجرة الكاسحة للناس المتضورين جوعاً إليها.

من هذه الخلفية يبدو لزاماً علينا تحري الأولويات في سياستنا البيئية في ألمانيا. من ضمن هذه الأولويات ما يُثيره الجدل العام أن إزالة القمامة وتنظيف الشوارع والحدائق والغابات وتنقية الجو من الغازات التي تنفثها المصانع لا يسير جنباً إلى جنب بالمقياس العالمي مع العناية التي تحظى بها الحدائق الخاصة الصغيرة المنتشرة في محيط المدن من سقاية وتشذيب وتنظيم لأشكال الزينة فيها، في الوقت الذي تذوي فيه الطبيعة من حولها.

أما الموضوع الآخر الذي يكتسب أهميةً خاصّةً في هذا الإطار، فهو المساهمة التي يجب علينا القيام بها لكي لا يكون من المحال التحكم بهذه الأرض بسبب الانفجار السكاني الرهيب. ومن الخطر الاعتقاد أننا أدّينا واجبنا حيال ذلك منذ ثلاثين سنة بأن خفضّنا نسبة زيادة الولادات في ألمانيا، وأن ثمة تراجعاً كبيراً في عدد سكان ألمانيا للجيلين القادمين. إن من واجب الدول المتطوّرة الأخلاقي أن تضع إمكانياتها لحلّ مشاكل العالم. ولا ريب أن لهم مصلحة كبيرة في ذلك ويستوجب ذلك. بالإضافة إلى بذل المزيد من المجهود في كل مجالات البحث العلمي والتطور تقديم الدعم المالي للإجراءات الضرورية في الدول الفقيرة من العالم. وستكون الاستجابة للمساعدات المقدمة للبحث والتمويل أمراً مشكوكاً فيه إذا استخدمنا في تأمين معيشة المتقاعدين حصةً متزايدة باستمرار من الناتج الاجتماعي الراكد أو الهابط، نظراً لتطورنا الديموغرافي. ومن الواضح أننا نخسر مقدرتنا في أن تتماشى مهامنا وواجباتنا مع العالم. وإلى جانب الالتزام الأخلاقي يجب أن تحفزنا المصلحة الذاتية للعمل من أجل استقرار العالم، لأن الكوارث الاجتماعية سوف لن تقتصر على الدول النامية وإنما سيصب تأثيرها على الدول الغنية أيضاً.

من هنا يبرز السؤال المهم عن مركز ثقل السياسة البيئية الجديدة في ألمانيا، حيث سترسو قواعد هذه البيئة السياسة مستقبلاً لصالح بيئتنا وفي خدمة التطور العالمي اللاحق في هذا المجال.

التطور السكاني

إن أهمّ المخاطر التي يواجهها استقرار المجتمع الإنساني في كوكبنا تنطلق من التطور السكاني. ولا يتعلق الأمر بالدول المتطورة التي تشكل 20٪ من سكان العالم فقط، ذلك أن عدد السكان لهذه الدول يبقى ثابتاً من المنظور الراهن – وقد ينخفض في عقود السنوات القادمة، رغم أنه يمكن زيادة النمو الاقتصادي فيها. غير أن الحالة مختلفة في الدول النامية في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، وإذا أذعنت هذه الدول لسياسة تحديد نسل ناجحة والتي كانت فيها نسبة ولادة المرأة ستة أطفال في سنة 1960 واليوم 3,2 وفي سنة 2050 طفلان، فسيصبح عدد سكان العالم الذي هو اليوم ستة مليارات نسمة مستقراً على 11 مليار نسمة. أكثر من نصف هذه الزيادة هي نتيجة حتمية لهيكلية الأعمار. وسيحدث ذلك إذا قامت كل امرأة من الغد بتربية طفلين فقط وسطياً. لقد أوضحت استبيانات علماء الاجتماع من طرف آخر أن الأطفال الذين يولدون فوق نسبة الطفلين في كل عائلة يكون مجيئهم غير مخطط له أو حتى غير مرغوب فيه. لقد انتهت الأوقات التي كانت تتسم سابقاً بزيادة عدد الأطفال في الأسرة. وحتى في الدول النامية نفسها يدرك الناس اليوم أن عدداً قليلاً من الأطفال في الأسرة الواحدة مع إمكانية تزويدهم بالعلم، أفضل تأمين للشيخوخة من وجود عدد أكبر دون علم ولا يستطيعون الاهتمام بأنفسهم وبالتأكيد بأهلهم.

كما أدركت حكومات الدول النامية منذ أمد بعيد أن

تخطيط الأسرة ومنع الحمل شروط حاسمة للنمو الاقتصادي ولتراجع الفقر والحاجة بين شعوبها. وتقدر إحصاءات المؤسسة الألمانية لسكان العالم أن 90٪ من كل الدول النامية تتبع سياسة فعالة تهدف إلى تخطيط الأسرة وتحديد النسل، لكن الطريق ما تزال بعيدة وباهظة الثمن بين إدراك هذه المقولة وتطبيقها وبالتالي تحويل هذه العلاقة كي تكون سلوكاً عند كل الشعب، لأنها تستدعي تشكيل منظمات وهيئات تعنى بتقديم المشورة وإعطاء وسائط منع الحمل، كما أنها تتطلب تحسين وضع المرأة في المجتمع من خلال تزويدها بالعلم والتنوير ومدها بأسباب القوة في المجتمع. إن مساعدة الدول التي تطلب المساعدة أكثر أهمية بالنسبة لاستقرار هيكلياتها السياسية والاجتماعية، لا بل لكل العالم، من مجرد منح القروض لمؤسساتها الصناعية وتجهيزات النقل فيها. إن ألمانيا مدعوة لتقديم المساعدة لصالح الشعوب في الدول النامية ولصالح أولئك الذين يريدون أن يشهدوا سنة 2050.

ويجب أن يشكل ما قاله الأمين العام لمنظمة اليونيسيف حول هذه الناحية تحدياً لنا جميعاً: «إذا أردنا أن ننجز الكثير وبإمكانيات قليلة، فلا ريب في أن تأمين حق الناس في تخطيط الأسرة سيبقى حبراً على ورق». وتعليقنا على هذه المقولة: لقد أصابت كبد الحقيقة.

زيادة النمو وتوسع السوق لصالح البيئة

كان التقويم الذي توصل إليه مؤلفو تقرير «نادي روما»

حول رؤيتهم لمشاكل التطور السكاني صائباً. غير أنهم ارتكبوا خطأً فادحاً في تقويمهم للنمو الاقتصادي، لكنها أخطاء يمكن التغاضي عنها. وانطلاقاً من حالة ازدهار العصر الصناعي السابق وضعوا النمو الاقتصادي مع النمو الصناعي على سوية واحدة، ثم اعتبروا هذا الأخير سبباً لتزايد استهلاك الطاقة والمواد الخام وطرح المخلفات الضارة بالبيئة. أما التطور الاقتصادي فسلك طريقاً آخر. لقد تحقق التطور الاقتصادي الدينامي في المجالات التي تستخدم الموارد الشحيحة بالقدر الضئيل قياساً بالإنتاج الصناعي في الستينات من القرن الماضي. وبرزت أفرع النمو الصناعي في مجالات العلم والمعرفة والترفيه في غضون السنوات الثلاثين الفائتة. وحلت المواد البلاستيكية في صناعة السيارات محل المواد المعدنية، كما عوضت نواقل الألياف الزجاجية عن الأسلاك النحاسية في تقانة الاتصالات. وكان من شأن الكومبيوترات عالية الدقة أن حسنت السيرورات الإنتاجية بهدف تقليص المخلفات الصناعية، وإنتاج المكونات الصناعية بصورة أدق وأصغر حجماً وأداء طويل المدى. لكن حصة العمل البشري زادت من تكاليف الإنتاج أي من قيمة المنتجات الصناعية نظراً لتكاليف البحث والتطوير والتعويضات للمهندسين في كل المستويات ولخدمات التوزيع. لهذا ارتفعت أثمان محركات السيارات والطائرات بشكل غير متناسب لكنها أصبحت بالمقابل تستهلك وقوداً ومواد تشحيم أقل عن سابقاتها في الستينات من القرن الماضي. يطلق تعبير «النمو النوعي» على

هذا التطور، لكنه لا يصلح في الواقع العملي، لأن نوعية المنتجات كانت تتحسن دائماً مع الإنتاج المتنامي، إذا كان للسوق اهتمام فيها وسدد أثمانها. ينطبق هذا أيضاً على الماضي القريب ولن يكون في المستقبل خلاف ذلك. وتأخذ التغييرات الضرورية والمرغوبة عادةً منحىً أكثر سرعة في الاقتصاد الدينامي والمتطور ويجري تطبيقها بسرعة أكبر من الاقتصاد الراكد. ينطبق هذا أيضاً على كل الإجراءات التي تخدم حماية الموارد الطبيعية، إنما المطلوب أن يعطي السوق المؤشرات الحقيقية عن التكاليف والأسعار والشروط القانونية.

ويتم تعويض المواد الخام التي تصبح غالية عن طريق تطويرات تكنولوجية جديدة ليصبح بالإمكان إعادة استخدام المواد نفسها في عمليات الإنتاج. وكما سيؤدي التزام الصناعة بعدم رمي المياه القذرة في الأنهار أو دفع رسوم على كميات المياه القذرة وعلى نقل المواد الراسخة إلى تطوير سيرورات إنتاج جديدة لا تحتاج لأن تفرز مياهاً قذرة تُضخ في الأنهار. كل هذه التغييرات قابلة للتحقيق في الاقتصاد المتنامي أسرع من الاقتصاد الراكد.

وحيث لا يقدّم السوق نفسه مثل هذه الحوافز فإن السياسة البيئية مدعوّة لأن توجد مثل هذه الحوافز عن طريق الإجراءات السياسية. ومن المؤكّد أن فرض أعباء ضريبية على استخدام المواد والسيرورات هو الحل الأمثل للوصول إلى الهدف، أكثر من مجرد إصدار القرارات الناظمة للدعم. لأن ثمة ناحية سلبية

في الأمر تتعلق بمستوى انسجام القرارات السياسية والإدارية في البيئة التي تحدد ما يجب التوصل إليه. وقد لا يفضي الطموح للأفضل لأيّة تحسينات ولا يجرّ إلا النقد من طرف الزملاء في نفس المجال، بحجة أن المرء لم يتصرف بشكل تضامني وأن المقصود من التحسينات المطبقة لا يعدو كونه تأزيماً للقوانين الحكومية. يعتبر هذا السلوك لحدٍ ما أحد أهم المعوقات أمام التقدّم، ويطلق عليه «احتكار كبار المهندسين». أما الضرائب التي سيؤدي فرضها على كمية المواد المنبعثة عن احتراق مادة معيّنة ضارّة أو على استهلاك مواد نادرة، فمن شأنها أن تدفع بالإنتاج نحو ربحية أفضل ومجال تنافس في حماية البيئة.

ويجب بطبيعة الحال تبنّي سياسة المؤشرات البيئية لاقتصاد السوق وتنفيذها بصورة دقيقة. ولن تستطيع الرغبة الطيّبة فحسب أن تعوّض التأهيل السياسي، وبشكل خاص حين يضطر لتنفيذ هذه الإجراءات بشكل انفرادي من قبل بلادنا. وتُعتبر القوانين التي بُنيت عليها الأعباء المالية عبر سنوات عدّة بشكل موثوق هامة من أجل التآلف مع حاجة الاقتصاد الزمنية المفترضة لوضع التكنولوجيات الجديدة موضع التنفيذ. ولا بدَّ من أخذ مخاطر انحراف المنافسة العالمية في بعض المجالات بالحسبان. وعلى الرغم من ذلك يؤكد على أنّ وسائل حماية البيئة هذه في ألمانيا لم تستخدم بالقدر المطلوب، ولم نقم تجاه حماية البيئة إلا بالنذر اليسير قياساً بما ننجزه اقتصادياً. لقد أضعنا فرص تطوير واستخدام التكنولوجيات والأساليب والمنشآت الجديدة لجعلها

أكثر ريعية للسوق الداخلية ولكي يُؤّمن للصناعة ميزات تستخدمها في تطوير وتصدير التكنولوجيا المعرفية. وستكون التكنولوجيا حماية البيئة في العقود القادمة في كل أرجاء العالم، ومنها بالتأكيد الدول النامية والدول الواقعة على عتبة التطور، سوقاً لنمو المنتجات التي تحتاج لتوظيف علمي شديد ولسوق الخدمات التي نحتاجها في بلادنا لضمان زيادة مستوى الرفاه فيها.

استهلاك الطاقة وحدود النمو

سادَ زمنٌ قبل سنوات عديدة اتّسم فيه تطورنا باستخدام مزيد من الطاقة في إنتاجنا الصناعي لتأمين النمو. وفي بداية السبعينات من القرن الماضي دار جَدَلٌ حول إمكانية «فك الارتباط» بين النمو الاقتصادي واستهلاك الطاقة. ومنذ ذلك الحين بينت النظرة العميقة إلى العلاقات الواقعية أن الارتباط المزعوم كان خطأً إحصائياً، لأن استهلاك الطاقة في الصناعة ازداد منذ زمن أبطأ من الناتج الاجتماعي، وكان نمواً غير متناسب في استهلاك المجالات الأخرى وبالدرجة الأولى في النقل وفي الأعمال المنزلية، مما أوجدَ شعوراً بالارتباط بين استهلاك الطاقة والنمو الاقتصادي.

وفي غضون ذلك توضحت الحقيقة بأنه لا توجد صلة عملية حقيقية بين النمو الاقتصادي واستهلاك الطاقة. لقد شرح الأستاذ أرنست اولريش فون فايس زيغر في كتابه «العامل 4» فكرته – (من منظور العلاقات بين الدول الصناعية مثل جمهورية

ألمانيا الاتحادية) أنه بالإمكان مضاعفة الناتج القومي في حالة تخفيض استهلاك الطاقة الأساسية إلى النصف في وقت واحد، أي أن يُصار عملياً إلى رفع فاعلية الطاقة إلى أربعة أمثال دونَ أن يؤثر ذلك على النمو وبالتالي على مستوى الرفاهية إطلاقاً. وهنا يطرح السؤال نفسه: إذا كان المعقولُ يلقى قبولاً فما الذي يقف حائلاً دون زيادة استهلاك الطاقة؟! سنستعرض بعض الحجج فيما يلي:

حجة ثاني أكسيد الكربون

يجري الحديث في هذه الأيام عن زيادة التركيز على ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي نتيجةً لإطلاق مواد الفحم المتحجرة المستمر ونقص مناطق الغابات التي تحجز المواد الكربونية في العالم، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع حرارة الغلاف الجوي، وإلى تغيرات مناخية مما يزيد من الكوارث الطبيعية. إلاّ أنه من غير الواضح فيما إذا كانت هذه العلاقة مستقيمة أو أن ارتفاع الحرارة كما يتوقع بعض العلماء يستجيب فقط لنسب النمو المتراجعة للتركيز المتزايد. لكن بما أن الخطر كبير جداً في أن ينتج عن زيادة ثاني أكسيد الكربون ارتفاع عام لدرجة حرارة الغلاف الجوي، فمن المستحسن اتباع سياسة تخفيض إطلاق ثاني أكسيد الكربون من باب الحيطة والحذر.

حجة الموارد الطبيعية

مخزون الفحم البني والحجري والغاز الطبيعي محدودة في

العالم. ومن الجائز أن يكفي هذا المخزون لاستهلاك الدول الصناعية اليوم لعدة أجيال إذا تمت مراعاة الاحتياطات غير المكتشفة والتي لم يجر استخدامها لهذا الحين. ولا بدَّ أن يؤدي تصنيع الدول النامية الكثيرة السكان كالهند والصين إلى استهلاك إضافي في الطاقة، لهذا السبب يُتنبأ أن ينقص عمر المواد الأحفورية حاملة الحرارة، وأنها ستصبح شحيحة في منتصف هذا القرن.

حجة أمن الطاقة النووية

تستطيع الطاقة النووية أن تحلّ محل المواد الأحفورية حاملة الحرارة. لقد أثبتت على مدى جيل من بدء استخدامها أنها اقتصادية وتتصف بعامل أمان مرتفع على قاعدة التكنولوجيا التي يستخدمها الغرب في هذه الطاقة. غير أن هذه المقولة تواجه بحالة مغايرة تماماً ونعني بها حادثة مفاعل تشرنوبيل المروعة، التي تُعزى إلى أن إدارة مصنع الطاقة الذرّي تجاهلت وبطريقة لا مسؤولة إجراءات الأمن والسلامة أثناء قيامها باختبار دوري على المصنع. لكن هذه الحادثة لا تبرر رفض استخدام الطاقة الذرّية. وطالما أن مصانع الطاقة الذرية مبنية بطريقة يستطيع بعض الأفراد من خلال جهلهم أو استهتارهم أن يتسببوا بكوارث فيها، فإنه لا يمكننا اعتبار الطاقة الذرية مصدراً للطاقة في المستقبل على الأقل. ومن منظور الواقع الراهن، لا تستطيع الطاقة الذرية أن تحلَّ مشكلة زيادة استهلاك الطاقة المضطرد.

حجة حدود عبء حرارة الأرض

ثمة اختصاصيون يمثلون الرأي القائل بأن توازن السيرورات الفيزيائية في الغلاف الجوي لا يتحمّل سوى كميةً معينةً من إنتاج الطاقة التي تنتج عن الاستخدام الإنساني، بالإضافة إلى الأشعة الشمسية وأننا أصبحنا الآن في دائرة الخطر. أحد القائلين لهذه الفكرة الفيلسوف والفيزيائي المشهور هانس بيتر دور. وعلى أية حال يبقى طرح مثل هذه الفكرة حجةً إضافيةً لكي نمارس سياسة توفير الطاقة على المدى البعيد وتحسباً لما يمكن أن يحدث في هذا الإطار...

الحجة الجيوبولتيكية

يختلف مخزون حامل الطاقة الأحفورية عن مخزون اليورانيوم في الأرض بشكل واسع. ولا يتوفر في المناطق التي يوجد فيها كمية استهلاك كبيرة في أوروبا الغربية واليابان وأمريكا الشمالية إلا كميات قليلة من الاحتياطات للمستقبل لا تغطي احتياجاتها. وتعتبر هذه المناطق معرضة للابتزاز السياسي بسبب حاجتها المرتفعة لمواد الطاقة، وبشكل خاص إذا لم يستطع الإنتاج مماشاة الاستهلاك. هذا ويمكن اعتبار العلاقات مع الدول الموردة وديّة وسلمية. أما الخطر في أن تتبدل هذه الحالة ليس كبيراً لكنه موجود. وكلمّا قلّصنا استهلاكنا من الطاقة الأساسية استطعنا حماية أنفسنا. لهذا السبب توجد توجهات سياسية حقيقية للسعي نحو توفير الطاقة على المدى البعيد.

إذاً، تتوفر الأسباب الموجبة لوضع سياسة طاقة تهدف إلى تخفيض استهلاك الطاقة بشكل دائم ومنظور على المستوى العالمي وخاصة تلك التي تستهلك الطاقة الأحفورية. ثم إن هناك أسباباً منطقية لأن نكون في ألمانيا الأوائل في وضع هذه الاستراتيجيات والطرائق لتطوير الإنتاج. فمن ناحية يدعو لذلك الالتزام الأخلاقي تجاه البشرية عامة في أن نوظف كامل طاقاتنا الذهنية لتحقيق مثل هذه الأهداف الحيوية، ومن جهة أخرى نبادر لكي يتحسن مستقبل شعبنا ومقدرته على التكيف في المستقبل. ولا يغيب عن بالنا أن الفرصة سانحة لكي يكون سوقنا رائداً في تقديم الحلول الفنية والمنتوجات على المستوى العالمي مما يجعل بقية الدول التي تضطر أيضاً لاتباع سياسة توفير الطاقة أن تحذوا حذونا.

وتبرز مشكلة سياسة توفير الطاقة في أن الأنظمة والقوانين والأنماط والدعم التي يستخدمها السياسيون غير مناسبة. ولن تكون ذات فائدة إلا إذا طُبقت الحلول المعروفة بسرعة كبيرة. إلا أن المسألة في توفير الطاقة التي تتعلق في تطوير حلول جديدة غير مطروقة لا من ناحية تقانتها ولا من ناحية فاعليتها. كما ينبغي وضع حوافز اقتصادية لتغيير الحالة وهيكلية العرض. وسنوضح ذلك عن طريق بعض الأمثلة.

يجب تطوير حلول جديدة في التكنولوجيا المنزلية، التي تستأثر عادة بالجزء الأساسي من استهلاك الطاقة، لتخفيض الحاجة إلى الطاقة عبر عزل الجدران الخارجية واستخدامها

بشكل مثالي من جهة، ومن جهة ثانية من خلال توجيه فاعل ومناسب في استهلاك الطاقة لمواد التسخين والتكييف والإنارة وملائمتها مع الحاجة الحقيقية للاستهلاك المنزلي، أي بمعنى آخر تجنب التبذير. ومن المتوقع أن تظهر أجيال جديدة من الموجهات الإلكترونية والأجهزة اليدوية التي لا نعرفها اليوم.

وفي المواصلات لا يتعلق الأمر بتطوير سيارات تستهلك وقوداً معيناً أقل، وإنما بتطوير أنظمة سكك للنقل تجعل بالإمكان أن يتحول نقل البضائع من الطرقات إلى السكك الحديدية بصورة مختلفة عما هو متبع في هذه الأيام في استخدام الشاحنات وبشكل يظل فيه قابلاً للتنافس. وينطبق هذا على مجال تنقل الأشخاص بواسطة السيارات في أن يتحول مستقبلاً التنقل إلى القطارات وإلى الطائرات للمسافات القصيرة.

أما في مجال تخطيط المدن والعمران فتطرح فكرة التخلي من الفصل الوظيفي المكاني في المدن بين المساكن والأعمال وأوقات الفراغ، التي سيطرت على تفكير مخططي المدن منذ العشرينات في القرن الماضي والمعروفة بـ «ميثاق أثينا»، وإيجاد بديلٍ عنها أنظمة اقتصاد السوق التي توصل إلى تقصير المسافة بين البيت والعمل بالنسبة لساكن المدينة. ولا بد من إكمال هذه الفكرة بواسطة تطويرات مناسبة في هيكلية المناطق تسعى إلى منع التمركز الشديد غير المجدي في الأماكن السكنية المكتظة، وبالتالي فسح المجال لتطوير مراكز سكنية في المساحات الشاسعة. ومن غير الممكن أن يتم توجيه مثل هذه التطويرات

بالأوامر والدعم إلا أنه يمكن دعم هذه التوجيهات بواسطة وضع سياسة لأسعار الطاقة على المدى البعيد ترتفع فيه الضريبة عليها من سنة لأخرى بشكل محسوب تماماً. ومن غير الممكن تطبيقها دون أن تترك ضرراً على مجمل الاقتصاد في إطار اتباع سياسة قومية منفردة، إلا إذا جرى تطوير أنظمة لا ينشأ عنها آثار سلبية من جراء التنافس العالمي الرائد في مجالات وأفرع اقتصادية وتهدد إمكانيات تطورها أو حتى وجودها في داخل البلاد. وسنستعرض هذا النموذج في فصل «المقترحات».

رغم كل الجهود الرامية إلى توفير الطاقة لن نستطيع أن نحيد عن السؤال الذي يتعلق بأولوية استخدام الطاقة. هل ينبغي علينا تخفيض استهلاكنا للطاقة الذرية أو الطاقة المستخرجة من الطاقة الأحفورية ؟ ويربط كثير من الناس استخدام الطاقة الذرية مع الخوف من كارثة غير محتملة إطلاقاً، لكنها في حال حدوثها سيكون لها آثار مدمرة، تُنسب للإنسان. ولا ريب في أن ارتفاع معدلات ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي سيؤدي هو الآخر إلى كوارث قد يمكن تحملها من الناحية العاطفية لأن الطبيعة تسببت بها، بينما لا يشعر البعض أنهم معنيون مباشرة. ينطبق هذا بشكل خاص على ضياع القرار في السياسة الألمانية. ولا نعتقد أن في ذلك وعياً كاملاً للمسؤولية.

إن الحل الأمثل لهذه المعضلة يجب أن يهدف إلى وضع كل الجهود لتخفيض استهلاك الطاقة من الطاقة الأحفورية في الدول النامية، حتى ولو كان هذا يعني أن يضطر لإنشاء جيل

جديد وآمن من مصانع الطاقة الذرية في هذه الدول. كما ويجب أن تُستخدم الموارد الطبيعية لكي تُقام للدول النامية الطموحة أنظمة استهلاك فاعلة للطاقة المستخرجة من باطن الأرض. ويمكن في خطوة لاحقة للجيل التالي وضع إمكانيات إضافية بهدف توفير الطاقة، وعندئذٍ يتحول إلى وضع الطاقة الذرية حيز الاستخدام.

الاقتصاد الدائري - هل هو لعبة أم تقدم؟

من المشاكل التي تعرض لها تقرير نادي روما بشيء من الدقة قضية تراجع المعادن والمواد الخام المعدنية الأخرى الضرورية للتطور التكنولوجي في حضارتنا. لكن السنوات الثلاثين الأخيرة أظهرت أن التقدم التكنولوجي كان سبباً هنا في تبدلات هائلة طرأت على الحاجة سارت في كلا الاتجاهين، بحيث لم يعد بالإمكان استقراء الأمور لفترة طويلة مستقبلاً. ولا يقل موضوع تطوير طرائق إعادة استخراج جزء كبير من المعادن المستعملة من مخلفات الإنتاج والاستهلاك أهمية عن غيره من المواضيع الأخرى. ولا يمكن، من أجل هذا الهدف فرض الضرائب والرسوم على الإنتاج، نظراً للتجارة العالمية الشديدة، مما يضطر السياسة أن تعمل على تنفيذ التزاماتها في إطار إزالة المخلفات. وهذا ما يحصل في ألمانيا لكن المؤسف أنه إلى الآن لم يتحدد مسار هذه السياسة. ففي صلب هذه القواعد حول إزالة المخلفات نتعامل اليوم مع المواد البلاستيكية من كل نوع،

وخاصة تلك التي يجب إعادة استخدامها، حتى ولو كانت كلفة ذلك باهظة، مما يدعو للقول أنها مجرد لعبة أيديولوجية يتم تمويلها عن طريق الضرائب الإلزامية لتغطية نفقات ما يُسمى «النقطة الخضراء». وتتعلق مسألة المواد البلاستيكية عملياً بإنتاج المواد المشتقة من البترول الخام التي يمكن حرقها بدلاً عن النفط وبنفس أداء الموارد الطبيعية. أما زيت الوقود الذي يتم توفيره من جراء هذه العملية فيمكن استخدامه مجدداً في تصنيع منتجات بلاستيكية عالية الدقة. ومن الواضح أنه ليس من السهولة بمكان التفريق بين العَبَث البيئي والضرورات الطويلة الأمد في مجال تنظيم إعادة استخدام المنتجات. ومن المؤسف القول أن ثمة تنظيمات وقواعد يستخدمها السياسيون بحجة حماية الموارد الطبيعية.

اقتراحات للسياسة البيئية الألمانية في المستقبل

لقد قطعنا شوطاً بعيداً منذ أن ظهر تقرير نادي روما للعيان. ورغم ذلك فإنه بالإمكان ودون حرج إضافة عدد من المقترحات حول سياسة بيئية وطنية:

1 - يجب أن تبقى الإجراءات التي تدعم الدول النامية في سعيها نحو تخطيط الأسرة تحظى بالأولوية - ومنها بالطبع الإجراءات المالية - لا يتعلق الموضوع هنا بتغيير النظرة الموروثة تجاه الأسرة. علينا أن نحترم هذا الموقف. إنما علينا تقديم الدعم للموقع الذي يطلب فيه تعليم المرأة

وتأهيلها وتزويدها بالمعرفة لتستخدمها بشكل عقلاني إذا رغبت في عدم زيادة أفراد أسرتها بوسائل منع الحمل المستخدمة عند الرغبة في ذلك.

2 - يجب السعي بجدية لأن توضع مساعدات التطور في خدمة تطوير مجتمع متنام عصري يحافظ على البيئة أكثر مما هو الحال في هذه المساعدات، بمعنى آخر، ينبغي تقديم الدعم المالي لوسائط النقل الجماعي قبل النقل الفردي. ويعني ذلك أن يتم التعويض عن الآلات والمعدات التي تبدد المواد الخام بشكل زائد قبل تمويل توسيع الطاقات والإمكانيات. وهذا يعني أيضاً تقديم المساعدة في تطور الرقعة الزراعية الاقتصادي قبل دعم الاستثمارات التي توظف في زيادة تكدس المدن الضخمة دون طائل.

3 - أما سياسة الطاقة فينبغي أن تتركز على أن تكون قادرة من خلال تنظيم ضريبي هادف وفعال على تنفيذ رؤيتها في إطار توجهها القومي. وهذه بعض المقترحات:

- تفرض ضريبة على كل أنواع الطاقة الأحفورية (الفحم والبترول الخام والغاز الطبيعي) سواءً تم استيرادها أو أنتجت محلياً، حسب نسبة الفحم فيها وتكون الفئة الضريبية متساوية على الطن، أما الكهرباء الناتجة عن الطاقة الذرية فيتم فرض مبلغ عليها يؤدي إلى عبء ضريبي مشابه. والشيء نفسه ينطبق على استيراد الغاز ومنتجات الزيوت المعدنية. ويعتبر فرض مثل هذه

الضريبة سهلاً من الناحية الإدارية، لأنه يمكن حصر الكميات التي سيجري فرض الضريبة عليها بسهولة أو بالأحرى لأنه يجب حصرها اليوم بسبب إلزامية الضريبة على الزيوت المعدنية. وتبقى الطاقة الناشئة عن المصادر التوليدية دون الضريبة.

- وبالنسبة للشركات التي تستهلك طاقة زائدة لكنها تقع ضمن إطار المنافسة العالمية، ويمكن أن يؤثر فرض الضريبة على مقدرتها التنافسية (في الدرجة الأولى الشركات الصناعية وشركات الشحن والزراعة) فإنها تسترجع ضريبتها بشكل كامل. ويتم استرجاع الضريبة حسب استهلاك الطاقة الحقيقي الذي يمكن حسابها بسهولة لأنها مضمنة في سعر الشراء وبنسبة معروفة. ويُعتبر سقف استهلاك الطاقة في فترة زمنية مرجعية لتحقيق الضريبة. ولا تنطبق إلزامية الضريبة إلا على الشركات التي يرتفع فيها استهلاك الطاقة بشكل مضطرد.
- أما الشركات التي هي في طور الانتقال إلى طرائق الإنتاج التي توفّر الطاقة وبالتالي لا تستهلك المبلغ الأعلى الذي يحقّ لها استرجاعه من الضريبة، فإن هذه الشركات تستطيع أن تبيع حق الاسترجاع للشركات التي تستهلك وقوداً متزايداً لسبب من الأسباب.
- يحقّ للدولة، ولمصلحة رفع كفاءة الطاقة في الصناعة أيضاً، أن تخفّض سقف الاسترجاع الأعلى سنوياً بنسبة

تحدّد على مدى عدة سنوات.

- وتوضع كتلة التحصيل الضريبي عن الطاقة، وفي إطار إصلاح ضريبي عام من أجل تخفيض ضريبة الدخل وبذلك يتحول العبء الضريبي من ضرائب مباشرة إلى ضرائب غير مباشرة.

4 - تُعزز الطاقة الذّرية لفترة انتقالية ما بين 30 - 50 سنة، ويتم تبديل محطات الطاقة الذّرية بجيل جديد أكثر كفاءةً وأماناً من المفاعلات الذّرية الحالية. ويحلّ بعد الفترة الانتقالية استخدام الطاقة التوليدية، كما وتستخدم مبالغ تخفيض الاستهلاك في التخلّي التدريجي عن استخدام الطاقة الذّرية.

5 - ينبغي أن يتضمن كاتالوج الإجراءات السياسية البيئية إلى جانب هذه الاقتراحات أو بالأحرى المطالب الملموسة، بالتأكيد عدداً آخر من النقاط المحددة بغيةَ تغير اتجاه سياسة البيئة الألمانية. غير أن مثل هذه التفصيلات الزائدة قد يضرّ برؤيا الكتّاب المؤلفين. فسياسة البيئة تعني اليوم في المقام الأول السعي ولمصلحتنا الخاصة، لأن تتمكنّ الدول النامية «ودول العتبة»(*) من حلّ مشاكلها البيئية في سياق نهوضها الاقتصادي لكي نسلك طريق سياسة مشتركة

(*) دول العتبة تعبير أطلق على الدول التي قطعت أشواطاً هامة على طريق النمو وإرساء قواعد البنى التحتية بحيث تستطيع اللحاق بركب الدول المتطورة (المعرّب).

من شأنها الحفاظ على موارد عالمنا.

وفي هذا السعي ينبغي علينا وضع الأولويات بشكل صحيح. وإذا ما استمرت ألمانيا في صرف المليارات سنوياً على نظام عزل القمامة وإعادة تصنيعها بينما تقوم في تخفيض حصص دعم التخطيط الأسري في الدول النامية التي تشهد نمواً سكانياً هائلاً إلى النصف على الرغم من ضآلة المبالغ المخصصة لذلك، فإن ذلك مؤشر على أن حكومتنا لم تهتد إلى معرفة الأولويات التي ينبغي على العالم كلّه صياغتها بمنظور شامل، ففي ذلك مصلحة لنا وخدمة لسياستنا البيئية.

السياسة الخارجية
أو من الظرافة أن لا تكون عملاقاً(*)

المؤسسات العالمية كضمان للسيادة الوطنية

لو كان السوق العالمي ساحة وغى تخوض فيها قوى هذا العالم حرباً اقتصادية شاملة من أجل السيطرة على أكبر المكاسب لصالح شعوبها لكان حينئذ حجم وكمية القوة الاقتصادية معياراً حاسماً للنجاح. لكنّ القوة الاقتصادية ليست ساحة حرب تقصف فيها الدول بعضها البعض، وإنما هي سوق يتم فيها تبادل السلع والخدمات بهدف الحصول على مكاسب لكل المشتركين فيها وإلاّ لما شاركوا فيها. وحتى لو كانت المشاركة في التجارة مفتوحةً للجميع، يبقى رخاء الدول المشاركة مختلفاً، كما تبينه قائمة الناتج الاجتماعي القائم للفرد لبعض الدول الصناعية المختارة مقارنةً بالمعدل العالمي.

(*) نُشر هذا الفصل مسبقاً من قبل يواخيم شيفر تحت عنوان: «ابتعدوا عن التجارب» يونيفر ستيت فرلاغ - ميونيخ 2000.

عدد السكان بالمليون	الناتج الاجتماعي القائم للفرد بالدولار	
7,1	سويسرا	43060
126,1	اليابان	38160
4,5	النروج	36100
5,3	الدنمارك	34890
4,0	سنغافورة	32810
272,5	أمريكا	29080
82,21	ألمانيا	28280
59,1	فرنسا	26280
15,1	هولندة	25830
6,9	هونغ كونغ (الصين)	25200
59,4	بريطانيا	20870
19,0	استراليا	20650
57,7	إيطاليا	20170
19,6	كندا	19640

يجب النظر إلى هذه الأرقام انطلاقاً من أن نسبة الناتج الاجتماعي القائم للفرد في العالم كانت في سنة 1997 (5170) دولاراً أمريكياً. وهذه القائمة تمثل أقوى دول العالم دخلاً، ولا تذكر الدول النفطية الغنية التي لرفاهيتها خاصية، وهي أن شعوباً قليلة العدد تمتلك ثروات باطنية هائلة. كما أنها تستغني عن ذكر عدد من الدول الأخرى مثل لوكسمبورغ وليشتن شتاين التي يعتمد مستواها المرتفع على عدد قليل من مواطنيها بسبب

عوامل خاصة في اقتصادها يجعل مقارنتها مع غيرها من الدول غير وارد إطلاقاً. ومع ذلك يبقى التنوع من دون هذه الحالات الخاصة مثيراً للانتباه، حيث يلاحظ أن دولاً عملاقة مثل الولايات المتحدة الأمريكية تقف إلى جانب دولٍ حديثة مثل سنغافورة جنباً إلى جنب. كما يلاحظ أن اليابان العملاق الاقتصادي الشاب قد سبق دولاً صناعية تقليدية مثل بريطانيا وألمانيا. ثم إن المستعمرة البريطانية السابقة، هونغ كونغ تقف إلى جانب المستعمرات البريطانية التي كانت غنية بالموارد الطبيعية مثل أسترالية وكندا. ومن الصعب أن نجد سبباً مشتركاً لرفاهية هذه الدول المرتفعة نسبياً، مع تنوعها بالحجم والتاريخ وعدد السكان ومصادر الموارد الطبيعية فيها وكثافة سكانها. لكن ثمة شيء مشترك، هو أن كل هذه الدول تعتبر دولاً ديمقراطية فاعلة فتحت أسواقها للسلع والخدمات ورؤوس الأموال، كما أنها تضمن في داخلها قدراً كبيراً من تطبيق القانون، والأمن الشخصي والاجتماعي لمواطنيها ولضيوفها وبهذا تتمتع بالثقة. وعلى العكس من ذلك لا تبدو الثروات الباطنية أو المصادر الطبيعية الأخرى ولا عدد السكان أو الرقعة الزراعية لهذه الدول ذات دور حاسم في درجة الرفاهية التي وصلت هذه الدول إليها. ولا بأس في أن نأخذ هذه الحقائق بالحسبان حين نفكر بمهام وأهداف سياستنا الخارجية. وعلى هذه الحقائق أن تجعلنا متشائمين أمام الرأي القائل بأن السياسة الخارجية يجب أن تخدم المصالح الاقتصادية المباشرة لبلادنا والتصدير بالدرجة الأولى،

لأن تأثير التصدير على دعم الرفاهية يتعلق في أنه إذا كانت دولة من الدول تستطيع أن تعرض للسوق العالمية منتجات تتجلى في أسعارها المقدرات الخاصة والمعارف، ويتم التعويض عنها بشكل خاص أيضاً، أكان ذلك المقدرة على تحويل التقدم التكنولوجي الأكثر حداثة إلى منتجات مسوقة، أو حتى الفن في أن تستطيع الدولة عرض منجاتها بصورة لا يمكن إخطاء مسحة الرفاهية منها. وبالتأكيد فإن هذه العوامل تتحدد من السياسة الاقتصادية والعلمية الداخلية أكثر من فن وزير الخارجية ودبلوماسيته. وغالباً ما يتم نسيان شخصية الاستيرادات الداعمة للرفاهية لدى هذه النظرة الاقتصادية للسياسة الخارجية. إذ أنه ليس من شأن هذه الاستيرادات سواء كانت نفطاً خاماً أو معالجته معلومات دقيقة، أن تجعل إنتاجنا أكثر كفاءة بل تساهم في تحسين حياتنا. ولا ريب فإن من عناصر سياستنا الخارجية أن تمنع لأن نضطر لابتياع حاجاتنا بسعر أعلى من أسعار السوق تفرضها الاحتكارات في الأسواق العالمية.

لقد علمتنا التجارب أنه في كل المسائل التي تتعلق بالتمسك بقواعد لعبة الحركة الاقتصادية العالمية السليمة تكون المنظمات الاقتصادية العالمية اليوم في موقع أفضل لكي تضع القواعد وتراقب التمسك بها وتنفذها، من دول فردية، حتى ولو كانت مهمة جداً كالولايات المتحدة الأمريكية.

انتهت تلك الأوقات التي كانت ترسل فيها البوارج الحربية لفتح أبواب الدول أمام التجارة العالمية. يوجد اليوم منظمة

التجارة العالمية التي يتألف أعضاؤها عملياً من كل الدول التجارية في العالم. وهنا يجري الاتفاق على صياغة ومراقبة قواعد عادلة للتجارة، وإلزام تنفيذها عند الضرورة. ويعتبر ضمان فاعلية منظمة التجارة أهم وسيلة في السياسة الخارجية لدعم سياسة خارجية لدولة من الدول. ولا نعتقد أن ثمة شيء أكثر ضرورة من هذه الناحية تضطلع به السياسة، أما الباقي فيمكن أن يترك بارتياح للتجار.

حين يدور الحديث عن الآثار الاقتصادية العالمية للعولمة يبرز إلى جانب التجارة الخارجية سوق النقد ورأس المال، الذي يترك لدى المراقب، سواء كان هاوياً أو مختصاً، سحراً خاصاً. وينشأ هذا الشعور عن حجم التجارة الضخم، الذي يصل إلى مستويات لا يمكن تصورها، وعن السرعة الفائقة التي تتم فيها التجارة بهذه الأحجام الضخمة عبر مسافات شتى وبصورة موثوقة، وليس آخراً عن المضاربة العالمية في سوق المال التي يمكن أن تصيب استقرار بعض الدول بشكل غير متوقع. أما أكثر الأمور مدعاةً للحيرة، فهي تُغيّر التقويمات جذرياً في أسواق العملة ورؤوس الأموال في خلال وقت قصير، مما يؤدي إلى ارتفاع سريع في سعر الصرف أو إلى انهيار البورصة وما إلى ذلك من آثار مخيفة تتجاوز مجال أسواق رأس المال. لكن تغييرات القيمة هذه لها سبب تافه. فقيمة المطالبات التي يتاجر بها في سوق العملة ورأس المال لا تُشتق من الماضي أو الحاضر، وإنما من المستقبل. فمطالبة دولة تسقط دون القيمة

الاسمية بسرعة كبيرة حين يتلقى الدائنون معلومات تجعلهم يخشون أن المدين لا يستطيع أن يفي بالتزاماته التعاقدية. وتفقد عملة بلد معين من قيمتها عندما يتوقع المشاركون في السوق أن تتراجع رؤوس الأموال الأجنبية في هذا البلد وأن لا يكفي ريع صادراتها لتسديد ثمن وارداتها الضرورية.

وكما هو واقع الحال في كل التنبؤات المستقبلية يمكن أن تستقرئ هذه التوقعات التطور المستقبلي بشكل صحيح أو يجانبها الصواب. وتكون تقلبات السوق الناتجة عن ذلك في الحالة الجدية تكيفاً مؤلماً لا مناص منه مع الوضع المتغير، وفي الحالة الأخرى خللاً عبثياً باهظ الثمن للتطور الاقتصادي لا يطال البلد المعني فقط.

ثمة بعض السياسيين والاقتصاديين يرون في التعاون العالمي لضبط سوق العملة ورؤوس الأموال على النطاق العالمي إجراءً لا يمكن تجاوزه بهدف تجنب مثل هذه التطورات التي تسببها الأخطاء، غير أنه كثيراً ما يُطرح الرأي أن المجتمع الدولي هو الذي يتحمل مثل هذا البرنامج. لقد مررنا في الماضي بتجربة تنظيم حركة رأس المال التي قادت إلى حركات تهرب شرعية ونصف شرعية وغير شرعية شكلت في الحقيقة نوعاً جديداً من الجريمة. إن تقييدات حرية حركة النقد ورأس المال ينبغي صياغتها، ولصالح فاعليتها، بشكل تستطيع فيه أن تمنع بنسبة كبيرة العمليات التجارية والخالصة أيضاً، من دون أن يترتب من جراء ذلك أية مشكلة. غير أن الحجة التي تبرز ضد

نظام ترتيب سوق رأس المال الساري، هي أن كل شيءٍ يبين عدم نجاح هذا النظام في تنفيذ المهمة الملقاة على عاتقه، لأنه يجب أن تكون المهمة في نهاية المطاف منع عمليات المضاربة غير القانونية وحركات الهروب وفسح المجال للشرعية منها وجعلها تسير بشكل سلس ومراقب، والتفريق بين هذين الأمرين. وتقول تجربة التدخلات الرسمية في سوق العملة ورؤوس الأموال الصعبة أن المتعاملين المسؤولين لا يتسنى لهم التفريق الصحيح بين الاتجاهين. يبقى أن نشير إلى أن سياسة نقد وطنية راسخة من شأنها أن تمنع أزمات الثقة في الأسواق، كما أنها تشكل الحماية الفعالة من هروب رأس المال الذي ينشأ عن عمليات المضاربة في البلاد. وحتى هذه الحماية لا تؤثر بنسبة 100٪.

يوجد في مجال سوق النقد ورأس المال منذ عقود منظمات عالمية تهدف إلى التغلب على الأزمات، وهي تؤدي عملها بنجاح. وهذه المنظمات هي في الدرجة الأولى البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومهمتهما أن يعملا في أثناء أزمة ثقة عالمية على إعادة مقدرة الدفع لإحدى العملات (صندوق النقد الدولي)، وعلى تأمين التمويل المتوسط المدى والبعيد للمهمات الضرورية للدولة (البنك الدولي). وبالدرجة الأولى أن يتم معالجة أسباب الأزمة الداخلية.

من هذه الشروط التي ترتبط بحل أسباب الأزمة الداخلية المشار إليها تقليص التضخم المالي وعجز الميزانية. وقد تكون

الإجراءات التي يعرضها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي على زبائنه مثار خلاف، وربما بحق. لكن يبقى الرجوع لهاتين المؤسستين البداية الصحيحة لحل الأزمات المالية والنقدية للدول من خلال التعاون والمساعدة العالميتين. وهنا يجب أن يكون هدف سياستنا الوطنية الخارجية، تقوية هذه المنظمات ودعمها في تحقيق مهامها وفي تطوير أجهزتها. أما أن يُصار إلى إيجاد نظام موازٍ من الاتفاقيات الدولية لتنظيم التدخلات فلا نعتقد أنه ذو جدوى.

أسس السياسة الخارجية الجديدة

لم تكن السياسة الألمانية الخارجية قبل سنوات قليلة أكثر من سياسة اقتصادية خارجية، إذا لم تكن سياسة أمنية أو تتجه نحو إعادة تحقيق الوحدة. لكن في غضون ذلك حلّ محل السياسة التجارية الوطنية نظام عالمي فعال. وانتقل تنظيم ومراقبة حركة الدفع العالمية وحركة سوق النقد ورؤوس الأموال من الصلاحية العالمية إلى هذه المنظمات العالمية والأنظمة الداعمة لها. وتحولت سياسة إعادة التوحيد الألمانية من سياسة خارجية إلى سياسة داخلية منذ سنة 1990. أما السياسة الأمنية الألمانية فتتسم باعتماد ألمانيا على حلف شمالي الأطلسي (ناتو) وتساهم بتأدية وظيفته على أكمل وجه. وتمثل هذه الناحية مسألة العرض في الميزانية وبذلك تكون مسألة مالية أكثر منها مسألة السياسة الخارجية الوطنية والأمنية. ما الذي يتبقى كمهمة للسياسة

الخارجية ؟ لا شك ثمة وظيفة الحفاظ على النظام العالمي والمؤسسات وجعله قادراً على القيام بوظيفته. وليس في الأمر من ضرر إذا ساهمنا في مراقبة عمل النظام بطريقة خاصة لأن الإغواء في هذه المؤسسات كبير طبعاً، في أن تعطى رغبات العضو الأهم، وهي الولايات المتحدة الأمريكية، الأهمية الأكبر.

إن من أرخص أشكال السياسة الاقتصادية الخارجية الألمانية هي سياسة انفرادية نشطة تسعى لتزويد هذه المؤسسات بالعدد الكافي من الأخصائيين ليعملوا ضمن أطرها.

ويمكن أن يكون جوهر السياسة الخارجية اليوم، وهو ما كان يجب أن يكون أهم وظائفها على الدوام، رعاية العلاقات بين أمتنا والأمم الأخرى، والاهتمام بمشاعر الصداقة من قبل الأمم الأخرى تجاه أمتنا، وكذلك تعزيز التعاون في المجالات غير الاقتصادية وإيجاد صورة موضوعية لا يمكن أن تخطئ عن أمتنا في كل العالم. وهذا بحد ذاته هدف سياسي، غير أنه يدعم أهداف السياسة الخارجية الأخرى. كما أنه يهدف إلى التخلص من العدوان و يمنع نشوء هذا العدوان، وفي تبادل ثقافتنا وعلومنا ونتائج مقدراتنا الاقتصادية، مما سيكون له انعكاس على زيادة مستوى معيشتنا في بلادنا.

في زمن العولمة وإرساء النظام العالمي لن يكون للسياسة الخارجية قواسم مشتركة مع سياسة السلطة الكلاسيكية. إذ لم

يعد العالم يعيش تناقضات أساسية بعد سقوط الشيوعية، يمكن حلها بوسائل سياسة السلطة التقليدية، ولم يعد العالم يعيش اليوم الحروب الاقتصادية (قد يتغير ذلك إذا شحت موارد الثروات الباطنية كالنفط أو الغاز، من غير أن يكون الاقتصاد العالمي قد وطّن نفسه مسبقاً على حلول بديلة أو بدّل من عاداته الاستهلاكية). بيد أن زوال التناقضات الأساسية بين القوى العالمية لا يمنع من أن تندلع نزاعات منفردة تؤدي إلى صراعات عسكرية. ولحل هذه النزاعات يمتلك المجتمع الدولي في الأمم المتحدة وميثاقها منظومة قانونية ومنظمة تخدم في حل النزاعات وإرساء السلام. ويبين لنا الماضي القريب أن ثمة حاجة ماسة للتحسن في السياسة وفي الآلية التي تخدمها. ولكن حتى في حلّ النزاعات الإقليمية لم تعد وسائل السلطة التقليدية من قوة عسكرية أو مقاطعة أو إجراءات اقتصادية قسرية أهم هذه الوسائل. إن ما هو أكثر أهمية لتحقيق النجاح يبقى السمعة العالمية والسلطة الأخلاقية والخبرات التي تحظى بها الأمم المتحدة أو الدول التي تتدخل بالتنسيق مع الأمم المتحدة.

إذاً، يجب أن تُعاد صياغة أهداف السياسة الخارجية. وسيكون في بؤرة الاهتمام في المستقبل تقلص تفاهم النُخب القيادية للدول المختلفة. لأن نوعية علاقات السياسة الخارجية في الديمقراطيات المستقرة أو التي ستصبح مستقبلاً ديمقراطية ستتعزز من قبل تعاطف أمتنا في الشعوب التي لها التأثير الأكبر. ومن جراء ذلك تأخذ وسائل السياسة الخارجية دوراً مركزياً،

كان يعتبر إلى هذا الوقت موضوعاً هامشياً، وهي السياسة الثقافية والتبادل العالمي في العلوم والتأهيل ودعم التواصل العلمي مع الدول الأخرى والقضايا العالمية، ومن ضمنها التعليم في اللغة الوطنية للشعوب. كما يلعب تأهيل ومتابعة اختصاص الخبراء الألمان الذين سيعملون في الدول الأخرى (بدءاً من التاجر وحتى المساعد في إزالة الكوارث) دوراً هاماً لأن هؤلاء سيكونون جسراً للتفاهم والتعاطف مع بلادهم؛ سواء أكان ذلك مقصوداً أم عن غير قصد. بطبيعة الحال لا بد من وضع الخطط والأهداف بدقة وروية كبيرتين إذا أُريد لهذه السلطة أن تحقق واجباتها ووظائفها بشكل جيد. وسنستعرض بعضاً من هذه الوظائف بشيء من التفصيل.

السياسة الثقافية الخارجية

يمكن أن يكون التبادل الثقافي أهم محور تعاطف للسياسة الخارجية، ولا نستثني لهذا العامل النجاح إلا إذا طور ضمن هذا الهدف بوضوح كامل. ولا بد من مراعاة تأثيرات الدول المشتركة في التبادل على بعضها البعض. لأنه إذا كان على السياسة الثقافية الخارجية أن يكون لها هدف إيجاد صلات عاطفية بين الشعوب، عندها لا يجب أن تدعو إلى تقاليدها الثقافية الخاصة بها وإلى حاضرها في الخارج، بل على ألمانيا أن تبدي اهتماماً كبيراً بنفس القدر في ثقافة الدولة الشريكة. ولا شيء يدعم تطوير التعاطف أكثر من مشاعر التبادل والمشاركة. وغالباً ما يشترط هذا الشيء أن تتوسع دائرة الاهتمام الثقافي في

البلد الذي ينتمي إليه الإنسان، وهو الهدف الذي يخدم الاتحادات الثقافية الثنائية كالالتزام القوي، للمؤسسات الإذاعية الرسمية والشرعية. ولا يجب أن تتم محاولة إعادة صياغة أسلوب ثقافي جديد بالتفصيل، لكن لا بد من التنويه إلى نقطتين هامتين هما: أولاً، لا يمكن أن تكون هذه السياسة ناجحة إلا إذا بدأت في داخل البلاد، وأن نطور بدءاً من بيتنا الاهتمام الكافي في الدول الشريكة المنضوية في التبادل الثقافي العالمي ونرعى هذا الاهتمام. وثانياً، إن مثل هذه السياسة تتطلب أموالاً أكثر مما ننفقه على السياسة الثقافية الخارجية، أي ينبغي علينا أن نرتب الأولويات.

التبادل في التأهيل والعلوم

أحد أهم المميزات التي انبثقت عن سياق العولمة المتنامية كان السفر والتنقل اللذان أصبحا من الأمور المسلم بها وتناقصت تكاليفهما، مما ساهم في نمو السياحة بشكل يدعو للدهشة. غير أن هذا التطور لا يخدم التفاهم العالمي وتطور العلاقات الشخصية مع الدولة المضيفة أو الدولة التي جاء منها الضيوف، إلا في إطار ضيق، ذلك أن الاتصالات والمقابلات لا تتم بالوتيرة المطلوبة ويغلب عليها طابع المصلحة التجارية.

وستكون الصورة مختلفة تماماً إذا زار الناس بلداً آخر لكي يباشروا مثلاً دراسة معينة فيه أو يكملوا تعليمهم. يجري هذا في الغالب خلال سني الشباب، حيث تتبلور المشاعر والانطباعات،

ولا تكون دراستهم لمجرد الاستزادة من العلوم والمعارف في الاختصاص المطلوب، بل فرصةً مناسبةً للاحتكاك والتعرف على طرائق التفكير والمحيط.

تلعب دراسة الطلبة الأجانب في جامعات الدول الأخرى دوراً كبيراً، وتحظى هذه الناحية بأهمية خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية. وبغض النظر عن أن الجامعات تشكل دخلاً اقتصادياً معتبراً للبلاد، فهي في الحقيقة تجعل أجيال العلماء والأطر القيادية يتأثرون بالمكان الذي أنجزوا فيه أبحاثهم ودراستهم في الولايات المتحدة الأمريكية. وكلما كان هذا الانطباع إيجابياً يستطيع موقع السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية أن يكسب ميزات لعقود من السنوات. وليست ألمانيا بموقع يؤهلها أن تسير على خطى الولايات المتحدة الأمريكية في هذا المجال. فنحن لا نستطيع أن نستجيب لحاجات الطلاب الأجانب بشكل هادف نظراً لجامعاتنا المكتظة أو التي ينقصها المال. إلى جانب فقدان الحافز المادي في جامعاتنا الذي يجعل من الصعب المبادرة لتحمل الأعباء اللازمة لوضع هذه السياسة التعليمية حيز التنفيذ، بالإضافة إلى شهادات الجامعات الألمانية التي لا تجري مقارنتها مع الدرجات الأكاديمية في غالبية الدول الأخرى، مما يشكل عائقاً في طريق الدراسة في ألمانيا.

يحتاج نظامنا الجامعي إلى إصلاح بصورة ملحة، إذا أُريد الاستمرار في الحفاظ على نوعيته العلمية الجيدة. ولا يتعلق

الأمر بالمضامين التعليمية وإنما بإيجاد هيكليات للتنظيم والتمويل (انظر إلى الفصل الخاص بالسياسة التعليمية) وينبغي علينا أن ننظر إلى هذا الإصلاح من منظور حاجة ألمانيا إلى طاقاتها العلمية وجامعاتها كأداة هامة في سياستها الخارجية. ثم إن دعم دراسة الطلاب الأجانب والعلماء الشباب هو سياسة خارجية ومناسبة من ناحية التكاليف ولها تأثير على المدى البعيد.

وفي الوقت الذي نسعى فيه إلى احتلال موقع مرموق جديد في مجال التعليم العالي وفي سياق التنافس القاسي مع الدول المتطورة الأخرى كالولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا وكذلك هولندا أو سويسرا يوجد مجال آخر لم تجرِ تغطيته إلا بالنذر اليسير، والذي تهيئ له ألمانيا عملياً معرفة علمية متطورة؛ ونعني به مجال التأهيل المهني. ويجب أن يتم توظيف ودعم هذا القطاع أكثر من ذي قبل كوسيلة السياسة والثقافة الألمانية. ولا يمكن أن تتعلق المسألة في أن الذين سيتم تدريبهم سيأتون إلى ألمانيا. هنا نبرز قضية اللغة على غير شاكلة الدول الناطقة بالإنكليزية. ويعتبر مستوى تعليم الشباب المعنيين ضعيفاً فهم لا يأتون طبعاً من الدول الصناعية المتطورة، لذا يجب أن تكون البداية في هذا المجال أن نتفق مع الدول المعنية على بناء أنظمة التعليم الثنائي ونرسل الأطر الخبيرة وبقدر كافٍ لدعم هذا البناء. لذا تعتبر المعرفة بلغة هذه الدول ذات أهمية قصوى. وينبغي انتهاز الفرصة التي توفرها الهجرة الشديدة في عقود السنوات الأخيرة.

إن عدد المواطنين الألمان الذين يتحدثون اللغة التركية والروسية والبولونية والكرواتية الصربية أو الألبانية بطلاقة يزداد باضطراد. لذا يمكن أن نؤهل بعضاً من هؤلاء ليكونوا أطراً تعليمية في المجال المهني ويقوموا سوية مع الأطر الألمانية المدربة والخبيرة وفي مجال التعاون المتفق عليه بدعم التأهيل المهني في الدول التي ينحدرون منها. وهناك من يحبذ فعلاً أن يصبح التأهيل المهني أساس سياستنا الثقافية على المدى البعيد. ويظهر بالتحديد لدى دول جنوب شرق أوروبا ووسط وشرق أوروبا والدول التي خَلَفَت الاتحاد السوفيتي السابق حاجةٌ ماسة للتأهيل المهني. وعلينا أن نتوصل لدى هذه الدول إلى تدعيم المشاعر الودية تجاهنا لدى هذه الشعوب بغية التوصل إلى علاقات طيبة على المستوى الحكومي.

العلم في خدمة التفاهم بين الشعوب

تُسمى معاهد الثقافة الألمانية في كل مكان «معهد غوته» ما عدا الهند حيث يُطلق على معهد الثقافية الألمانية هنا «بيت ماكس موللر - بهوان». لأن ماكس موللر يعتبر في الهند مثالاً أكثر أهمية للثقافة الألمانية من غوته. كان فريدريش ماكس موللر المولود في مدينة ديساو الألمانية سنة 1923 أحد الباحثين في الديانة والثقافة الهندية. وهو يعتبر بالنسبة للهنود مثالاً للمثقفين الألمان، ولاحترام الألمان للثقافات الأجنبية. ولا يعني انتقاله إلى أكسفورد وتدريسه فيها وحصوله على الجنسية البريطانية وبقاؤه في بريطانيا حتى وافته المنية سنة 1900 أنه لم يعد له صلة

بشخصيته الألمانية، فاسمه ماكس موللر ينبئ عن أصله الألماني بوضوح تام. ثمة عالم ألماني حظي بمكانة مرموقة في دنيا العلوم كنظيره ماكس موللر، ونقصد به الكسندر فون هومبولدت الذي قدم لبلاده خدمات جلى من خلال أبحاثه التي أجراها في أمريكا الجنوبية. وما كان ينطبق على القرن التاسع عشر ما يزال ساري المفعول في أيامنا هذه. فالاهتمام العلمي بثقافة ولغة وتاريخ الشعوب والبلدان الأخرى لا بد أنه يخدم قضية التفاهم بين الشعوب لأن تأثيره ينسحب على كل المجالات في الحياة. فهو من ناحية يثير اهتمام النخبة المثقفة في البلاد المعنية ويكسب تعاطف الفئة الوسطى التي تحقق ذاتها الوطنية عندما يتم معالجة هذه القضايا الهامة في حياة بلادها. غير أن البحث العلمي لا يتم في برج عاجي تقوم به مؤسسات البحث العلمي التابعة لوزارة الخارجية، وإنما في الجامعات حيث تتاح الفرصة للطلبة والعلماء الألمان والأجانب لكي يدلوا بدلوهم فيه ولا تبقى نتائج أبحاثهم حبيسة الدوائر والأطر العلمية فحسب بل تصل فيه إلى المجتمع الذي يبدي اهتمامه بها وبآثارها. ولكي يلقى مجال السياسة الثقافية الخارجية تعزيزاً ودعماً لا بد من إصلاح هيكلية جامعاتنا، إذ أنه من غير هذا الإصلاح الذي سيجعل الجامعات تبادر من ذاتها وباستقلالية لأن تشرع في عقد اتفاقيات البحث العلمي وتنفيذها، سوف يكون من الصعب بالنسبة لسياستنا الخارجية لأن تبني شبكة راسخة من العمل البحثي الهادف عن ثقافة بلدان محددة، وبالتالي تحافظ على استمرارية هذا العمل الثقافي العلمي.

مساعدات التنمية

ثمة أسباب متعددة تحدونا لتقديم العون للدول في هذا العالم من أجل المساهمة في تطويرها. فالتعاليم المسيحية التي تدعو لاحترام الآخرين والعمل على تخفيف آثار الجوع والمرض في هذا العالم تلتقي مع الوعي بالرسالة السياسية التي تضع من ضمن أهدافها أيضاً أن تساهم في إيجاد الشروط للاعتراف بحقوق الإنسان في أجزاء أخرى من العالم أيضاً. كما يقع ضمن هذه السياسة الرغبة في إرساء قواعد الصداقة الحقة بين دولتنا كأمة وبين الشعوب التي قد تكون ذات أهمية أقل اليوم، أو تطوير الصلات الاقتصادية مع الدول الأخرى ذات المستوى العالي مما يهيئ الفرصة أمام التبادل التجاري لمصلحة كل الأطراف. ونعتقد أن كل هذه الأسباب الغيرية منها والنفسية مشروعة. وتوجد بالتأكيد أسباب لمساعدات التنمية فحين لا يستفيد تطوير بلد ما وإنما يكون الدافع فقط تأمين سلطة وجاه الحكام أو حين يتم إيثار توريدات واستثمارات الشركات الألمانية من دون أن تُساعد الدول المتلقية لتسديد هذه التوريدات، فإن مساعدات التنمية سيكون له أثر غير إيجابي على ألمانيا وعلى الدول المتلقية لهذه المساعدات.

ولقد تبين أن منح القروض للدول التي لم تكن أهلاً لتلقيها، لأنها لم تكن تتوقع تسديد هذه القروض، كان مضرّاً بدلاً من أن يكون ذا فائدة لهذه الدول. إن ضرورة الإعفاء من الديون تعكر العلاقات السياسية بين المدين والدائن، كما أنها

تجعل المفاوضات بين مختلف الدول المانحة صعبة، وعدا عن ذلك تكون سبباً لمناقشات عاطفية حادة. يمكن للمرء أن يتجنب ذلك، من خلال أن تتلقى مثل هذه الدول المساعدة التي نريد أن نمنحها فعلاً.

إن من عوامل وشروط فاعلية سياسة مساعداتنا التنموية أن نلجأ كأمة ودولة بين الفينة والأخرى لمراجعة الأهداف التي نتوخّاها من هذه السياسة وما الذي نرمي إليه من اتّباعها. وعندما يتأكد لنا أن القاسم المشترك بين الدول المتطوّرة، سواء كانت تقليدية أو انخرطت في هذه الدائرة منذ أمد قريب، واضح تماماً أنها دول تنحو باتجاه اقتصاد السوق وأنها دول ديمقراطية، عندئذٍ يكون الأساس في سياسة مساعداتنا التنموية مد يد العون للدول النامية في بناء مثل هذا التنظيم للدولة والمجتمع. وقد يقلّص هذا المنحى عدد الدول النامية التي قررت نخبتها القيادية الحالية أن تخطو على طريق الأهداف من هذه المساعدات.

وهنا تكتسب المساعدات التنموية درجة تأثيرها العليا، لأننا نريد من المساعدات التنموية في نهاية المطاف أن تساهم في تحسين الأوضاع في البلدان المتلقّية لا أن يكون السبب إرضاء ضميرنا من خلال الأنشطة الباهظة الثمن ذات التأثير الضعيف.

كانت الدول الغنية في الماضي تعتقد أن شروط التطور

الاقتصادي تتمحور حول إرساء قواعد البنى التحتية من طرق مواصلات وتأمين الطاقة وكذلك تشييد المعامل الحديثة في الصناعة وإقامة المؤسسات الزراعية. بيد أننا أصبحنا ندرك أكثر من ذي قبل أن ما عددناه لا يشكل القاعدة بل هو نتيجة لسيرورة تطور فاعلة تشكل بداياتها الأنظمة الحكومية والناس الذين أدركوا ما تحتاجه بلادهم في التطور. من أهم هذه الشروط التعليم الهادف إلى الإيفاء بالحاجات والمتطلبات الحقيقية والعملية للمجتمع والقادر على تخريج الأطر العلمية ذات التوجهات الديمقراطية والحديثة من اقتصاد السوق، لا أن تتمسك بالطرائق والمناهج الاقتصادية التي عفا عليها الزمن كالاقتصاد الموجه في مفهومه الشيوعي. كما يحتاج ذلك إلى بناء أنظمة إقراض شاملة تغطي مناحي الحياة الاجتماعية وتعتمد على شبكة بنوك متطورة وفاعلة ونظام صناديق توفير البريد والجمعيات التعاونية بغية تمكين أكبر قدر ممكن من المواطنين للعمل الحر المجدي. وليس آخراً يحتاج إلى إدارة يستطيع العاملون والموظفون فيها تجديد معارفهم الإدارية والعلمية بشكل دائم، وتتاح لهم فرصة الكسب المشروع عن طريق الحوافز لكي لا يقعوا فريسة إغواء الفساد المالي والإداري.

إننا بدورنا نعترف بأن معرفتنا بالشروط المثلى لدفع عجلة التطور في الدول النامية ما تزال محدودة. لذلك يتوجب علينا أن ننظر إلى دفع البحث العملي الهادف في جامعاتنا لنستقصي أفضل السبل والإمكانيات في هذا الإطار ويكون جزءاً من

سياستنا الخارجية الفاعلة مستقبلاً. من الملاحظ إذاً أن مساعدات التنمية تحتل مكاناً هاماً في مجموعة الأهداف السياسية الخارجية للدول المتطورة. لكن الهدف الرئيسي لها يجب أن ينصب نحو تقديم العلم والمعرفة في الدرجة الأولى. ويبقى معرفة بناء النظام العام وتنفيذ المهام العامة محور مساعدات التنمية. أما نقل المعرفة التكنولوجية ومنح القروض والاستثمارات المباشرة التي تعتبر مادة الصفقات التجارية بين الدول المتطورة، فيجب أن تتوسع دائرتها لتشمل التعامل مع الدول النامية ويترك أمر القيام بها للتجار بشكل أساسي، لأنه بمقدورهم هنا حساب المخاطر وإخفاقات فرص النجاح وتفاديها بشكل أفضل من القيام بهذه المهمة من قبل الدولة وموظفيها وسياسييها.

الأمّة الأوروبيّة أو الاتحاد الأوروبي؟

لقد أدت العولمة بمنظماتها العالمية الكفوءة إلى تغيير العالم. وكانت من أهم نتائج هذا التحول أنه لم تعد في هذا العالم، تأخذ الدول الأكبر أكثر المنافع من عمل الدول مع بعضها البعض (أو ضد بعضها أيضاً)، وإنما أصبح ذلك من نصيب الدولة التي تتبع أفضل سياسة داخلية واقتصادية وتعليمية ومالية وتشجّع التعاطف والود بينها وبين الدول الأخرى. وقد يكون في عدم وجودها ضمن عمالقة هذا العالم شيء من الظرافة والكياسة. هذه المقولة تحفزنا لأن نعيد قراءة أهداف سياستنا الأوروبية.

ثمة قاعدة اقتصادية تطلق عليها الشركات «اقتصاد الميزان» أي تناقص التكاليف وتصاعد النفع كلما كانت الشركة أكبر. وحيث توجد إمكانية اندماج الشركة مع الشركات الأخرى، فسيكون ذلك لفائدتها، حتى ولو أنها ستفقد شيئاً من استقلاليتها وشخصيتها أو أنها ستضطر لتغييرها.

إن كل تغيّر في المحيط الاقتصادي يستدعي لأن تقوم الشركة بفحص حجمها الأمثل. ولا يعتبر هذا التقصي طريقاً باتجاه واحد. فتحرير قطاع الاتصالات واقتصاد الطاقة وكذلك في المواصلات المرتبطة بالسكك يقود إلى منحى أن يزداد العارضون الكبار توسعاً، لتنشأ مجموعة من الشركات بهيكلياتها الجديدة التي تكوّن فيها حجمها الأقصى أقل بكثير من حجم الشركات «العملاقة».

يطرح سؤال مهم نفسه: لأي حد نستطيع أن نطبق مثل هذه القوانين السارية في عالم الشركات على الدول في زمن العولمة ؟ إن ما نطلق عليه التكامل الأوروبي منذ بداياته في اتحاد مونتان سنة 1952 وحتى التعامل بالنقد المشترك اليورو في سنة 1999 قد منح كل الاقتصاديات المشاركة منافع من وجهة النظر الراهنة. كان مبدأ التكامل الأوروبي لحد الآن ينطلق من أنه إلى جانب الحفاظ على السيادة الوطنية بشكل مبدئي يُصار إلى تشكيل هيكلية قانونية تسعى إلى توحيد الشروط التي تضعها كل دولة والتي تتنافس فيها شركات الدول الأعضاء فيما بينها.

لم يكن ذلك عملياً أكثر من المهمة التي تضطلع بها منظمة التجارة العالمية. وفي حين أن هذه المنظمة تركّز على تنظيم إزالة القواعد التي تعيق التجارة العالمية من منطلق المصلحة القومية الظاهرية، فإن التكامل الأوروبي يسعى إلى أبعد من ذلك، فهو يوحد أحجام الشحن، والأنماط التكنولوجية، وقواعد إجازات السيارات والمعدات والآلات، وعلائم الإنتاج المميزة إلخ.. لكي يفسح المجال أمام تسويق المنتجات في كل دول الأعضاء من دون تكاليف إضافية أو إعادة توضيب أو إعلان خاص بها. كما كانت قواعد وأسس الاتحاد الأوروبي تهدف إلى أن يوضع حد لتشويه المنافسة بين مواقع الإنتاج المختلفة من خلال الأنظمة الحكومية المغايرة، التي تؤثر على إنتاج بضائع معينة. ينطبق هذا على قواعد حماية البيئة والعمل، وعلى دعم الشركات. وهناك مجال ثالث تجاوز فيه الاتحاد الأوروبي التحرير الكلاسيكي للتجارة بالبضائع والخدمات، بحيث قام بتنظيم حرية افتتاح فروع للشركات. ولا تشمل هذه الحرية الشركات فقط بل المهن الحرة وتمتد إلى تشغيل اليد العاملة فيها. وأخيراً يمكن اعتبار تبني سياسة نقد مشتركة، اليورو، إجراءً لإزالة المعوقات التجارية، لأنها تؤمن إزالة تكاليف تقلبات الصرف أيضاً ضمن الدول الأعضاء. ولا شك فإن كل الإجراءات تحد سيادة الدولة، لكن طالما تتعلق المسألة هنا بحق كل دولة في أن تنظم الاقتصاد بطريقة مغايرة عما يقوم بها جيرانها فلا داعي لأن يُذرف الدمع على هذا التقييد. كما أنه

لا حاجة لنا لأن نلقي أهمية عظيمة على حق كل دولة لأن تخفض قيمة عملتها من جراء التضخم لكي تتجنب تصحيحات غير مستحبة لأخطاء سابقة في السياسة المالية والرواتب، إذا كان سيحل محلها استقرار نقدي يلتزم به البنك المركزي الأوروبي. وأخيراً، أنه لا يؤدي التخلي عن «السيادة الوطنية» الجزئية إلا إلى أنه سيؤخذ من بعض الحكومات صلاحياتها في توجيه التداخلات الاقتصادية التي لن تكون في موقع يخولها أن تؤمن تطوراً صحياً لاقتصادها من خلالها.

لكن ثمة مجالات هامشية في كل مكان، فإذا قام الاتحاد الأوروبي بتقرير نوعية المياه الجوفية الصالحة للشرب فلا ريب أن ذلك تدخلاً في السيادة الوطنية لا علاقة له بالمساواة في المنافسة بين الشركات أو بتبادل السلع والخدمات الحر ضمن المجموعة. وينطبق نفس الشيء على تنظيم الإجراءات الأوروبية حيال ملاءمة المشاريع الإنشائية مع البيئة. يبقى الأمر أكثر تعقيداً في الشؤون التربوية لإيجاد معايير تأهيل موحدة للأكاديميين لكي يستطيع هؤلاء التمتع بحرية التنقل ضمن دول الاتحاد بقصد العمل. لكن سيكون كافياً في أن يلتزم الأكاديمي المعني بالإفصاح عن المكان الذي نال فيه شهادته الجامعية.

ويمكن أن تطول قائمة المجالات الهامشية الأخرى التي يُفرغ فيها الاتحاد الأوروبي السيادة الوطنية لدول أعضائه خارج النطاق الاقتصادي من جراء هذه القواعد والأنظمة المصاغة بكثير من الصراحة والمباشرة. وعلينا أن نطرح السؤال تحديداً

في هذه المجالات، وليس في المجال الاقتصادي ، إلى أين سيصل المطاف بأوروبا؟ تبدو المسألة أكثر وضوحاً في السياسة الخارجية والأمنية التي اتفقت الدول الأعضاء بشأنها على تنسيق أقوى في معاهدة امستردام. وينبغي على المرء أن يتساءل، ما هو الهدف الذي تسعى إليه هنا؟. لقد أثبت حلف الناتو عن نفسه ولحد ما كجهاز للسياسة العالمية يهدف إلى حل النزاعات ويضمن السلام. إلا أنه يمكن أن يكون أكثر فاعلية لو أن الأوروبيين وضعوا تحت تصرفه أطراً بشرية أكثر وأفضل. فعلى العكس من السياسة التجارية مع منظمة التجارة العالمية فإننا نحتاج ضمن الغطاء العالمي للأمم المتحدة إلى مؤسسات إضافية خاصة بأوروبا، لكي ننسق سياستنا الخارجية. لقد برهنت أزمات البلقان المتشابكة في نهاية القرن العشرين أن سياسة بعض البلدان الأوروبية الخارجية كانت سياسة دول تحكمت بها التجارب والمشاعر التاريخية أكثر من كونها سياسة عقلانية توجهها مصالح الحاضر. ويعني تخلّي الدول الأوروبية عن بعض السيادة الوطنية لصالح السياسة الخارجية الأوروبية المشتركة أن تتصدى السياسة التوحيدية المنبثقة من مجال المصالح العقلانية في الاقتصاد لأرضية الأحقاد والضغائن والمشاعر الأوروبية، على الرغم من أن المرء قد ألقى بعبء مجال الصراع كله إلى الأمم المتحدة من غير تحرّج. وهذا ما يجب أن نقلع عنه بصورة أفضل.

وتظل قضية الانتقال إلى دمج القوات المسلحة الأوروبية

في حلف شمال الأطلسي بشكل كامل أمراً مختلفاً. فهذا من شأنه أن يرفع كفاءة القوات المسلحة. ولن يكون في ذلك من وجهة النظر الألمانية أي انتقاص عملي من السيادة الوطنية لأننا لا نزمع استخدام قواتنا إلا في إطار حلف شمال الأطلسي. وقد تختلف نظرة الفرنسيين والبريطانيين وبعض الدول الأوروبية الأخرى نظراً لالتزاماتهم المتبقية من الماضي وتورطهم منذ عهد الاستعمار القديم.

ما الذي يترتب على السياسة الأوروبية الألمانية من وراء كل هذه الأفكار والتوجهات؟ بكلمة مختصرة، ينبغي أن تكون صيغة سياسة ألمانيا الأوروبية - نعم للتوسع ولا للتعميق. وبالنسبة للتخلي عن مزيد من السيادة الوطنية نقول: إلى هذا القدر وكفى.

إن توسيع الاتحاد الأوروبي إلى ما وراء صلاحياته في المجال الاقتصادي المحدد يتناقض مع مصلحتنا كأمة. لهذا نحن بحاجة لإعادة الاتفاقيات وخاصة لهذا ما يتعلق منها بلجنة الاتحاد الأوروبي لكي توضع لهذه اللجنة حدود تمنعها من أن تتدخل في تلك المجالات التي تلامس سيادة الدول الوطنية. وهذه المجالات هي السياسة التعليمية والثقافية والسياسة الاجتماعية وقضايا الجنسية والحق الانتخابي ومسائل بناء الدولة الداخلية وهذا يعني أيضاً درجة المركزية أو الفيدرالية، واستقلالية أو ارتباط النواحي. وليس من حق اللجنة الأوروبية مثلاً أن تحدّ من سيادة المقاطعات الألمانية التي هي ليست من

حق الاتحاد نفسه، حسب الدستور الألماني، وأن تدخل قضايا المقاطعات في الاتفاقيات الخاصة بالاتحاد الأوروبي. إننا لا نرمي إلى الحد من تأثير اللجنة الأوروبية بشكل عام لصالح السيادة الوطنية. فالوظائف التي نريد أن نجعل الاتحاد الأوروبي يضطلع بها يجب أن تأخذ مجراها كاملاً دون أي تحرج ومنها السياسة التجارية. أما ما لا نريد اتباعه من وظائف للاتحاد الأوروبي وما لم نفصح عنه بصراحة ووضوح ويدخل ضمن نسيجنا الدستوري، فلا يسمح بإعطاء المزيد من هذه المجالات للاتحاد الأوروبي. ولا مناص من إلغاء التجاوزات الهامشية التي حصلت في هذا المجال. كان الهدف من إنشاء الاتحاد الأوروبي أن يكون مؤسسة واضحة الأبعاد والمرامي ويُعهد إليها مهام السياسة الاقتصادية. ولا يسمح لهذه المؤسسة أن تحرف سكتها عن هدفها الأساسي، التي تقودنا إلى الدولة المركزية الأوروبية ببطء ولكن بشكل لا يمكن إيقافه. ونحن الألمان على وجه التجديد جربنا تطور فدراليتنا الفاشل في عقود السنوات الأخيرة حين يستخدم المرء إعادة توزيع المال بين صناديق الخزينة الحكومية كمقياس للأجور، انطلاقاً من هذه التجربة وحرصاً على الدول الأوروبية الأخرى ينبغي التصدي لمثل هذه التطور الفاشل بكل حزم وجدية.

وإذا توضح الفصل في المهام بين الاتحاد الأوروبي من طرف والدول الأعضاء فيه من طرف آخر واللجنة الأوروبية، حينئذ يستطيع الاتحاد الأوروبي ضمّ دول أعضاء في شرق

وجنوب أوروبا إلى صفوفه، شريطة أن يتم التوصل إلى اتفاق كامل حول شخصية وأهداف وحجم مهام وحدود الاتحاد الأوروبي. ومن ضمن الانسجام هذا أن يتوصل إلى وضوح في الرؤية بأننا لا نهدف إلى تحقيق الأمة الأوروبية الطوباوية، وإنما نريد أن نبقى مجموعة من الدول ذات السيادة التي تجمعها رابطة الصداقة. ينبغي على أوروبا أن تبقى وهو ما كانت عليه منذ أكثر من ألف سنة. ويجيء الهدف الذي وضعه الرئيس الفرنسي الجنرال شارل ديغول مطابقاً للحقيقة: أوروبا أوطان الآباء والأجداد.

الأقوياء يصبحون أكثر قوةً
أو فرص جديدة أمام الضعفاء

تعتبر العولمة بكل تقييداتها وإلزاماتها للسيادة الوطنية قدرنا الذي لا مهرب منه – هذه فحوى الشكاوى التي نسمعها عن العولمة – لكن ذلك لا يمثل كل الحقيقة. ما يُنظر إليه كحكم القوى الشيطانية المجهولة هو عملياً نظام القواعد والالتزامات التي تحدد تفاعل الأمم التي تريد أن تستفيد من تبادل السلع الحر الممكن اليوم، والخدمات ورأس المال والمعلومات وحرية التنقل لصالحها. لأن مثل هذه الحرية يحتاج إلى قواعد لعبة صارمة، لكي تحظى بثقة كل المشاركين فيها. وضمن هذه اللعبة يمكن صياغة الكثير من القضايا بهذه الطريقة أو تلك. الأساس في ذلك أن تُطبق القواعد التي اتفق عليها على الجميع. يمكن مقارنة هذا مع الأنظمة في الرياضة لحد ما. فالذي يريد أن يشترك في بطولة العالم بكرة القدم عليه أن يقبل أن لا يحسب له الهدف الذي سُدد من موقع التسلل. وقد يبدو ذلك في بعض الحالات مدعاةً للأسى أو أنه غير مبرر لكنه جزء من

قواعد اللعبة وأنظمتها السارية في كل أرجاء العالم. ليست كل دولة ملزمةً بالمشاركة في التبادل الحر بين الدول. فكل دولة لها الحرية أن تشكل علاقاتها مع الدول الأخرى بشكل مختلف. وليست كل دولة ملزمة أن تنفتح أمام حركة النقد ورأس المال أو أن تفسح المجال لحركة المواصلات الحرة أو أن تربط شبكة هواتفها بشبكة الاتصالات العالمية. أما البلاد التي تبحث عن إسكات جوعها لرأس المال من خلال إفساح المجال أمام توريد رأس المال ومراقبة التصدير ستكتشف بسرعة كبيرة، بأنها لن تستطيع كسب ثقة المستثمرين بهذه الطريقة. ولن يكون توريد رأس المال أكثر من ساقية هزيلة الجريان. فالدولة التي ترفض عضوية منظمة التجارة العالمية وبالتالي لا تقبل بقواعدها وأنظمتها، يجب أن تدرك أن بقية الدول لا ترى نفسها ملزمةً بوضع قواعد منظمة التجارة العالمية تحت تصرفها. فالدولة التي تريد أن تصبح جزءاً من عالم التبادل الحر هذا يجب أن تقبل قواعده. ولا شك فإنها ستفقد حيزاً من سيادتها. لكن هذا لا يعني أنه من غير الممكن بالنسبة لدولة القيام بسياسة سيادية وأن تحقق منفعتها ومصالحها الخاصة. يجب هنا تطوير طرائق لذلك لا تتضارب مع قواعد لعبة العولمة.

ويجب التفريق بين هدفين في معرض الحديث عن السياسة الوطنية في العولمة: فالهدف الأول يسعى لكسب أكبر الميزات من التبادل العالمي لصالح البلاد، والثاني يتناول صياغة الأوضاع الحياتية داخل البلاد طبقاً للطروحات السياسية الخاصة

بها وأن لا يفسح المجال لفرض الأهداف عليها من الخارج. وكلا الأمرين ليسا فقط ممكني الحصول بل هما وظيفة حاسمة للسياسة. غير أنهما لا يمكن تنفيذهما إذا لم تراع السياسة الوطنية قواعد وشروط العولمة.

إن العالم الحر هو عالم المنافسة، والشيء المميز للتنافس العالمي هو أنه ليست الدول الأقوى ولا الأغنى التي تستفيد من أكبر المميزات، وإنما تلك الدول التي تستطيع استخدام قواها الخاصة وتطورها على أكمل وجه. ولا بأس في أن تذكّر بآراء داڤيد ريكاردو الذي أثبت أنه ليس بالضرورة أن يكون المرء أفضل من الآخرين لكي يربح من التبادل الجاري بين الأمم. وسيكون كافياً عندما يشارك المرء بأفضل ما يملك من مقدرات. وقد يوضح لنا مثال من السياحة هذه الناحية. فليس من المعقول أن تحاول ألمانيا استقطاب السياح الذين يبحثون فقط عن الدفء والشمس إلى شواطئها على بحر الشمال وبحر البلطيق، أو أن تؤمن لهواة رياضة التزلج مناطق جبلية مغطاة بالثلج حتى آخر شهر آذار ليمارسوا من على منصات القفز على الثلج هوايتهم المفضلة. الأمر يبدو مغايراً تماماً في السياحة التعليمية، إذ أن ألمانيا تمتلك العديد من الإمكانيات التطويرية التي لم يجر استغلالها بشكل أمثل. فمجموعة من المتنزهين على سبيل المثال، تنقلهم حافلة ركاب إلى موقع سياحي سوف لن ينفقوا أموالاً كثيرة في المكان الذي قاموا بزيارته كما يمكن أن يفعله رواد التجوال والتريّض الذين يربطون ما بين الراحة والتعليم في

أثناء إجازتهم وسوف يستغنون عن حرارة الصيف اللافحة في إحدى دول الجنوب.

لكن ثمة مجالات أخرى لا تستطيع فيها ألمانيا أن تظهر مكامن قوتها في التبادل العالمي. فنوعية العلم الألماني يؤهل ألمانيا لتكون أحد المراكز العلمية في العالم لتدريب وتأهيل الأطر العلمية ويمكن أن تكون بلادنا سبّاقة في هذا المجال إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية. غير أن هيكلية جامعاتنا ليست مناسبةً لهذه الغاية.

تمتلك ألمانيا نظاماً صحياً جيداً ولديها إمكانيات صحية ممتازة يجعلها تحتل مكاناً مرموقاً من حيث الدراسة الطبية وتقديم المعالجة للحالات الطبية المعقدة. لكن بنية النظام المالي تجعل المستشفيات والمستوصفات غير مهتمة في الاستثمار لتطوير هذه المرافق الصحية.

كما أن ألمانيا من أهم أسواق صناعة السينما وخاصةً للأفلام التلفزيونية والسينمائية، لكن إنتاجها السينمائي داخل البلاد لا يلعب دوراً رئيسياً، وقد يكون السبب في ذلك هو أن الإمكانيات ضاعت على الشخصية الوطنية غير المناسبة.

أما التربية والصحة والثقافة فيبدو أنها القطاعات الاقتصادية التي تنمو على نحو مضطرد في القرن الحادي والعشرين. وإذا أراد المرء البحث عن النقاط الذاتية للقوة التي ينبغي تطويرها فسيجدها بالتأكيد في مجالات الحياة الدينامية المتنامية لأنه

سيجد فيها مكامن ربحه. غير أن هذه المجالات لا تلعب في النقاش السياسي الاقتصادي الدور الأهم. وحين تتعلق المسألة بالعلاقات الاقتصادية الخارجية تظهر كلمة الرابطة الاتحادية للصناعة الألمانية، تلك الكلمة التي يُعزى إليها نجاحات الماضي الكبيرة. وستكون هذه الصناعات من أهم المجالات التي تتبلور فيها قوتنا في المستقبل، حتى ولو أنها فقدت بعض الصلة بالتطور.

لكن هذا غير كاف. فما ينطبق على ألمانيا ينطبق على كل دولة أخرى في أن مكامن القوة تجلب الميزات في عصر العولمة، ومن ثم أن يتم تطويرها مجدداً انطلاقاً من الإمكانيات المتوفرة عندئذٍ يمكنها النظر إلى الطريق الطويل الناجح الذي قطعته خلال تطورها عبر مائة سنة بكل فخر.

إن عالم العولمة غير مبال فهو لا يضمن توريث القصور، كما أنه يجعل سلطة الأقوياء موضع تساؤل، ومن الجائز أن يفقد الأغنياء غناهم بسرعة، إذا ارتكبوا أخطاءً أو استهانوا بهذا الغنى. أما من يعرف قوته ويطورها فهو الذي سيحالفه النجاح وسيغدوا أكثر قوةً.

أما الحيلة في هذا النظام (ونشير هنا مجدداً إلى داڤيد ريكاردو) فتكمن في أن القوي يحتاج إلى نمو الآخرين لكي يزداد قوةً) لأن التبادل يزيد من الرفاهية بشكل أسرع بدلاً الاعتماد الكلي على النفس. إن الدول المتطورة في العالم أفضل

زبائن بين بعضها في العالم. وكل «دولة عتبة» تنتقل إلى مصاف الدول المتطورة هي منبع إضافي من وارداتها وصادراتها للدول الأخرى التي قطعت أشواطاً في رخائها ونمائها - على الرغم من أن هذه الدولة ستستفيد الكثير من صعودها - لا يجب اعتبار الاقتصاد العالمي «لعبة تجميع أصفار»، يربح فيها المرء على حساب الآخرين. بل هي لعبة يربح منها كل المشتركين كلما تعاونوا مع بعضهم بصورة أفضل - رغم أنهم يتنافسون على توزيع النمو المكتسب - ولكي تحرز البلاد منافع من التبادل فهذه إحدى وظائف السياسة الوطنية في عصر العولمة. والوظيفة الأخرى أن تؤمن حرية صياغة علاقات الحياة ضمن البلد وتستغلها. يستدعي ذلك بالتأكيد تفكيراً مختلفاً عما كان سائداً في الأوقات الماضية حين كانت قواعد التبادل العالمي خاضعةً لتحكم رغبات الصياغة الوطنية. لقد زادت في عصر العولمة المتطلبات على فن تعامل السياسيين، لأنه حتى ولو كانوا يتمتعون بدرجة كبيرة من الحرية في تعريف أهداف السياسة الوطنية، فإنه يجب أن تتكيف وسائل تحقيق الأهداف مع التأثير المتبادل وقوانين التبادل العالمي. هنا ينبغي أن يُدعم تكوين علاقات الحياة ضمن البلاد لاجتياز التنافس العالمي، لأنها تخدم غرض أن يعيش كل الناس في بلدانهم عيشةً إنسانية، سواء كانت قوية أم ضعيفة. كما أن هذه العلاقات الحياتية تهدف إلى أن تصبح البلاد مركزاً جذاباً لأماكن العمل التي ستتركز مستقبلاً على قطاع الخدمات بحيث يتعلق الأمر

بتنوع إمكانيات المعلومات الرسمية أم غير الرسمية بدلاً من عوامل مواقع الصناعة التقليدية. وسيكون من الأهمية بمكان في تحديد مواقع العمل في القطاعات الجديدة أين يرغب أن يسكن العمال المختصون، وضمن أية عوامل تعني لهم نوعية حياة جيدة، يريدون أن يعيشوا ويلتقوا بزملائهم من نفس المهنة. ولا شك فإن ذلك يُعد تطوراً محبباً حين تراعي المؤسسات مشاعر حياة عمالها وموظفيها من خلال اختيار مواقع إنشائها. أما بالنسبة للأمة التي تريد أن تكون موئلاً وملاذاً، فالأمر يشكل تحدياً كبيراً. يجب أن تضع السياسة البيئة الفكرية والثقافية دون أن تكون لديها السلطة في أن تقدر على تكوينها بشكل ناشط.

يعتبر الضمان الاجتماعي للناس التحدي المركز للسياسة الداخلية في وقتنا الحاضر. فعدا عن أنه يهدف إلى حماية الضعفاء من غائلة الفقر، فله وظيفة أخرى تتجلى في تقديم الدعم لأولئك الذين لم يعد بإمكانهم أن يجاروا تحدي مجتمع الإنجازات، وأن يجدوا لهم تعليلاً عند الضرورة. وهذا يصب في الواقع في مصلحة كل المواطنين، لأنهم كلهم يرغبون العيش في بلاد ينتفي فيها الفقر. لكن نظام الضمان الاجتماعي الفعال ضروري أيضاً للقوي، لأنه يعرف ما المخاطر التي تجلبها الحياة. وسوف لن تكون مطالبته الأساسية في هذا النظام أن يحصل عليه بسهولة وأن يدفع له الآخرون وإنما أن يصمد النظام في الأزمة الحقيقية بكل ثقة. ولكي تطور مثل أنظمة الضمان هذه ويتم تقديمها بحيث توافق أيضاً مشاعر حياة

الأقوياء فإن ذلك إنجاز يجعل الأقوياء مرتبطين بوطنهم بدرجة كبيرة. ويُعتقد أنه في حال ثراء فئة من الأطر المختصة والقيادية بشكل يتجاوز الحد فإن النسبة ستصبح معياراً للانخراط في نظام الضمان الاجتماعي الوطني وليس مبدأ الإقامة كما هو معمول به.

لقد مرت فترة كانت فيها الدول حرة في كيفية فرض الضريبة على مواطنيها وشركاتها. وكان الطريق عبر الحدود لهؤلاء المواطنين والشركات صعباً لا بل لم يكن ثمة مخرج لهم، وتعني العولمة اليوم توفر حرية افتتاح فروع للشركة في البلدان الأخرى وسهولة التنقل بدرجة لم تكن معروفة من قبل. وهكذا غدت أنظمة الضرائب جزءاً من التنافس العالمي على الأماكن التي ستقام عليها المنشآت وعلى الأطر المختصة والقيادية. وهذا يحد من إمكانيات التشكيل الوطنية ولكنه لا يلغيها. وتعتبر الضرائب المفروضة على الطاقة مثالاً جيداً عن ذلك، لأن فرضها مطلوب على الصعيد العالمي. لكن لا يمكن تحقيق فعالية منسقة وسريعة في هذا المجال. كما أن خُطى ألمانيا الوطنية بنفسها لها جاذبيتها الاقتصادية والبيئية. ولو قام المرء بضم استهلاك الطاقة الصناعي بشكل غير محدود في نظام الضريبة فستُرجأ عندئذٍ علاقات التنافس العالمية في بعض الأفرع التي تحتاج للطاقة جداً وبطريقة غير مقبولة ومضرة اقتصادياً، أما إذا حرر المرء الصناعة فسينقص من جزء هام لدى مستهلكي الطاقة الجاذب الإضافي المطلوب لتطوير إمكانيات التوفير الإضافية.

سبق وأن وصفنا في الفصل الخاص بحماية البيئة نموذجاً لحل كلا المشكلتين ليكون مثالاً عن كيفية اختيار السياسة الوطنية ووسائل ملائمة لكي يتم تنفيذ هذه السياسة، حتى في المواقع التي لا يسمح التنافس العالمي بها نظرياً. لقد أطلقت العولمة في ضريبة الربح ودخل الشركات والأفراد تطوراً عفا الدهر عليه منذ أمد بعيد. ففي غالبية الدول كانت ضريبة الدخل في الماضي تتصف بوجود مبدأ القواعد التفصيلية قدر الإمكان ليعرف دافع الضريبة لماذا ينفق أمواله. (مثلاً عقود تأمين الوقاية وبناء منزل واستخدام سيارة تنقله إلى موقع العمل وضرائب الكنيسة ودفع أجور مستشار الضرائب وتوفير النقود للمناسبات السعيدة). ثم يجيء دور الخزينة لتفرض على ما تبقى من الدخل لوائح ضريبية مرتفعة. مثل هذه السياسة الضريبية لا تساهم في تحويل البلاد إلى مكان جذاب للقوى العاملة المختصة والقيادية. نفس الشيء ينطبق على الشركة التي لا تناسبها هذه السياسة الضريبية. وهكذا تفرض العولمة، صراحة، تغييراً في آيديولوجية الضرائب. ولم تعد الوصاية على دافع الضرائب التي كانت وراء سياسة الضرائب قادرة على الاستمرار. وتبادر كل الدول عملياً وحتى التي تحكمها أغلبيات ديمقراطية اجتماعية، إلى تخفيض شرائح ضريبة الدخل. وتعمل على التخلص من الإجراءات الاستثنائية في هذا الصدد. إنما لا تؤدي العملية إطلاقاً إلى جباية ضريبة أقل وإلى التخلي عن النفقات الحكومية، لأن الناس يطالبون بمساعدات عالية من دولتهم لكي يشعروا بالسعادة في

وطنهم ويبدوا استعدادهم لتحمل العبء الضريبي. لكنهم يرغبون بأن تُفرض الضرائب بطريقة معقولة. وتجبر العولمة الدولة إلى اتباع طريق أكثر عقلانية وأقل عقائدية لدى وضع النظام الضريبي وليس إلى إيقاف مساعدات الدولة المعقولة، كما يؤكد البعض. ومن الجائز أن تكون التغييرات في مجال مساعدات الدولة مقبولة وعقلانية من خلال تصعيد التبادل العالمي وفتح فرص جديدة.

لقد بينّا في فصول السياسة التربوية والسياسة الصحية شكل إصلاح وتنظيم التمويل الذي يمكّن الجامعات والمعاهد العليا الحكومية التي تعاني من نقص الأموال، من أن تصبح مستقبلاً أماكن جذب حقيقية لتنافس في السوق العالمية الآخذ بالازدياد والحدة.

أصبحت الأمور مختلفة في الدول التي فتحت أبوابها في إطار العولمة وستتغير هذه الأمور كذلك مستقبلاً. الدول نفسها تتنافس على المواطنين. وعلى الدول أن تخفف وصايتها على العلاقة بين المواطن والدولة، تلك العلاقة التي كانت تقليداً أرسى قواعده عبر العديد من القرون. ولا تستطيع الأحزاب أن تمارس سياستها مع مجموعة من الموكلين المفضلين إليها، كما اعتادت أن تفعل في السابق، بل عليها أن تجعل البلاد لكل المواطنين وخاصةً لأولئك الذين يحملون عبء الإنجازات. وليس الأمر مجرد إعادة الانتخاب لأفراد الأحزاب وإنما سيكتشف السياسيون فجأةً كم هو جميل أن يعملوا لصالح

رفاهية بلادهم، وكم يستحق الهدف هذا جهودهم. وسيكون باستطاعة الأهل أن يختاروا المدرسة المناسبة لتعليم أبنائهم، كما سيكون الطلاب أكثر مسؤولية في اختيار نوعية الدراسة عما هم عليه اليوم. وسيتحمل المواطنون مسؤولية أكبر تجاه صحتهم وسوف يكون بإمكانهم أن يساهموا في تشكيل تكاليف الرعاية الصحية. وستصبح إمكانيات التشكيل الإضافية حافزاً لكل فرد لأن يكتشف مكامن قوته ويقوم بتطويرها. ولا يغيب عن بالنا القلق المصاحب لهذه المناحي، إذ أن الأقوياء فقط سيصبحون أكثر قوة والضعفاء في المجتمع، ممن هم أقل تحملاً للأعباء. والمترددون وغير القادرين على التعلم في هذا العالم لن يستطيعوا مجاراة المتطلبات المتزايدة. غداة الانتقال إلى الألفية الجديدة أصبحت هذه حقيقة للكثير من ملايين البشر في ألمانيا من مختلف الأعمار. وما بطالتهم إلا مشكلة اجتماعية أو شخصية. لا تتعلق المسألة بما نفهمه من العولمة كما لا تتعلق حلول المشكلة بأن نصعّد أو نقلل من قوة كفاءتنا التنافسية في صراع الدول التنافسي، إنما يجب أن نوجد طرائق لكي ينخرط الناس في المجتمع أي في حياة العمل. ولا تستطيع السياسة أن تطور الإجراءات أو تنفذها من أجل ذلك، لأن الأمر يحتاج إلى الالتزام الشخصي في كل حال على حدة. لكن وظيفة السياسة هي أن تضع نظاماً لتوزيع العمل والمساعدة الاجتماعية مقروناً بحوافز جديدة وبتبريرات مقنعة وتنظيم جديد بحيث يفي بالغرض الذي وجد من أجله. وقد أوضحنا بعض المقترحات

الخاصة بهذه الناحية في فصل «سوق العمل». إننا في القرن الحادي والعشرين الذي ستضفي عليه العولمة لمساتها أيضاً. وإذا أردنا أن نبقى من ضمن الدول التي تقف في مقدمة دول العالم المتطورة خلال العقود القادمة أو أننا سنتراجع إلى الموقع الوسط ببطء فإن هذا يتعلق بمقدرتنا لأن نطور طاقة قوى جديدة أو أن نظل دولة صناعية قديمة. غير أن مستقبل أمتنا لا يرتبط فقط بهذه المسألة المركزية. فمن بين دول هذا العالم يعتبر مجتمعاً جيداً. لكن إذا كان مجتمعنا سيحافظ على استقراره أو أن هذا المجتمع سيتداعى لأننا لم نعد نستطيع أن نعطي قسماً كبيراً من مواطنينا معنىً للحياة في هذا المجتمع، فهذه هي في الحقيقة القضية المركزية التي تحدّد مستقبل أمتنا. وترتبط الإجابة عن ذلك بنوعية سياستنا الخاصة.

فالعولمة بكل إمكانياتها الاقتصادية التي تفتحها أمام بلادنا ستساعد في تحسين فرصنا لكي نتلمس الطريق باتجاه ذلك. لكنها لا يمكن أن تستخدم حجةً للإخفاق السياسي، ولا يمكن أن تحرمنا العولمة من مهامنا وواجباتنا في تشكيل مجتمعنا بالصورة التي يعتبر فيها هذا المجتمع ذا قيمة حياتية معتبرة للجميع - للأقوياء وللضعفاء على حدٍ سواء. ذلك أننا وعلى الرغم من العولمة سنبقى أمةً ذات سيادة.

تعتبر العولمة صيحة تحمل في طياتها نزاعات جمة، وقد يكون مدعاةً للقلق أن العديد من التطورات لم تعد ترتبط بأولئك الأفراد الذين اختيروا من الشعب ليطبقوا السياسة التي عُهد إليهم

تنفيذها. والإغواء كبير اليوم أن تُحسب الإخفاقات والتطورات الفاشلة كتداعيات العولمة، وفي حقيقة الأمر فإن العولمة تفتح فرصاً جديدة أمام الاستقلالية، وستفقد السياسة الاقتصادية أهميتها إن لم يجر إعادة تعريف نقاط ارتكازها. وليس بالضرورة أن يكون التخلي عن بعض صلاحيات السياسة الاقتصادية الوطنية أمراً سلبياً، لأن نتائج هذه السياسة لم تكن مقنعةً بما فيه الكفاية إبان عقود السنوات الأخيرة. وينطبق هذا أيضاً على ألمانيا. ولكن لا بد من الإشارة إلى أنه ينبغي إعادة التفكير جدياً بمجالات السياسة الوطنية لإعطائها فرصةً جديدة للبروز ضمن المعطيات الجديدة.

كيف يتمكن المرء من تنظيم التضامن الاجتماعي لشعبنا ليجعل ألمانيا جذابة وليست عقدةً في الطريق ؟ كيف يمكن تمويل التربية والعلوم والبحث العلمي بصورة تجعل هذه القطاعات «مادةً للتصدير»، وهل يستطيع المرء أن يشكل سوق العمل بطريقة تحفز أرباب العمل لأن يجعلوا التشغيل الكلي هدفاً لهم وأَن لا يقتصر هذا الهدف على السياسيين ؟ وهل بإمكاننا إعادة بناء شؤوننا الصحية بشكل يجذب فيه مرضى من كل العالم وتؤمن بالوقت ذاته عناية طبية مثلى لمرضانا.

يقدم مؤلف الكتاب مقترحات محددة ويعطي إجابات عن العديد من الأسئلة المشابهة، نحن لسنا بحاجة لثورة وسياسة ليبرالية جديدة جذرية، إنما نحتاج إلى إعادة إصلاح حاسمة لنظام تنفيذ الوظائف والمهام الحكومية والأمن الاجتماعي -

وسيترتب على نتائج هذا النظام نوعية حياة أفضل، وأمن اجتماعي أكثر رسوخاً، وبالتالي سيتقوى مركز ألمانيا في التنافس بين الأمم.


www.ibtesama.com/vb


Exclusive
For
www.ibtesama.com